وزارة التعليـــــــــــــــم العالـــــــــــــــي
والبحـــــــــــــــث العلمـــــــــــــــي
جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL TARF -
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير
faculté des science économiques, commerciales et science de gestion

الرقم التسلسلي:..... السنة الجامعية: 2021/2020

قسم: علوم التسيير

تقرير تربص مقدم في إطار متطلبات نيل شـــــهـــــادة الماستر

تحت عنوان:

دور الحوكمة في مكافحة الفساد المالي
– دراسة بعض التجارب الدولية –

تخصص: إدارة إستراتيجية

تحت إشراف الدكتورة:

✓ حدادة فريدة

من إعداد الطالبين :

✓ عماري وليد

✓ عياد فارس

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

وما توفيقنا إلا بالله" ،فالأحق بشكرنا له هو الله العلي القدير الذي أعاننا على إتمام عملنا هذا؛ كما ونتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير للأهل الذين كانوا خير معين والسند و المآزر طيلة مشوارنا الدراسي؛ كما ونخص بالشكر الأستاذ المشرف " حدادة فريد " على كل نصائحه والتي قادت إلى إنجاز هذا العمل، بإرشاداته وكذا التوجيهات التي لم يبخل بها علينا، فحفظه الله وأدامه وزاده على علمه علما؛ كما ونشكر جزيل الشكر الأساتذة على إرشاداتهم القيمة المتعلقة بموضوع الدراسة، وعلى أي جهد أدى إلى إخراج هذا العمل؛

كما لا يفوتنا أن أشكر كل من ساعد من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل وبالأخص على رأسهم السيد " و السيدة " "؛ وفي الأخير، لا ننسى شكر الزملاء والأصدقاء الذين ترافقنا معهم طوال مشوارنا الدراسي .

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير متمنين أن نكون قد أوفينا لكل ذي حق حقه .

فارس و وليد

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك...ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك...ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك...ولا تطيب العجنة إلا برؤيتك .

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة...ونصح الأمة.....إلى نبي الرحمة ونور العالمين...

سيدنا محمد صلى الله علية وسلم

إلى من تتسابق الكلمات معبرة عن مكنون ذاتها إلى من عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه .

أمي الغالية

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار...إلى من أحمل اسمه بكل افتخار...أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد .

والدي العزيز

إلى من أكرمني الله بوجودهم وكانوا سندي في هذه الحياة.....**إخوتي عوأخواتي** .

إلى كل البراعم

إلى

إلى من جمعني بهم القدر ليكونوا الإخوة والأحبة زملائي وزميلاتي في كل التخصصات وأخص بالذكر

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي

عياد فارس

الإهداء

قرأت كل كتبي.. راجعت كل قصائدي.. وسألت الدنيا عن أجمل كلمات يمكن أن تكتب لعظيمة مثلك.. فلم أجد.. غير أني سأجتهد.. أيتها الصالحة العطوفة.. هل أرجوك أن تقبلي اعتذاراتي .. عن كل تعب العمر ..أم سأدعوك أن تتناولي بيدك السخية.. عملي هذا.. عله يعوضك عذابات الدهر.. وأعترف بعدها.. أني دونك لاشيء.. أطال الله في عمرك.. وجعلك سندا وذخرا دائما لنا.. لك حبيبتي.. أنحني بكل فخر.. وأهديك الشرف الأكبر في هذا العمل ..

** إليك أمي **

عجز اليراع عن الكتابة.... تبعثرت الحروف وما وجدت الكلمات.... ترانيم قصائدي ضاعت....عنك، يا من كنت سبب وجودي وكياني... عنك يا غالي.... يا من في وصفك لا تكفيني الأوقات والأزمان.... بذلت ولا زلت تفني حياتك من أجل رفاهيتنا وسعادتنا.... لك أهدي ثمرة جهدي.... فمهما إرتقيت في سلم العلم الفضل يعود في ذلك لك ، بعد الله عز وجل... عسى أن أكون فخرا لك ....وسندا في كبرك... أرجو أن أوفيك ولو جزءا من حقك علينا...

** إليكم عائلتي **

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد .... في إتمام هذا العمل .... لكم أقدم ثمرة جهود سنوات من الكد والدراسة.... إلى جميع من تشاطرت معهم مختلف المعارف طوال مشواري الدراسي

إلى كل الأهل، الأقارب .... والأصدقاء دون

تخصيص؛ إلى كل من دعموني .... و على رأسهم "

إلى كل من عرفني والذين كانت بيننا

ذكريات ولحظات سعيدة .... أهدي عملي هذا إلى كل هؤلاء وأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد.

** اللهم انفعنا بما علمتنا وانفع غيرنا بعملنا **

عماري وليد

الملخص:

تعتبر الحوكمة الموضوعات الهامة في عصرنا الحالي، و بالرجوع إلى الأزمات المالية التي عانى منها الإقتصاد العالمي وضع مفهوم الحوكمة ضمن الأولويات، و تركز أنظمة و قوانين الحوكمة في العالم على الحد من استخدام السلطة لمصلحة فئة قليلة على حساب بقية المتعاملين و تعمل على تفعيل و تعزيز الشفافية و متابعة تنفيذ الاستراتيجيات و الرقابة و تحديد الأدوار و الصلاحيات و على تأكيد أهمية الشفافية و الإفصاح.

و لذلك قمنا بدراسة كيف تساهم الحوكمة في مكافحة الفساد المالي في مختلف دول العالم و الجزائر خاصة و هذا عن طريق دراسة التجارب الدولية في هذا المجال و توصلنا إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة له علاقة كبيرة في الحد من الفساد المالي و الإداري و إزالة الغبن على هذه الدول .

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الفساد المالي، آليات الحوكمة، الفساد الإقتصادي.

Summary :

Governance is one of the important issues in our time, and with reference to the financial crises that the global economy has suffered, the concept of governance has been placed among the priorities, and governance systems ans laws in the world focus on limiting the use of power for the benefit of a small group at the expense of the rest of the dealers ans works to activate ans enhance transparency ans follow-up on the implementation of strategies and oversight, renewing roles ans powers, ans emphasizing the importance of transparency ans disclosure.

Therfore, we have studied how governance contributes to combating financial corruption in various coutries of the world and algeria in particular, and this is by studying international experiences in this field, and we have concluded that the application of governance principles has a great relation ship in reducing financial ans administrative corruption ans removing injustice against these countries .

Keyword : governance, financial corruption, governance mechanisms, economic corruption.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
العنوان	**الصفحة**
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
مقدمة عامة	أ-و
الفصل الأول: الإطار النظري للفساد المالي	
تمهيد	01
المبحث الأول : ماهية الفساد المالي ومؤشرات قياسه	02
المطلب الأول:المنظور التاريخي للفساد	02
المطلب الثاني:تعريف الفساد و أنواعه	03
المطلب الثالث:أسباب الفساد و مؤشرات قياسه	08
المبحث الثاني:أساسيات حول الفساد المالي	15
المطلب الأول:تعريف الفساد المالي	15
المطلب الثاني:أسباب الفساد المالي	16
المطلب الثالث:مظاهر الفساد المالي	18
المبحث الثالث: الفساد المالي آثاره واستراتيجية مكافحته	19
المطلب الأول:أسباب الفساد المالي	20
المطلب الثاني: الآثار الناجمة عن الفساد المالي	21
المطلب الثالث: استراتيجيات وسياسات مكافحة الفساد المالي	23
خلاصة الفصل	29
الفصل الثاني: الحوكمة و دورها في مكافحة الفساد المالي	30
تمهيد	31
المبحث الأول: ماهية الحوكمة	31
المطلب الأول: نشأة و مفهوم الحوكمة	31

المطلب الثاني: تعريف الحوكمة وخصائصها	33
المطلب الثالث: أهمية و أهداف الحوكمة	37
المبحث الثاني: الجوانب التطبيقية للحوكمة	40
المطلب الأول: مبادئ الحوكمة و آلياتها	40
المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة و آلياتها	49
المطلب الثالث: ركائز الحوكمة و محدداتها	51
المبحث الثالث: الحوكمة كآلية لمكافحة الفساد المالي	53
المطلب الأول: دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي	54
المطلب الثاني: تفعيل و تعزيز المساءلة للحد من الفساد المالي	56
المطلب الثالث: أهمية مبدأ الإفصاح و الشفافية في الحد من الفساد المالي	57
خلاصة الفصل	60
الفصل الثالث: دراسة لبعض التجارب الدولية في تطبيق آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي	61
تمهيد	62
المبحث الأول: دراسة التجربة المصرية في مكافحة الفساد المالي.	63
المطلب الأول: واقع الفساد و الحوكمة في مصر	63
المطلب الثاني: موقع مصر في خريطة الفساد العالمي(حسب مؤشر مدركات الفساد)	66
المطلب الثالث: جهود مصر في إرساء مبادئ و آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي	67
المبحث الثاني: دراسة التجربة الماليزية في تطبيق آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي	69
المطلب الأول: واقع الفساد و الحوكمة في ماليزيا	69
المطلب الثاني: موقع ماليزيا في خريطة الفساد العالمي(حسب مؤشر مدركات الفساد)	71
المطلب الثالث: جهود ماليزيا في إرساء مبادئ و آليات الحوكمة لمكافحة الفساد	73
المبحث الثالث: دراسة التجربة الجزائرية في تطبيق آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي	77
المطلب الأول: واقع الفساد المالي حسب مؤشر مدركات الفساد ومظاهره	77
المطلب الثاني: بوادر مفهوم الحوكمة في الجزائر والتحديات التي تواجهها	81
المطلب الثالث: آليات وقوانين مكافحة الفساد المالي في الجزائر	83
خلاصة الفصل	86
خاتمة عامة	88
نتائج الدراسة و التوصيات	89
قائمة المراجع	94
قائمة الملاحق	

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم 01	يوضح خصائص الحوكمة	36
شكل رقم 02	يوضح أهمية مفهوم الحوكمة	38
شكل رقم 03	يوضح الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة	50
شكل رقم 04	الركائز الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات	52
شكل رقم 05	شكل يوضح مظاهر الفساد المالي في الجزائر	81

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم 01	العلاقة بين الفساد و نوعية الحكم و تأثيرهما على تحديد سياسة مكافحة الفساد	26
جدول رقم 02	يوضح موقع مصر على خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2003-2019)	66
جدول رقم 03	يوضح موقع ماليزيا على خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة(2003-2019)	72
جدول رقم 04	يوضح واقع الفساد في الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد(CPI) للفترة (2003-2018).	78

المقدمة العامة

أدت سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في العديد من الشركات في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينيات من القرن الماضي، والتي فجرها الفساد المالي وسوء الإدارة، وإفتقارها للرقابة والخبرة، بالإضافة إلى نقص الشفافية، مما أدى إلى تكبد الكثير من المساهمين خسائر مادية فادحة، مما ظفع العديد من المستثمرين للبحث عن الشركات التي تطبق مفهموم الحوكمة، وقد إزدادت أهمية الحوكمة نتيجة لإعتماد كثير من دول العالم على النظم الإقتصادية والرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة.

وتتمحور فكرة الحوكمة حول أدوات الرقابة المختلفة على إدارة الشركة التي تضمن حقوق المستفدين وتحميهم من أن يكونو ضحايا لأنواع الفساد المالي والإقتصادي، فوجود نظام حوكمة فعال يضمن المزيد من الرقابة للحد من الفساد بمختلف أشكاله، ففي سنة 2012 تم إصدار قانون Sarbones Oxley Act الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يواجه العديد من الشركات من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفديين في مجالس إدارة الشركات.

وقد عانت العديد من إقتصاديات الدول خلال مختلف مراحل تطورها من إنتشار ظاهرة الفساد المالي في العديد من المجالات الإقتصادية، منها الجزائر التي عانت بصفة واضحة خلال المرحلة الإنتقالية إبتداءا من سنوات التسعينات حيث تميزت تلك الفترة بضعف دور الدولة في المجال الإقتصادي وإنخفاض مستويات المعيشة، كل هذه الأسباب وأسباب أخرى مهدت الطريق لإنتشار ونمو الفساد في الجزائر.

ونظرا لإنتشار هذه الظاهرة في الجزائر في الآونة الأخيرة، وهذا ما أثبتته الإنهيارات والفضائح المالية التي تهدد المصالح الإقتصادية والسياسية والإجتماعية للبلد، وكنتيجة للآثار السلبية لهذه الظاهرة سارعت الجزائر لوضع مجموعة من القوانين والآليات والضوابط لمكافحة الفساد المالي والوقاية منه، وكذلك غيرها من الدول التي كان لها تجربة ناجحة في هذا المجال من خلال تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة، مثل مصر، ماليزيا و الجزائر و غيرها من الدول التي كانت لها تجربة ناجحة في هذا المجال.

أولا :إشكالية الدراسة

مما سبق وفي ظل هذه المرتكزات يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **كيف تساهم الحوكمة في مكافحة الفساد المالي إستنادا إلى بعض التجارب الدولية ؟**

ومن هنا يمكن طرح الأسئلة الفرعية:

- ✓ **ماهي آليات ومبادئ الحوكمة التي تم إعتمادها في التجربة المصرية لمكافحة الفساد المالي؟**
- ✓ **ماهي آليات ومبادئ الحوكمة التي إعتمادها من قبل كل من دولة ماليزيا لمكافحة الفساد المالي؟**
- ✓ **ماهي آليات ومبادئ الحوكمة التي إعتمادها من قبل كل من دولة الجزائر لمكافحة الفساد المالي؟**

ثانيا: فرضيات الدراسة

من خلال هذه التساؤلات تحصلنا على جملة من الفرضيات كالتالي:

1_يتم الإعتماد على العديد من آليات ومبادئ الحوكمة لمكافحة الفساد في كل من مصر.

2_يتم الإعتماد على العديد من آليات ومبادئ الحوكمة لمكافحة الفساد في كل من ماليزيا.

3- يتم الإعتماد على العديد من آليات ومبادئ الحوكمة لمكافحة الفساد في كل من الجزائر .

ثالثا: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في كون موضوع مكافحة الفساد المالي من مواضيع الساعة، نتيجة للآثار السلبية لهذه الظاهرة على مختلف الإقتصاديات العالمية عامة والإقتصاد الوطني خاصة، وعليه يتوقع أن تقدم هذه الدراسة بعض الرؤى و التوجهات عن كيفية مكافحة هذه الظاهرة و إنتشارها من خلال تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة، وذلك إستنادا إلى بعض أهم التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بالإضافة إلى الإشكال المطروح و إختيار فرضيات الدراسة إلى محاولة تحقيق مايلي:

1- التطرق إلى الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد المالي وتوضيح أهم أنواعه ومظاهره .

2- التعريف بمفهموم الحوكمة وتحديد آلياتها وكيفية الإستفادة منها في مواجهة مختلف أنواع الفساد المالي.

3- التعرف على واقع الفساد المالي في الجزائر وأهم آليات مكافحته على الصعيد المحلي .

4- الإستفادة من التجارب الدولية في تطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها في مكافحة الفساد المالي.

خامسا: المنهج والأدوات المستخدمة

بغية تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكال المطروح قمنا بالإعتماد على المنهج الوصفي بغية وصف الجوانب النظرية للموضوع المتمثلة في حوكمة الشركات والفساد المالي، بالإضافة إلى المنهج التحليلي من عرض وتحليل بعض أهم التجارب الدولية الناجحة في تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي.

سادسا: الدراسات السابقة

يعتبر موضوع الحوكمة والفساد المالي من المواضيع التي حظيت بإهتمام كبير من قبل الباحثين، حيث توجد عدة دراسات تطرقت إلى الموضوع نذكر منها:

1_دراسة(صاحبي سهام: 2017) بعنوان الآثار الإقتصادية للفساد المالي على الدول العربية، رسالة ماجستير مالية وبنوك، كلية علوم إقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي .

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق إلى الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد المالي وتوضيح الأسباب والدوافع الجوهرية التي دفعت إلى إنتشارها بصورة طاغية، لدرجة أنها لا تتميز بين دولة المتقدمة أو النامية، وكما هدفت أيضا إلى الوقوف على الأجهزة المتخصصة في مكافحة الفساد المالي.

وتوصلت هذه الدراسة إلا أن أثار الفساد عديدة وتمس مختلف القطاعات والأصعدة وكلها آثار سلبية كلفت الجزائر ضياع فرص الإصلاح وضياع الموارد المادية والبشرية فضلا عن كونها ساهمت في تعقيد الأوضاع السياسية، كما توصلت أيضا إلى أن الفساد ليس حكرا على القطاع العام، وإنما هو أيضا موجود في القطاع الخاص، ويعتبر هذا الأخير متورط إلى حد كبير في معظم أشكال الفساد.

وأوصت هذه الدراسة أيضا إلى إستخدام أساليب الحوكمة الإلكترونية لتقليل الإحتكاك بين المواطن والموظف، وما قد ينجم عنه من إغراءات بتسهيل الإجراءات مقابل مبلغ من المال، كما أوصت أيضا بضرورة تفعيل التعاون الدولي فيما يتعلق بمكافحة الفساد والإستفادة من تجارب الدول المتقدمة التي حققت نتائج باهرة في هذا المجال.

2_دراسة (أمينة فداوى)، بعنوان دور ركائز الحوكمة الشركات في الحد من ممارسات الإبداعية المحاسبية، أطروحة دكتوراه، محاسبة وتسويق في المؤسسة، قسم علوم مالية، جامعة باجي مختار، عنابة

هدفت هذه الدراسة إلى إختبار مدى جودة ركائز حوكمة الشركات المساهمة الفرنسية خلال الفترة 2007_2009، إختبار مدى الدور الذي يلعبه الإفصاح كركيزة من ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبية الإبداعية في الشركات المساهمة الفرنسية خلال الفترة 2007_2009

توصلت هذه الدراسة إلى أن حوكمة الشركات تعتبر نظاما رقابيا فعالا من خلاله يمكن حل مشكلة الوكالة، و ذلك بالحد من هيمنة الإدارة ومحاولتها تحقيق أغراض ذاتية على حساب مصلحة المساهمين، تعتبر الرقابة ركيزة من ركائز حوكمة الشركات، إذ تتفاعل مع كلا من ركيزتي إدارة المخاطر، والإفصاح لتحقيق مساءلة الإدارة في حماية حقوق أصحاب المصالح المشتركة.

و توصلت هذه الدراسة بضرورة تفعيل الآليات الرقابية المختلفة كالمراجعة الداخلية، ولجان المراجعة، وكذا المراجعة الخارجية إنطلاقا من الرقابة الذاتية، وأوصت أيضا بالإهتمام بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

سابعا: هيكل الدراسة

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والإحاطة بجوانب الموضوع قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول إضافة إلى مقدمة وخاتمة كالآتي:

الفصل الأول : الإطار النظري للفساد المالي

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ثم التطرف فيها في المبحث الأول على مدخل إلى الفساد ومؤشرات قياسه، والذي تطرقنا في مطالبه الثلاثة إلى المنظور التاريخي للفساد وقدمنا تعريفا للفساد وكما ذكرنا أنواع الفساد وأسبابه وفي المبحث الثاني أساسيات حول الفساد والتي أبرزنا من خلال مطالبه الثلاثة تعريف الفساد المالي وأسبابه ومظاهره، أما في المبحث الثالث تناولنا واقع الفساد المالي في الجزائر وآليات مكافحته حيث تناولنا من خلال مطالبه على مظاهر الفساد المالي في الجزائر وآليات مكافحته وواقع الفساد المالي في الجزائر، أسبابه، والآثار الناجمة عنه، كما قدمنا في الأخير آليات مكافحته.

الفصل الثاني: الحوكمة ودورها في مكافحة الفساد المالي

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثةزز مباحث تك التطرق في المبحث الأول إلى ماهية الحوكمة والتي تطرقنا في مطالبه الثلاثة إلى نشأة وتطور مفهوم الحوكمة وقدمنا تعريف الحوكمة وخصائصها كما قدمنا أهمية وأهداف تطبيقها أما في المبحث الثاني الجوانب التطبيقية للحوكمة ركزنا في مضمونه على مبادئ الحوكمة وآلياتها كما ذكرنا مقومات تطبيق الحوكمة والأطراف المعنية بها كما ركزنا في المبحث الثالث على الحوكمة كآلية لمكافحة الفساد المالي وقسمنا المبحث إلى

ثلاثة مطالب تناولنا فيها دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي وفي المطلب الثاني تناولنا تفعيل وتعزيز المساءلة للحد من الفساد المالي وفي الأخير أهمية الشفافية والإفصاح في الحد من الفساد المالي.

الفصل الثالث: دراسة لبعض التجارب الدولية في تطبيق آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تم التطرق في المبحث الأول إلى التجربة السنغافورية وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى التجربة الماليزية حيث ركزنا فيه على تطبيق الدولة للحوكمة كآلية لمكافحة الفساد المالي.

ثامنا: أسباب إختيار الموضوع

تتجلى أسباب إختيار هذا الموضوع في:

- إكتساب رصيد معرفي ثقافي حول ظاهرة الفساد المالي .
- تفشي ظاهرة الفساد المالي وإنتشارها على نطاق واسع وبلوغها أرقام قياسية حسب التقارير السنوية التي تعدها منظمة الشفافية الدولية وعليه القناعة بضرورة الوقوف والتصدي لها وتضافر جميع الجهود لمكافحتها والحد منها .

- التعرف على أسباب ومظاهر هذه الظاهرة في الجزائر والجهود المتبعة في محاربة هذه الظاهرة .
- محاولة إعطاء نظرة ولو عامة حول خطورة هذه الظاهرة وتسليط الضوء على واقع الفساد في الجزائر .
- نأمل أن تساهم هذه الدراسة في زيادة الإهتمام بدور آليات ومبادئ الحوكمة في مكافحة الفساد المالي .

الفصل الأول

الإطار النظري للفساد المالي

تمهيد

تعتبر ظاهرة الفساد المالي من أهم القضايا التي تواجه الاقتصاديات العالمية وبالأخص إقتصاديات البلدان النامية، فهو ظاهرة عالمية تواجهها كل الدول بإختلاف درجة نموها وتطورها وقد إتسعت في العصر الحديث وأخذت أشكالا عدة، وزاد من حدتها ذلك الفساد القادم عبر الحدود من خلال الفصل بين الدول أو الشركات العالمية أو المنظمات الدولية، حيث أصبح موضوع الفساد المالي من الموضوعات التي تشغل الرأي العام المحلي والدولي نظرا لإستفحاله وخاصة في الدول النامية وخطورته على الإقتصاد والتنمية وبالتالي تحد واضح المعالم للتنمية الإقتصادية.

وفي هذا السياق ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول:مدخل للفساد و مؤشرات قياسه .

المبحث الثاني:أساسيات حول الفساد المالي .

المبحث الثالث:الفساد المالي آثاره واستراتيجية مكافحته .

المبحث الأول : ماهية الفساد المالي ومؤشرات قياسه

يعد الفساد من أخطر المشكلات التي تعاني منها المؤسسات الدولية بصفة عامة، والشركات المملوكة للدولة بصفة خاصة ويتمثل الفساد في الإمتيازات التي يتم الحصول عليها بشكل غير مشروع، ويترتب عليها تحمل تكاليف إضافية تنعكس على النتائج والخدمات المقدمة، وتشكل عبئا على الإقتصاد الوطني يتحمله المجتمع بأسره.

وسيتم تناول في هذا المبحث نظرة عامة حول الفساد والمنظور التاريخي وأنواعه

المطلب الأول: المنظور التاريخي للفساد

إن للفساد تاريخ طويل، فقد عرفته المجتمعات منذ الأزل وتقود دراسته إلى إستقراء أساليب الإنحرافات وتغير السلوك الإنساني عن طريق التقويم للفطرة الإنسانية والتجرد من المثل الأخلاقية التي أفرزها الوجود الإنساني على وجه الأرض وللتعرف على ظاهرة الفساد لابد من تتبع مسارها التاريخي من خلال أخد فكرة عن الحضارات التي ظهر فيها الفساد

1- الفساد في عصر الفراعنة :

رغم أن نظام الإدارة بمصر كان مثالا نموذجيا في ذلك الوقت، في الدقة والتنسيق إلا أنها عرفت إنتشار الفساد بمختلف صوره، وجاء في إحدى البرديات ما يدل على ذلك " إختلت الموازين، إختفى الحق، البعض يحاول خداع الآلهة، يذبحون (الإوز) كقرابين ويقدمونها للأهلة زاعمين أنها "ثيران" بمعنى أن الفساد قد تفشى إلى درجة محاولة البعض خداع الآلهة ذاتها.

ومن بين مظاهر الفساد التواطؤ الذي كان قائما بين حراس المقابر الفرعونية ولصوص المقابر لسرقة ما بها من حلي وقطع ذهبية، وكما كان الفراعنة يقدمون أبنائهم وأقاربهم في وظائف الإدارة كما إنتشرت ظاهرة الإهمال في العمل والرشوة، هذه الأخيرة التي تفشت بسبب النظام المقنع في جباية الضرائب، ونظام الترقية الإدارية إلى إستغلال السلطة.

والشيئ الملاحظ أن العقوبات التي رصدها الفراعنة لردع المفسدين مثل تشريع (حور محب) على سبيل المثال كانت أكثر رحمة مقارنة بالتشريعات حضارة بلاد الرافدين والتي كانت تصل إلى حد الإعدام. [1]

[1] حاجة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد المالي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم الحقوق ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر ، 2012.2013،ص31

2 - الفساد في الصين القديمة:

في الصين القديمة كان الموظفون يمنحون علاوة يطلق عليها ''بايغ أين'' وتعني تعضيد محاربة الفساد وبالرجوع إلى الفكر السياسي لدى كونفوشيوس، نرى بأنه قد شخص ظاهرة الفساد في كتابه ''التعليم الأكبر''حيث أرجع أسباب الحروب إلى فساد الحكم والذي مرده إلى فساد الأسر وإغفال الأشخاص تقويم أنفسهم، أما في كتابه ''العيدة الوسط" فهو يرى أن الحكم لا يصلح إلا بالأشخاص الصالحين والوزارة الصالحة التي توزع الثروة بين الناس على أوسع نطاق، ويشير إلى أخطار الفساد عندما يتطرق إلى القول أن تركيز الثروة يؤدي إلى تشتت الشعب.[1]

أما في الوقت الراهن فقد بدأ الإهتمام رسميا بهذه الظاهرة على مستوى عالمي منذ 1975، وذلك بعد أن قدمت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة توصية تدين الممارسات الفاسدة، وفي عام 1992 قام المجلس العربي بإنشاء فريق متعدد الإختصاصات يعني بمكافحة ومحاربة الفساد وإستمرار الإهتمام بمحاربة هذه الظاهرة حتى 1993 حيث تم إنشاء منظمة الشفافية العالمية سنة 1997 قد أكدت هيئة الأمم المتحدة إعلانها الأول لمكافحة الرشوة وفي عام 1999 عقد المندى العالمي الأول لمكافحة الفساد في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومنذ ذلك الوقت بدأ الإهتمام بهذه الظاهرة يزداد عند الباحثين والعلماء ورجال الدين والسياسة على حد سواء، فظهرت العديد من المحاولات الفلسفية التي تحاول الكشف النقاب عن الظاهرة وفهم أبعادها وعواملها وآثارها للتحكم فيها على حد سواء.[2]

المطلب الثاني: تعريف الفساد وأنواعه

لقد تعدد تعريف الفساد كل حسب وجهة نظره و من الزاوية التي ينظر منها إليه، وذلك إنطلاقا من منظمات و هيئات دولية معينة بمكافحة الفساد وصولا إلى باحثين و دارسين في هذا المجال.

1- الفساد لغة:

يستخدم مفهوم الفساد في اللغة العربية لمعاني متعددة، فالمصطلح مصدر و فعله فسد و يشير لسان العرب إلى الفساد على إعتباره نقيض الإصطلاح، ويقال فسد يفسد و فسد فساد، و فسودا و في المصباح المنير[1] يشير المصطلح إلى معان عضوية للفساد، فيقال: فسد اللحم أو اللبن، ويشتق لفظ الفساد(corruption) لغة من الفعل اللاتيني

1-مرجع نفسه،ص33

2-عبد الله أحمد النصراني، الفساد الإداري نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة و الانحراف الإجتماعي، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، 2011، ص03

(Rump ere) أي يكسر، وهو يعني أن قاعدة سلوك معيننة قد كسرت، وذلك يعرف قاموس ويبستر كلمة الفساد بأنها: إنحراف الشيئ (السلوك) عن الأصل أو عن حالة نقائه الأصلية أو عن ماهو صائب[2]

على أية حال فإن مفهموم الفساد يعد من المفاهيم الشائعة في اللغة العربية، حيث إستخدم لمعان متعددة كالحرب و القحط و الإستغلال و النهب و الإنحراف الأخلاقي، هذا فضلا عن إستخدامه للإشارة إلى الفساد المادي كالعقوبة أو العطب أو التلف و إلحاق الضرر بالآخرين، فيقال أصلح الشيئ بعد إفساده أي أقامه، و منها أيضا التقاطع و التدابر، فيقال تفاسد القوم أي تدابروا و تقاطعوا ومن معانيه أيضا الجذب و القحط[3].

1-1 إصطلاحا:

لقد إجتهد الكثير من الخبراء و المختصين في إعطاء تعريف عام وشامل لظاهرة الفساد حيث تشترك مجمل التعاريف على أنه سوء إستغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة أو هو إقناع الشخص بإرتكاب وسائل خاطئة غير مشروعة بانتهاك الواجب الملقى عليه وهذا يعني أنه سلوك سلبي يؤثر بالسلب على مصالح الأخرين

و يأخد الفساد عدة تعاريف مختلفة تختلف بإختلاف الميادين و التخصصات و الزاوية التي ينظر من خلاله إليه

فالفساد عند علماء الإجتماع هو: علاقة إجتماعية تتمثل في إنتهاك قواعد السلوك الإجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة و كذلك فإن حقيقة الفساد مرجعها إلى عدم إستقامة ذاتية الشخص الذي يمارسه و بالتالي فهو إنتهاك لقيمة و قيم المجتع الذي يمارس ضده هذا السلوك [4].

- **تعريف الفساد حسب البنك الدولي:**

هو دفع رشوة أو عمولة مباشرة للموظفين أو المسؤلين في الحكومة و في القطاع العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات[5] .

1-المجند في اللغة و الإعلام، دار الشرق، المكتبة الشرقية، 2003، ص1065

2- القومي (أحمد بن محمد) المصباح المنير، دار المعارف، القاهرة 1973، ص155.

3- لسان العرب (ابن المنظور)، دار المعارف، القاهرة، ج5، ظث، ص3421

4- فوكراش زوبيدة، محاضرات مقياس أخلاقيات المهنة و الفساد، تخصص إدارة تسيير رياضي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص08، 2019،2020

5-شريف الدين جمال الدين نوفل، الحوكمة و آلياتها في مكافحة الفساد، جامعة الجزائر 03، ص245

- **تعريف الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية:**

يعرف الفساد بأنه سوء إستخدام السلطة و النفود و المنصب العام لتحقيق مكاسب شخصية أو مصالح خاصة أي إستقلال المسؤول عن منصبه من أجل تحقيق مصلحة شخصية لنفسه أو لجماعته و هو ما يكون التعريف أكثر إتساعا ليشمل القطاع الخاص بجانب العام: و يمكن تصنيف الفساد من زوايا عديدة منها الفساد الكبير أو الفساد الصغير أو الفساد السياسي إعتمادا على الأموال المهدرة بالإضافة إلى القطاع الذي يحدث فيه ذلك الفساد[1]

- **التعريف القانوني:**

بعد مصادقة الجزائر على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 2004 بموجب رقم 08_128 المؤرخ في 19 أفريل 2004 [2]، كان من الضروري عليها إصدار قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06_01، المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل و المتمم[3] و الذي جرم الفساد بمختلف مظاهره، و هذا ما تؤكد الفقرة ''أ'' من المادة الثانية من قانون الوقاية من الفساد و مكافحته أعلاه:

الفساد: هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون [4].

- **تعريف الفساد حسب الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد:**

حيث عرفت الإتفاقية العربية الفساد من طرف المدير العام للمنظمة العربية 'عامر خياط' على أن الفساد كل ما يتصل بالإكتساب غير المشروع أي من غير وجه حق و ما ينتج عن عنصر القوة في المجتمع:-السلطة السياسية و الثروة في جميع قطاعات المجتمع.

1- شريف جمال الدين نوافل، الحوكمة و آلياتها في محاربة الفساد المالي، طلب دكتوراه، جامعة الجزائر03، ص244

2- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة نيويورك، يوم 31 أكتوبر2003، مصادق عليها بتحفظ بمرسوم رئاسي رقم 04_128، مؤرخ في 19 أفريل سنة 2004، ج ر، عدد 26، صادر بتاريخ 25 أفريل سنة 2004

3- قانون رقم 06_01، مؤرخ في 20 فيفري سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، ج ر، عدد 14، صادر بتاريخ 01 ديسمبر 2010، معدل و متمم بموجب القانون 15.11، مؤرخ في 02 أوت 2011، ج ر، عدد 04، صادر بتاريخ 10 أوت سنة 2011

4- المادة 02، من قانون رقم01.06، مرجع نفسه

5- نجار الويزة، التصدي المؤسساتي و الجزائي لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري، دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، علوم في القانون الجنائي و العلوم الجنائية، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، جامعة متنوري قسنطينة، ص23

بالإضافة إلى إستغلال غير مشروع للمال الذي تساوي فيه نوعا ما الدول العربية مع الدول المتقدمة، فإنه لابد من مكافحة مختلف ظواهر الفساد المرتبطة بالسلطة السياسية في مختلف البلدان العربية، غير أن الدول المتقدمة إستطاعت على حد قوله تطوير نظمها السياسية لكي تختار مظاهر الفساد السياسي من خلال نجاحها في إقرار ممارسة الديمقراطية.[5]

2- أنواع الفساد :

يتخد الفساد أنواعا عديدة، نجد أنه يصنف إلى عدد من الأنواع و المسميات منها:

أ_ الفساد من حيث الحجم :

- **الفساد الصغير:** هو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق إستلام الرشاوي.
- **الفساد الكبير:** ويقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو إجتماعية كبيرة ويعتبر خطير لتكليف الدولة مبالغ ضخمة، فهو يتحقق عندما يتحالف نوعان من الفساد مثلا الفساد الإداري والسياسي وهو أمر يحدث عندما تفصل قوانين الإنتخابات وعندما تتعرقل التشريعات التي تهدف للحيلة دون تضارب المصالح المالية لدى الوزراء والنواب والقيادات والإدارة العليا وتدخل وتتشابك هذه الأدوار الثلاثة لتصبح الدولة وأموال مواطنيها محلا للنصب والسرقة [1].

ب- الفساد من حيث الإنتشار :

- **الفساد المحلي :** يقصد به ما ينتشر من مظاهر الفساد داخل البلد، ولا يختلف عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع عادة، ممن لا يرتبطون في مخالفتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى[2].

1- بكوش مليكة، جريمة الإختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد و مكافحته، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق قسم القانو الخاص، جامعة وهران، 2013، ص 06 .

2- علي وتوت، توصيف ظاهرة الفساد، كلية الأدب، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد5، جامعة القديسة، العراق، ص04.

3- علاء فرحان، طالب علي الحسين حميدي، إستراتيجية محاربة الفساد، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2004، ص07.

- **الفساد الدولي :** إن ظاهرة الفساد تأخد أبعاد واسعة وكبيرة تصل إلى نطاق عالمي، وذلك ضمن نظام الإقتصاد الحر ، وتصل الأمور أن تترابط الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الفصل بينها، لذلك يعد هذا النوع الأخطر على الإطلاق [3]

ج- الفساد من حيث المظهر :

- **الفساد السياسي :** ويتعلق بالإنحرافات المالية والمخالفات والقواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي ويقوم هذا الفساد على أساس سلب الحريات وعدم المشاركة بالقرار والنفود بالسلطة وعدم إحترام الرأي الآخر والعنف في مواجهة المواقف :

- **الفساد المالي :** يتمثل بمجمل الإنحرافات المالية والمخالفات والقواعد والأحكمام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومخالفة تعليمات أجهزة لرقابة المالية وتتجسد مظاهره بالرشوة والإختلاس والتهرب الضريبي ومختلف التجاوزات في التعيينات والمراكز الوظيفية.

- **الفساد الإداري :** ويتعلق بالإنحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظمومة التشريعات والقوانين والضوابط ومنظمومة القيم الفردية، فمن يمارس الفساد الإداري هم أناس بمختلف مستويات الهيكل ابتنظيمي والمواقع الإجتماعية والسياسية[1].

- **الفساد الأخلاقي :** والمتمثل بمجال الإنحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل.

- **الفساد الإجتماعي :** يظهر من خلال عدم الوفاء والولاء والإخلاص والتفاني في العمل وعدم إحترام حقوق الآخرين .

1-المرجع السابق، ص 11 .

2-كتاب حقوق الإنسان و محاربة الفساد، مؤلف: المجلس الأعلى للجامعات المصرية، قسم الح 13 مارس 2018، ص(88-89-90-91-92-93-94-95).

المطلب الثالث : أسباب الفساد و مؤشرات قياسه

1- أسباب الفساد :

تتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد و تفشيها في المجتمعات ويمكن إجمال مجموعة من العوامل المرافقة و المساعدة لممارسة الفساد التي تتشكل في مجملها ما يسمى ببيئة الفساد، و تجدر الملاحظة هنا إلى أن هذه الأسباب وإن كانت متواجدة بشكل أو بأخر في المجتمعات كلها، تدرج و تختلف في الأهمية بين مجتمع وآخر، فقد يكون لأحد الأسباب الأهمية الأولى في إنتشار الفساد في بلد أو مجتمع ما، بينما يكون في مجتمع آخر سببا ثانويا، وفي هذا السياق فقد شهد المجتمع المصري خلال العقود الثلاثة الماضية العديد من المتغيرات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية و بشكل عام يمكن إجمال هذه الأسباب العامة في النقاط التالية:[1]

الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد:

- ضعف سيادة القانون .
- ضعف الجهاز القضائي .
- ضعف الإرادة و النية الصادقة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد .
- ضعف أجهزة الرقابة في الدولة و عدم إستقلاليتها .
- تدخل الحكومة في السوق الإقتصادي.
- عدم تجنب تضارب المصالح و ضعف منظومة الشفافية و الوصول للمعلومات .
- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في الحياة العامة و المؤسسات المتخصصة بمحاربة الفساد او التي تعمل على النوعية بأهمية مكافحته .
- إزدياد فرص إنتشار الفساد في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية.
- إنتشار الجهل مع ثقافة متساهلة .
- إنخفاض أجور الموظفين الحكوميين و إرتفاع مستوى المعيشة .
- القصور في الهياكل التنظيمية في الأجهزة الحكومية .
- ضعف الرقابة الداخلية على الأجهزة الحكومية .

- **ضعف سيادة القانون :**

في معظم المجتمعات التي لم تستكمل حزمة التشريعات الخاصة بتنظيم العمل العام و عدم كفاية التشريعات الخاصة بتعزيز النزاهة و مكافحة الفساد، أو وجود ضعف في إحترام سيادة القانون لتنتهك الحقوق و الحريات دون رادع و تصادر حرية الرأي و التعبير و التنظيم، كما يحاصر دور الصحافة و وسائل الإعلام و تهميش الأحزاب و النقابات و تضعف معها مؤسسات المجتمع المدني، و يختل التوازن بين السلطلت الثلات: التشريعية و التنفيدية و القضائية، و يشترى الفساد الإقتصادي و الإجتماعي، و بذلك يتم نسف مرتكزات التنمية السياسية جميعها .

و لعل من إبراز الأمثلة الدالة على إحترام سيادة القانون في الدول النامية أو الأخدة في النمو إصدار قوانين تخدم صالح فئات معينة (كالإحتكار) على حسال الصالح العام، كما أن تنفيد القانون ذاته يحكمه في كثير من الأحيان النفود السياسي و القدرة المالية للشخص، و ترسخ لدى الشعب إن القانون ماهو إلا وسيلة لحماية أصحاب النفود قبل أن يكون وسيلة لحمايتهم.

و يجب القول بأن حكم القانون هو إنعكاس للنضج السياسي في المجتمع و هو تعبير عن إرادة الشعب في الحكم الذاتي و يسود في الدول التي بلغت مرحلة متقدمة من تنمية القيم و المؤسسات الديمقراطية و المشاركة الشعبية في الحكم.

- **ضعف الجهاز القضائي :**

إن إستقلالية و فعالية أجهزة النيابة العامة التي تتولى التحقيق و الملاحظة للكشف عن الجرائم و تقديمها إلى محاكم لا يتمتع قضائها بقدرتهم على تنفيد الأحكام التي يصدرونها، يفتح المجال للإفلات من العقاب و المحاسبة و الردع يما يشجع بعض المسؤلين على إستسهال التطاول على المال العام، أو إستغلال موقعه الوظيفي للحصول على مكاسب خاصة له أو لجماعته.

كذلك فإن تنفيد القانون و الأحكام القضائية يحكمه النفود و المال، و قد أضعفت طول إجراءات المحاكمة من قوة الردع تجاه المفسدين، و كثيرا ما يحدث أن يهرب البعض إلى الخارج قبل المحاكمة خاصة الأشخاص المقربين من السلطة

- **ضعف الإرادة و النية الصادقة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد :**

تتمثل ضعف إرادة الدول في عدم إتخادها إجراءات صارمة و قائية أو علاجية عقابية بحق عناصر الفساد، بسبب إنغماس هذه القيادة نفسها أو بعض أطرافها في الفساد، و بالتالي لا يتم تطبيق النظام بدقة و فاعلية على الجميع بسبب الحصانات، و يفلت من العقاب من لديه وساطة أو محسوبية أو نفود ولا شك أن الممارسات الحكومية و لا سيما في

حالة تراكمها سواء من ضعف شفافية، و عدم إتخاد إجراءات صارمة تجاه ممارسات الفساد و إنتشارها في الجهات الحكومية و غياب المحاسبة و المساءلة سيؤدي حتما تفقد الثقة في تلك الحكومات، و عدم وجود القدوة و من ثم قبول المواطنين الفساد كوسيلة للحصول على الحقوق، و قناعتهم بعدم القدرة على قضاء المصالح دون اللجوء للوساطة نتيجة غياب المساواة و العدالة.

و لاشك أن عدم وجود إرادة سياسية لمكافحة الفساد و هي من العوامل الرئيسية وراء إنتشاره من خلال إستمراره طويلا، الأمر الذي يؤدي للعجز في بث روح الإستقامة و النزاهة في نظام الحكم.

- **ضعف أجهزة الرقابة في الدول و عدم إستقلاليتها :**

إن عدم إستكمال مؤسسات الدولة الرقابية بدءا من وجود برلمان يراقب أعمال الحكومة كلها مرورا بوجود هيئات رقابة مالية و إدارية مثل ديوان الرقابة المالية و الإدارية يضعف آليات المساءلة في قطاعات المجتمع المختلفة خاصة في الدول التي لا تلتزم بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث: التنفيدية، و التشريعية، و القضائية في النظام السياسي، مما يقود إلى ظغيان السلطة التنفيدية على السلطات الأخرى، و هو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة و يقود غياب الرقابة و المتابعة بطبيعة الحال، إلى غياب الشفافية خصوصا فيما يتعلق بالأعمال العامة للدولة، و ينتج عن ذلك تمتع المسؤولينالحكوميين بحرية واسعة في التصرف، و بقليل من الخضوع للمساءلة مما يشجعهم على إستغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية .

- **تدخل الحكومة في السوق الإقتصادي :**

تتمثل في كون الحكومة تلعب دورا منافسا للتجار بدلا من القيام بدورها الإشرافي و الرقابي و صنع السياسات العامة، فالأرباح المتاحة تجعل المسؤولين في هذه الحالة عرضة للرشاوي من أطراف القطاع في القطاع الخاص أو إستخدام السلطة الممنوحة و الصلاحيات على تسهيلات للأطراف ذوي العلاقة مع الأقارب و المحسوبين عليهم و لا شك أن الخصخصة في مصر تعتبر نموذج لإبراز قنوات الفساد في مصر حيث إعتاد الوزراء و النواب بيع تلك المشاريع و الأصول نظير لقاء مكاسب خاصة ودون أن تعود بالفائدة المتوقعة على الشعب، مما دعا الكثير من الأدبيات القول بوصف ما حدث بأن مقاعد و كراسي الحكم أو النفود هو أفضل إستثمار في مصر .

- **عدم تجنب تضارب المصالح و ضعف منظومة الشفافية و الوصول للمعلومات :**

يتطلب مكافحة الفساد و الحد من آثاره السلبية توافر البيانات و المعلومات الكافية و الدقيقة فضلا عن سهولة إتاحتها و السماح بحرية تداولها بين الأفراد .

- **ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في الحياة العامة، و المؤسسات المتخصصة بمحاربة الفساد أو التي تعمل على التوعية بأهمية مكافحته :**

إن ضعف المؤسسات الأهلية بأشكالها المختلفة مثل النقابات بأنواعها، و المؤسسات الأهلية بما فيها الجمعيات الخيرية و المهنية، و مؤسسات البحوث المتخصصة في المشاركة في بلورة السياسات العامة و إقرار الموازنات و الخطط الوطنية في المجالات المختلفة و الرقابة على تنفيدها بشكل عام وعلى أعمال الحكومة بشكل خاص و الأعمال العامة بشكل عام لا سيما إذا توافق ذلك مع ضغف دور وسائل الإعلام و محدودية الحريات التي تتمتع بها هذه الوسائل في الكشف عن قضايا الفساد ولا شك أن هناك ضعف واضح في توعية الشعب بمشكلة الفساد و مظاهره و أسبابه و آثاره و طرق علاجه.

- **إزدياد فرص إنتشار الفساد في البلدان التي تمر في مراحل إنتقالية :**

حيث تشهد هذه البلدان ظروفا خاصة، سواء كانت سياسية مثل الإنتقال من مرحلة الإحتلال إلى مرحلة الدولة، او ظروفا إقتصادية مثل التحول من نظام إقتصادي لآخر، أو ظروف إجتماعية خاصة تؤثر على النظام السياسي بشكل كبير، خاصة عندما يترافق الوضع الإنتقالي مع حداثة بناء المؤسسات الوطنية و القوانين أو عدم إكتمالها الأمر الذي يوفر بيئة مناسبة للفاسدين و تزداد الفرص للفساد مع ضعف الجهاز الرقابي في الرقابة على أعمال الموظفين في هذه المراحل الإنتقالية .

- **إنتشار الجهل مع ثقافة متساهلة :**

يسهم الجهل و التخلف و عدم الوعي بأهمية المحافظة على المال العام و نبد الواسطة و المحسوبية و الإبلاغ عن الفاسدين، فحيثما هناك جهل عام بالحقوق الفردية للمواطن و بحقه الإطلاع و المسائلة على دور الحكومة، عملها في كثير من المجالات و كذلك قلة الوعي بطبيعة الفساد و أشكاله و مخاطره، إضافة إلى ضعف الوعي الديمقراطي.

- **إنخفاض أجور الموظفين الحكومين و إرتفاع مستوى المعيشة :**

مما لا شك فيه يؤدي إنخفاض الأجور و إرتفاع التضخم إلى خلق دافع قويا لقيام البعض بالبحث عن مصادر مالية أخرى، حتى لو كان ذلك من خلال الرشوة الصغيرة التي يتم تبريرها أحيانا من قبل البعض لحصوله على الخدمة بشكل أفضل دون الإنتباه أن ذلك قد يكون على حساب الحق في القانون أو على حساب آخرين ، و في مصر خلقت أوجه القصور بنظم الأجور و المرتبات بوحدات الجهاز الإداري بالدولة مناخا سيئا لتفشي أوجه الفساد منها الرشوة و الإستيلاء على المال العام و لعل أبرز أوجه القصور ناتج من عدم العدالة في توزيع الأجور بين العاملين بوحدات الجهاز الإداري بالدولة عدم ربط المكافآت و الحوافز و ما في حكمها بالأداء الفعلي رغما على أن النسبة الأكبر من موازنة الأجور في الدولة تتمثل في تلك القيود و تمنح كثيرا من الجهات العاملين بها تلك الأموال التي تزيد عن رواتبهم الأصلية و بغض النظر عن الأداء مراعاة ربما للظروف الإقتصادية و إنخفاض مستوى الدخل مقارنة بإرتفاع أعباء المعيشة يترتب عن ذلك تحدث الناس عن الفساد بإعتباره أحد حقائق الحياة مما يعبر عن الطبيعة غير المنظمة للجزء الأكبر من الإقتصاد المصري، وقد أفادت نتائج أحد الإستطلاعات الهامة على أن الفساد يشكل أولوية عليا يتعين على الحكومة معالجتها و كان النفود و البطالة فقط من بين الأولويات الملحة التي حددها الجزء الأكبر ممن شملتهم تلك الدراسات .

- **القصور في الهياكل التنظيمية في الأجهزة الحكومية :**

بصفة عامة تعاني البلاد النامية و لا سيما في مصر من مشاكل و قصور واضح و عدم تطوير في الهياكل التنظيمية للجهاز الحكومي و الإداري و لعل أهمها:

_عدم مراجعة تلك الهياكل و ترتيبها دوريا مما يجعلها لا تلبي للمواطنين الراغبين من الخدمات المقدمة من أجهزة الحكومة

_و جود تدخل كبير في الإختصاصات فيما بين الأجهزة و الوحدات الحكومية ينشأ عن منازعات في الإختصاصات مما يعطل دولاب العمل الحكومي و مصالح المواطنين و ضعف المساءلة و المحاسبة .

_عدم تحديد الإختصاصات داخل الجهة الواحدة بشكل دقيق مما يؤدي إلى شيوع المسئولية داخل الجهة الواحدة مما يعرق شآليات الرقابة الداخلية و يفقدها فاعليتها و يزيد من قدرة المسئولية على التنصل من المسئولية و وقوعها في الغالب على صغار الموظفين .

- **ضعف الرقابة الداخلية على الأجهزة الحكومية :**

_عدم مراعاة إعتبارات تضارب المصالح لدى المسئول الذي تعرض عليه تقارير الرقابة الداخلية ببعض وحدات الجهاز الإداري للدولة .

_ضعف الرقابة المركزة على الوحدات الفرعية لأجهزة الدولة بما يشمل التأكد من فاعلية الرقابة الداخلية بتلك الوحدات

_عدم وجود آلية دورية فعالة للتحقق من إلتزام الموظفين بقواعد السلوك الوظيفية.

2- مؤشرات الفساد :

تهتم الشركات حول العالم بقياس ظاهرتي الفساد الإداري والمالي من خلالها قيامها بتطوير مؤسسات كمية تستند في معظمها على إستقصاء آراء الخبراء عن إنطباعتهم من واقع الممارسة العلمية، حول مدى تفشي ظاهرة الفساد في مختلف أنحاء العالم .

- **مؤشر مدركات الفساد :**

يصدر مؤشر مدركات الفساد عن منظمة الشفافية الدولية وهي غير حكومية تأسست سنة 1993 من قبل عضو سابق في البنك الدولي بيتر إنجين، هذه المنظمة تنشر مؤشر الفساد السنوي للدول المتقدمة من الدراسات الإستسقاصية التي أخرجت من قبل المعهد الخاصة وغيرها من المنظمات غير الحكومية، ويقيس هذا المؤشر درجة إدراك الفساد الموجود في الأوساط المسؤولين العامين والسياسين وتتراوح قيمة تصنيقاته من 10 الأقل فساد إلى 0 الأكثر فساد وتهتم الدراسة المسيحية بقياس القطاع العام وإستغلال الوظيفة العامة من أجل الكسب الشخصي ويقيس هذا الدليل [1] الفساد لدى الحكومات المحلية والوطنية وليس الشركات المحلية والأجنبية الناشطة في هذه الدول والمؤشر كمؤشر تم جمعه من 17 دراسة مسيحية نفذتها 13 مؤسسة مستقلة مختلفة.

وعلى الرغم من أن مؤشر قياس الفساد في العالم لا بشمل جميع دول العالم إلا أنه يعطينا صورة واضحة عن الشعوب ورجال الأعمال إلى أوضاع بلدانهم وتذهب جميع تقارير هذه المؤشرات التي فيها عام 1995 وتشارك في إعدادها نسع مؤسسات مستقلة إلا أن ثلثي دول العالم لا تتجاوز الدرجة5 .

1-جريو سارة، بوفليح نبيل، دور الحوكمة الرشيدة في الحد من ظاهرة الفساد المالي، مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد 04، العدد 2018.02،ص124

- **مؤشر إدارة الحكم للبنك الدولي :**

صدر هذا المؤشر عام 1996، ويمكن من الإطلاع ومعرفة مستويات إدارة الحكم كالمساءلة والحكم الصالح والحكم القانون ويشمل هذا المؤشر 212 دولة لحد الساعة يتضمن ستة أياد لقياس الحكم في الدولة الواحدة ويقارنها خلال عدة سنوات وهنا تكمن أهمية هذا المؤشر في قياسه لدرجة الفساد على عدة مؤشرات أخرى فنجده يقيس مؤشر المساءلة العامة ومدى المشاركة السياسية التنافسية كما يقيس درجة إحترام الحريات المدنية وكذا حرية الصحافة وغيرها من المؤشرات والتي كلف برصدها عدد من الجهات والجمعات المختصة .

✓ **مؤشر ضبط الفساد :**

هو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم صادر عن البنك الدولي تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة، يقيس مدى إنتشار

الفساد بين المسؤوليين الحكوميين وتكرار دفع الإضافة التي يتلقونها لإنجاز أعمال معينة تتعلق بتصاريح التصدير والإستيراد والرخص التجارية والتقيميات الضريبية وطلبات القروض وقياس الفساد على بيئة الأعمال وعلى جاذبية الدولة كمكان للقيام بالأعمال كما يقيس المؤشر مدى تورط المسؤولين في ممارسة الفساد وميل النخب في الإنخراط في سياسات الإستلاء على الدولة.[1]

1-أمير فرج يوسف، الحوكمة ومكافحة الفساد الإداري والمالي والوظيفي، مكتبة الوفاء، الإسكندرية ،2011 ، ص134

المبحث الثاني: أساسيات حول الفساد المالي

يعتبر الفساد المالي أحد الظواهر التي تهدد جميع مجالات الحياة، و لا يمكن القضاء عليه إلا من خلال وضع استراتيجية شاملة تشمل إجراءات رقابية وقائية و علاجية، و تعزيز دور الرقابة في الكشف عن المخالفات المالية، و كذلك تظافر كافة الجهود الرامية لتحديد مظاهره و تشخيص مسبباته و علاجه و تجفيف متاعبه.

المطلب الأول: تعريف الفساد المالي

1- مفهوم الفساد المالي:

نظرا للأهمية الكبيرة التي إحتلها موضوع الفساد سواء على المستوى الأكاديمي أو على المستوى الدولي أو على مستوى الهيئات و المنظمات الدولية نظرا للمخاطر الناجمة عن هذه الظاهرة و التي تعتبر مقبرة لكل المحاولات المرتبطة بالتنمية و التطور و كابحا لكل محاولات نشر الديمقراطية و الشفافية و النزاهة و العدالة و المساواة و غيرها من مقومات الإقتصاديات المعاصرة.

هذه الأسباب و غيرها كانت دافعا قويا لمحاولة تعريف هذه الظاهرة، و محاولة تحديد السيمات الأساسية لها و هو ما أوجد جملة كبيرة من التعاريف إختلفت من مفكر إلى آخر، ومن هيئة أو منظمة دولية إلى أخرى و سنحاول هنا أخد عبنة منها لإعتقادنا أنها أكثر التعاريف شيوعا و إستعمالا و أنها أكثر تداولا .

- **التعريف الأول:**

هو إستغلال الموارد العامة للمكاسب الخاصة مصلحة لعامة و مناقضا لأهداف المنظمة العامة و كذلك الإستخفاف بقيم العمل و أهدافه، فهو تصرفات غير شرعية تصدر عن المسؤول تتضمن سوء إستغلال الأموال العامة و السيطرة عليها و إستعمالها لغير الأوجه المعدة لها و إستخدامها للمنفعة الشخصية، حتى أنه أخد أبعاد واسعة و كبيرة تخطت نطاق قطريته ليصل إلى النطاق العالمي ضمن نظام الإقتصاد الحر المعلوم من خلال الترابط المتشابك للشركات المحلية و الدولية و القيادة السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الحجز بينهما لذلك يعتبر أخطر أنماط الفساد و ينتشر على مدى واسع و يحدث الفساد المالي لعدة دوافع منها :

✓ **وجود حافز لإرتكاب الفساد المالي مثل ضخامة الرشوة.**

✓ **وضع مبررات قد تبدو منطقية لإرتكاب الفساد المالي**

✓ **وجود فرصة لإرتكاب الفساد المالي مثل غياب الضوابط الرقابية و المساءلة و عدم فعالية مثل هذه الضوابط أو قدرة الإدارة على إبطالها.**

من خلال ما سبق نستنتج أن الفساد المالي يمثل مجمل التحريفات المالية المخالفة للقوانين و التشريعات الخاصة بالدولة من أجل تحقيق مكاسب خاصة، و يأخد الفساد المالي العديد من الصور و الآليات مثل هدر المال العام و أعمال السمسرة في المشاريع و تجارة الأسلحة، التهرب الضريبي، الإختلاس، التزوير، و غيرها من المظاهر الأخرى.[1]

- **التعريف الثاني :**

كما يتبين من تعريف منظمة الشفافية الدولية أن الفساد المالي هو سوء إستغلال المنصب أو السلطة للحصول على ميزة من أجل تحقيق مكسب على حساب الآخرين، أو على حساب القواعد واللوائح القائمة، وينطوي هذا التعريف على عدد من العناصر الأساسية، فهو ينطبق على القطاعات الحكومية الخاص والعام والمجتمع المدني، كما أنه يشير إلى سوء إستخدام النظام يتراوح بين الخداع والأنشطة غير القانونية والإجرامية كما أنه يغطي كلا من المكاسب المالية المالي [1]

كما تم تعريفه على أنه " عبارة عن مجموعة من المخالفات السلبية التي يرتكبها ابفرد الموظف عند إنجاز المعاملات المالية، سواء ما يرتبط منها بالمصلحة العامة أو بمصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المؤسسة ".

المطلب الثاني: أسباب الفساد المالي

لا يمكن معالجة الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات ما لم يتم تشخيص أسبابها و بواعث نشوئها وقد حدد البنك الدولي مجوعة من الأسباب لظهور الفساد المالي و أبرزها: [2]

✓ **تهميش دور المؤسسات الرقابية، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها .**

✓ **وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة.**

✓ **حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة**

✓ **توافر البيئة الإجتماعية و السياسية الملائمة لظهور الفساد**

1- هاشم الشمري، كتاب الفساد الإداري والمالي وآثاره الإقتصادية والإجتماعية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص23.

2-سعاد عبد الفتاح محمد، الفساد الإداي و المالي المظاهر وسبل المعالجة، مجلة النزاهة، العدد 03، مصر ،2008 ، ص(03_08).

✓ **ضعف مؤسسات المجتمع المدني و تهميش دوره**

إضافة إلى ما تم ذكره توجد أربعة أبعاد مسببة لحدوث الفساد المالي وهي[1]:

1- البعد السياسي:

تتمثل أسباب الفساد المالي بالإدارة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد، ولا تملك المبادرات لمكافحته فإنها حتى و إن أعلنت عن إصلاحات فإنها تبقى كجرد من قبيل العبث و يصبح من ثم وجود المصلحين بلا معنى، حتى و إن توفرت لديهم الجدية و الرغبة الصادقة في الإصلاح، و بدون الإرادة السياسية فإن مواجهة الفساد ستقتصر على الشكل ليس إلا، ويبقى دور المصلحين مقتصرا على المناشدات و النداءات و التمنيات، و إن غياب الإرادة السياسية يؤدي إلى غياب دولة المؤسسات السياسية و القانونية و الدستورية، و عن هذا المستوى تظهر حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد المالي تحت وطأة التهديد بالقتل و الإختطاف و التهميش و الإقصاء الوظيفي، كما تتعطل إلى حد بعيد الآليات الرقابية في الدولة و يخبوا وازع المساءلة و المحاسبة، حيث أن الحكومة لا تحاسب الإرادة مع علمها بالفساد المالي المستشري في أصولها، و أن يد القضاء لا تطول المسؤولين في الدولة مهما قيل أو شاع أو عرف عنهم.

2- البعد الإجتماعي:

يتجلى عندما يغدوا لكل شيئ ثمن يقاس بالدنانير و عندما يعدوا القيام بواجب وظيفي معين ثمن، و لإجراء معاملة مع الدولة ثمن، و لتصريف أعمال الحكم ثمن، وللكلمة في وسائل الإعلام ثمن، و لحكم القضاء ثمن، فإن الفساد المالي قد أضحى في حياتنا العامة من صلب ثقافة المجتمع في هذا الحال قد إبتلى بما يسمى ثقافة الفساد، و عندما يكون الفسادمن صلب ثقافة المجتمع يصعب علاجه، فالفساد لا يولد إلا الفساد.

3- أبعاد إدارية و تنظيمية:

تتمثل في الإجراءات المنعقدة، و غموض التشريعات، و تعددها أو لعدم إعتمادها على الكفاءات الجيدة في كافة الجوانب الإدارية.

1- مرجع سابق ذكره، ص (03_08)

4- البعد الإقتصادي:

يتمثل في البطالة و تدني الرواتب و الأجور و تباين الدخول بشكل كبير و إنخفاض مستوى المعيشة بشكل عام فضلا عن غياب الفعالية الإقتصادية في الدولة و كثرة الصفقات التجارية المشبوهة أو الناتجة عن عمليات السمسرة التي يحتل فيها الفساد المالي حيزا كبيرا.

المطلب الثالث : مظاهر الفساد المالي

و تتجلى ظاهرة الفساد بمجموعة من السلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولون مناصب مختلفة و بالرغم من التشابه أحيانا و التداخل فيما بينها إلا أنه يمكن حصرها فيما يلي:[1]

✓ **الرشوة :** أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيد عمل أو الإمتناع عن تنفيذه فهي ليست بظاهرة عابرة أو عرضية و إنما ظاهرة مؤثرة في الإقتصاد بدليل الخسائر الناجمة في الواقع عن دفع الرشوة التي تعد و لا نظير لها إلى الحد الذي يمكن أن يرهن مستقبل الكثير من الأجيال و تعرف الرشوة في الفقه بأنها متاجرة الموظف بأعمال وظيفته عن طريق طلب او قبول تلقي ما يعرضه صاحب الحاجة مقابل أداء خدمة أو الإمتناع عن أدائها .

✓ **المحسوبية:** أي تنفيد أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو العائلة أو منطقة دون أن يكون مستحقين لها و يترتب عن إنتشار ظاهرة المحسوبية شغل الوظائف العامة بأشخاص غير مؤهلين مما يؤثر على إنخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات .

✓ **الإبتزاز و التزوير:** أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد و التزوير و يتعلق بتحريف محتوى الوثائق الرسمية و المحررات الإدارية بغية الحصول على منافع شخصية و قد يكون لطمس الحقائق أو الهروب من المتابعات القضائية و طمس الأخطاء الإدارية .

✓ **المحاباة:** يقصد بالمحاباة تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات و عقود الإستثمار و تعتبر من أكثر مظاهر الفساد خطورة و الأصعب علاجا و يترتب عنها آثار سلبية تنعكس على حياة المجتمعات نتيجة لتلك المعلومات

1- فوكراش زوبيدة، محاضرات مقياس أخلاقيات المهنة و الفساد، تخصص إدارة إستراتيجية، جامعة حسيبة بن بو علي، 2019_2020، ص(21_22_23).

✓ **نهب المال العام:** أي الحصول على أموال الدولة و التصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.

✓ **الوساطة:** أي لتدخل لصاح فرد أو جماعة دون الإلتزام بأصول العمل و الكفاءة مثل تعين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الإنتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤا أو مستحق فهي من الظواهر الإجتماعية التي تسود معظم المجتمعات.

✓ **التباطئ في إنجاز المعلومات:** و المقصود هنا هو ذلك المظهر المتعلق بلامبالاة الموظف العمومي المفترض أن يقدم لها الخدمة المنوطة به و المكلف بها قانونا فنجده لا يقوم بعمله في الوقت المناسب مما يضيع حقوق الأفراد و الجماعات بل و قد يؤدي ذلك إلى العصيان الإجتماعي ما يهدد الإستقرار السياسي للدول، و غالبا ما يكون لتباطؤ بنية الإبتزاز و الحصول على منافع شخصية للإسراع في إنجاز المعاملات.

✓ **عدم إحترام أوقات العمل في الحضور و الإنصراف أو تأدية الوقت في قراءة الصحف .**

✓ **إستقبال الزوار و الإمتناع عن العمل أو التراخي أو التاكسل و عدم تحمل المسؤولية:** و يظهر بعدم إلتزام الموظف وقت العمل أو بحسب تفضيل العلاقات فإنه بذلك يصرف وقتنا هو ملك الدولة فيلحق الضرر بالمواجعين من خلال سرقته لوقتهم و تأخيره و إنجاز معاملاتهم مما يؤدي إلى ظهور الفساد الإداري و المالي لأن المراجع سيلجأ في مثل هذه الحالة إلى البحث عن مصادر غير قانونية لتسوية معاملاته حتى قبل المراجعة.

✓ **غسل الأموال:** هي عميلة يتم تحويل الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة إلى أموال مشروعة أو إضفاء صفة المشروعية على تملكها و حيازتها و التكتم عليها بحيث تبدوا و كأنها إكتسبت بسبل مشروعة ينظر الدولة و المجتمع الإنحرافات الإدارية و الوظيفية أو التنظيمية من قبل الموظف المسؤول.

المبحث الثالث: الفساد المالي آثاره واستراتيجية مكافحته

يعد الفساد المالي من بين أكبر الآفات التي شهدها العالم حيث يهدد الفساد جميع مظاهر الحياة، و لا يمكن القضاء عليه إلا من خلال وضع استراتيجيات منها تعزيز دور الرقابة في الكشف عن المخالفات المالية، و ذلك لتحديد الآثار التي يخلفها لتحديد أسبابه و التخفيف منه.

المطلب الأول: أسباب الفساد المالي

إن إنتشار الفساد في الجزائر أصبح ظاهرة مقلقة وقد أسهمت عوامل متعددة في بروزه، وهناك من الباحثين من يطرح بعض العوامل التي شكلت بيئة مناسبة لظهور الفساد وإنتشاره في الجزائر وتتمثل أهم الأسباب في: [1]

- **بروز قيم جديدة في المجتمعات التي تنتقل من نمط إقتصادي إلى آخر وبالأحرى من نمط إقتصادي موجه إلى نمط إقتصادي مبني على إقتصاد السوق وفي ظروف فجائية وغير منظمة.**
- **أثر المراحل الإنتقالية سواء في المرحلة الإستعمارية إلى مرحلة الإستقلال أو من نهج إقتصادي معين إلى نهج آخر وما يرتبط بذلك من تغيرات إقتصادية وإجتماعية تنعكس بصفة مباشرة على قيم المجتمع.**
- **إختلال التوازنات الإجتماعية بسبب سياسات الإصلاحات الإقتصادية والهيكلية وفشلها في أحيان كثيرة دون بلوغ الأهداف التنموية المسطرة لها.**
- **ضعف الأحزاب السياسية المتنافسة وهشاشة المجتمع المدني الذي يفترض أن يكون ندا حقيقة للنظام السياسي.**

ومن الأسباب الإقتصادية وراء إنتشار الفساد و الإقتصاد الريحي المسيطر في البلدان العربية ولذا يأخد شكل تسعى إلى الحصول على الريع بأي ثمن ومن أي مصدر، مما يضعف دوافع المساءلة ويعزز من فرص إنتشار الرأسمالية المحسوبية

أو المحاباة، ويرى البعض أيضا أن الشركات المتعددة الجنسيات التي لا تخضع لقواعد الشفافية والنزاهة تسهم في نشر الفساد بواسطة المعاملات التجارية وشراء العقود وإبرام الصفقات، وتخصص موازنات ضخمة في بعض الأحيان للرشوة

والفساد كوسيلة لتتعامل مع الحكومات والنخب، وهذا ما أكده مؤشر دافعي الرشوة لعام 2011 الذي غطى 28 إقتصاد من أكبر إقتصاديات العالم، ويمثل نحو 80٪ من إجمالي التدفق العالمي للسلع والخدمات والإستثمارات.

العلة الأساسية في إنتشار الفساد في العالم العربي هي غياب حكم القانون وثقافة حكم القانون على الصعيدين الرسمي والشعبي، وبخاصة فعالية القواعد القانونية واجبة التطبيق في مساءلة الحاكم وتقييم عمله وهذه علة يسودها إنتشارها في الأنظمة القمعية وكذلك في الدول التي تقترب بسمات الحكم فيها من الدول الفاشلة، والقانون هو الحاكم الفعلي في الدولة التي تعتمد نظام ديموقراطي في الحكم، ولذلك فإن لحكم القانون مقومات أساسية فالمجتمع الذي يسود فيه حكم القانون جميع المسؤولين فيه يسألون أمام القانون كما جميع الأفراد والمؤسسات وتعلم يقينا أن هذا المبدأ مفقود

1- كريفا مراد وبربري محمد أمين، دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني، جامعة الشلف، 2017، ص(59_60).

في مجتمعاتنا العربية إما من جهة ممارسة المسؤول في السلطة أو من جهة الثقافة العامة التي تطالب المسؤول وتلزمه بالتقيد بذلك.

•إن ديناميكية العلاقة بين الفساد وحكم القانون تفرض صراعات وجودية بين الإثنين، فالفساد يمنع تبني قوانين تحد من مضاره، ويعمل على إضعاف المؤسسات المولجة بالتطبيق الفعال للقوانين القائمة وترسيخ حكم القانون وتطبيق للقوانين بفعالية، هما أضمن الوسائل للقضاء على الفساد وفضلا عن دوره في إضعاف أو تغييب حكم القانون يشكل الفساد مانعا أساسيا من بناء نظام ديمقراطي فالشفافية والمساءلة والانفتاح التي هي من أهم مقومات الحكم الديموقراطي، هي كذلك عناصر رئيسية في محاربة الفساد

المطلب الثاني: الآثار الناجمة عن الفساد المالي:

يعد الفساد أكبر معوق أمام التنمية و هو المسؤول الأول عن تردي الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و تردي المردود الفردي، ناهيك عن تأثيره بشكل مباشر على العدالة التوزيعية و الفعالية الإقتصادية نظرا لإرتباطه بإعادة توزيع و تخصيص بعض السلع و الخدمات لصالح جماعة هي أكثر قوة، بإحتكارها للسلطة و النفوذ، و ما يتبع ذلك من إضعاف لقيمة العملة الوطنية كنتيجة للإستيلاء على أموال البنوك في قروض بدون ضمانات حقيقية و تهريب الأموال إلى الخارج.[1]

و عليه لا يمكن حصر آثار الفساد بصورة دقيقة نظرا للمنحى الخطير الذي صار عليه في الإقتصاد بصورة مستمرة، مما أدى إلى إرتفاع المديونية التي يتحمل عبؤها الفقراء من العالم.

فمستوى الفساد لا يقتصر على جانب محدد و إنما تشمل جميع جوانب المجتمع الإجتماعية و القانونية و الإقتصادية و السياسية، و هذا ما سنوضحه في دراستنا:

✓ **الآثار الإجتماعية:** إن ظهور الفساد في المجتمع و إتساع العناصر الفاسدة يعمل على خلخلة القيم الإجتماعية، و الى الإحباط و إنتشار اللامبالاة و السلبية بين أفراد المجتمع، و بروز التعصب و التطرف و إنتشار الجريمة كرد فعل على

1- فهمي محمود (صلاح الدين)، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الإجتماعية و الإقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، 1994، ص(63_69)

الإحساس بالظلم و الحرمان و إنهيار القيم و عدم تكافؤ الفرص، كما يؤدي إلى فقدان المهنية أو قيمة العمل و التقبل لفكرة عدم الإتقان للعمل و التمسك بالمبادئ المهنية و إهدار المال العام.

كما يؤدي إلى الطبقية بين أفراد المجتمع و شعور الغالبية بالظلم و زيادة حجم المجموعات المتضررة، هذا بالإضافة إلى إنتشار البطالة التفكك الأسري و إزدياد ظاهرة الطلاق، و إنتشار المخدرات، بالإضافة إلى تدني مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

كما أن للفساد أيضا مجموعة من الآثار النفسية يمكن إجمالها فيما يلي:[1]

- **نقص الولاء و عدم الشعور بالإنتماء للمجتمع.**
- **إنتشار ظاهرة العنف و الإرهاب.**

و حتى من الجانب القانوني له تأثيرات جمة يمكن حصرها فيما يلي:

- **ظهور تشريعات جديدة لا تتستطيع ملاحقة هذه الظاهرة و تحقيق الردع الكافي لكثرة الثغرات بها.**
- **هروب المتهمين إلى الخارج مع ما حصلوا عليه من أموال نتيجة الفساد.**
- **عدم فاعلية هذه القواعد لفساد القائمين على تنفيدها.**
- **و هناك أسباب أخرى و هي قصور التشريعات العقابية و المواجهة لهذه الظاهرة و منها قانون العقوبات الجزائري.**
- **بالإضافة إلى الآثار المكلفة و اللامحدودة لظاهرة الفساد كسبب أو مبرر لتوسيع نطاق التجريم.**

✓ **الآثار السياسية:** يؤثر الفساد بشكل خطير على الجانب السياسي حيث يمكن حصرها فيما يلي:[2]

- **فقدان الثقة في الحكومة.**
- **سلبية الفرد تجاه برامج الحكومة.**

1- أبودية (أحمد)، الفسد الداء والدواء، مقال منشور على الإنترنت بتاريخ 20/04/2008، www.aman.pestestine.oeg.

2- قرم(جورج) مرتكزات الإقتصاد السياسي للفساد، مجلة دراسات إقتصادية، مركز البحوث، و الدراسات الإنسانية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد الأول، 1999، ص 143

- **عدم مشاركة الفرد في الحياة السياسية.**
- **فقدان القانون لبيئته كأساس لإحترام النظام السياسي و تكريس الحقوق و حمايتها للفساد.**
- **نشوء صراعات دموية لا سيما عند تعارض المصالح بين المجموعات المختلفة.**
- **هضم حقوق المواطن و تراجع الديمقراطية و الشفافية على النظام و إنفتاحه.**

✓ **الآثار الإقتصادية:**[1]

حيث تظهر آثار الفساد على الجانب الإقتصادي على النحو التالي:

- **يؤدي الفساد إلى إنتشار الإنحراف و تبديد الأموال العامة.**
- **إستنزاف جزء كبير من المال العام من خلال الإختلاس و التهرب الضريبي**
- **إرتفاع الأسعار.و انتشار الإسراف في بعض الوزارات و مصالح و مؤسسات الدولة.**
- **ظهور الإحتكارات و إرتفاع التكلفة الإستثمارية و إعاقة تنفيد المشاريع.**
- **بالإضافة إلى ما سبق هناك آثار أخرى من بينها**
- **تهريب رؤوس الأموال الأجنبية و الوطنية و تقلص معدلات الإستثمار**
- **ركود حركة التجارة الداخلية و إنخفاض الصادرات**
- **ظهور جرائم مستحدثة تشكل خطرا على السياسات المالية والإقتصادية**

المطلب الثالث: استراتيجيات وسياسات مكافحة الفساد المالي

لم تبرز ضرورة مكافحة الفساد على المستوى العالمي إلا مع بداية التسعينيات من القرن الماضي (بعد سنة 1990)، ففي السابق كانت بعض البلدان (فرنسا سنة 1977) المتقدمة تسمح لشركاتها بتقديم رشاوي يتم تسميتها رسميا بالعمولات، إذا تم دفعها لموظف أجنبي في دولة أجنبية مهما كانت درجة هذا الموظفن و ذلك قصد الإطاحة بالمنافسين، مع قيام الإدارة الجبائية في بلد الراشي (فرنسا) بتنزيل قيمة الرشوة مع المبالغ الخاضعة للضريبة، و قد اصطلح على تسمية هذه

1- عمر (صابر) ، الفساد الإداري و الإقتصادي، مجلة إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث و الإستشارات و الخدمات التعليمية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص88

الأموال بالنفقات التجارية الإستثنائية (FCE)، و قصد مكافحة هذه الظاهرة وقعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (OCDE) على اتفاقية لمكافحة الرشوة، دخلت حيز التنفيذ في منتصف ديسمبر 1998، كما نشطت المنظمات غير الحكومية لمواجهة تلك الظاهرة، فتم تأسيس "منظمة الشفافية" في برلين سنة 1993 التي تعمل على كشف ممارسات الفساد و التوعية بضرورة مكافحته.

إن مسألة مكافحة الفساد ليست بالمسألة الهينة التي يمكن القيام بها بسهولة و بسرعة، بل إنها تتطلب عملا كبيرا و لا يمكن تحقيق نتائج فورية بل يجب وضع استراتيجية طويلة المدى تسمح بمواجهة نظامية متدرجة لهذا المشكل و يجب أن تحظى بدعم السلطات العمومية و القطاع الخاص و عموم المواطنين.

من خلال تطرقنا لأسباب الفساد وجدنا أنها ترتبط بالمنافع العامة المتاحة و السلطة الانتسابية للمسؤولين و خطورة الثقافات الفاسدة و القوة التفاوضية النسبية للراشي و المرتشي، و عليه يمكن تضنيف استراتيجيات مناهضة الفسادبالمثل تحت العناوين التالية:

- **تلك التي تقلل من المنافع الواقعة تحت سيطرة المسؤولين.**
- **تلك التي تقلل من انتسابهم.**
- **تلك التي تزيد من تكلفة الرشوة .**
- **تلك التي تحد من القوة التفاوضية للمسؤولين.**

و من أجل مكافحة الفساد ترى بعض الدول أنه يتوجب العمل على وضع قانون صارم لمعاقبة الفساد و يرون بأنه كلما كان احتمال اكتشاف الفساد و المعاقبة عليه أكبر كلما كانت المنافع الفعلية المتاحة أقل فإذا ما كانت احتمالات الكشف و العقاب مرتفعة، فإما أن ينخفض المعروض من الرشوة أو أن ينخفض الطلب عليها إلى درجة الصفر. و يقترح بعض الخبراء رفع أجور الموظفين و إصلاح الخدمة المدنية و يعتقد البعض الآخر بأن أي إصلاح يزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد يساعد على تقليل حوافز الفساد، و إصلاح الإدارة العامة للوظائف الحكومية له دور مهم في الحد من الفساد، و هذا ما أثبتته الشواهد الميدانية في بعض التجارب، ففي عملية إصلاح خدمات الجمارك في مطار ميكسيكو سيتي مثلا تم تخفيض عدد الخطوات في الإجراءات الجمركية من 16 خطوة إلى 3 خطوات و تم تهذيب الخدمات المتبقية لتخفيض التأخيرات، و قد كانت النتيجة تقليص حجم الفساد بقدر كبير، مع إضفاء قدر أكبر من الشفافية في التسيير العمومي. لكننا نرى أن مشكلة الفساد أكبر من أن نواجهها ببعض الإجراءات الخاصة، فمن الخطأ الإفتراض بأن مجرد تغيير مستوى الأجور بدون تغيير أي شيئ آخر كاف لتقليل الفساد، فإذا ما تم رفع الأجور و لكن استمر توزيع الوظائف على

مساوى المحاباة و المحسوبية، و بقي الأمن الوظيفي قائما مهما كانت الظروف، فإن رفع مستوى الأجور لن يفعل شيئا لتقليل الفساد. و من المهم أيضا عند التماس القيام بإصلاح واقعي أن ندرك بأن المستوى الكفء للفساد مثله في ذلك مثل أي نشاط غير قانوني آخر، ليس منفصلا عن غيره، فالفساد رقابته مكلفة، و لا بد من الإصلاحات أن تأخذ في اعتبارها التكاليف الهامشية لاستراتيجيات مكافحة الفساد، علاوة على فوائدها الهامشية، و فضلا عن ذلك فإن مكافحة الفساد ليست هدفا في حد ذاته، فالنضال ضد الانحراف الوظيفي جزء من هدف أوسع نطاقا يتعلق بإيجاد حكومة أكثر فعالية، فالمصلحون ليسوا معنيين بالفساد في حد ذاته فحسب، و إنما بآثاره التشويهية على التنمية و المجتمع، و يعد الفساد الواسع الانتشار علامة على حدوث خطأ ما في العلاقة ما بين الدولة و المجتمع. و في هذا السياق حددت منظمة الشفافية الدولية خمسة مجالات رئيسية لمكافحة الفساد هي إصلاح القيادة و الرامج العامة و إعادة التنظيم الحكومي و خلق الوع العام بخطر الفساد و إنشاء مؤسسات مكافحته. و يؤكد هذا الاتجاه البنك الدولي الذي يرى أن المعالجة الناجعة للفساد في الدول النامية لا بد أن تستند بعد الدراسة الوافية لظروف كل دولة، إلى مزيج من برامج الإصلاح السياسية و الإقتصادية و القانونية و الإدارية و الثقافية، و ذلك من خلال التركيز على الجوانب المباشرة و غير المباشرة للظاهرة و تتضمن إصلاح الخدمة العامة بزيادة الأجور و تقييد المحسوبية في التوظيف و الترقية، و استقلالية القضاء و الفصل الفعال بين السلطات لتعزيز مصداقية الدولة، و تقوية آليات الرصد و العقاب المتعلقة بعمليات الفساد مع ضمان التنظيم الصارم لقانون العقوبات إضافة تفعيل أداء الأجهزة التشريعية و الرقابية و مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

و نوضح من خلال الجدول الموالي على أن هناك علاقة قوية بين درجة الفساد و نوعية الحكم في أي دولة، فكلما كان الفساد أكثر انتشارا، كلما دل ذلك على وجود نظام سيئ الحكم، و بالتالي تختلف سياسة مكافحة الفساد في تحديد الأولويات من دولة لأخرى حسب اختلاف درجة الفساد المتفشي و مدى توفر الإدارة الرشيدة (good governance) .

جدول رقم (01) : العلاقة بين الفساد و نوعية الحكم و تأثيرهما على تحديد سياسة مكافحة الفساد

أثر الفساد	نوعية الحكم	أولوية الجهود في مكافحة الفساد
مرتفع	**سيئ**	إقامة دولة القانون، دعم المؤسسات المشاركة، التوعية بمسؤولية الفساد، وضع ميثاق المواطنة، الحد من تدخل الدولة، وضع إصلاحات.
متوسط	**حسن**	وضع سياسة لا مركزية و غصلاح السياسة الاقتصادية و التسيير العمومي.
ضعيف	**جيد**	وضع هيئات لمكافحة الفساد، دعم المسؤولية المالية، تخصيص أكثر الجمهور و موظفي الدولة الالتزام بمحاربة هذه الظاهرة و التشهير بمعاقبة ممارسات الفساد.

Source : Anwar shanet Mark : lutte contre la corruption : il faut rectifier le tir « ,in : finances et développement, revue de FML. Deceminre 2004.p.42.

إن الفساد الواسع الانتشار عرض لمرض و ليس المرض نفسه، و لن يجدي القضاء على الفساد إذا ما كانت النتيجة قيام حكومة جامدة و غير متجاوبة و أتوقراطية و بدلا من ذلك ينبغي لاستراتيجيات مكافحة الفساد أن تسعى إلى تحسين كفاءة الحكومة و إنصافها و إلى تعزيز كفاءة القطاع الخاص، و كما أكد الخبير لدى البنك الدولي (D.Kaufman) بأن الإدارة الرشيدة و مكافحة الفساد يعبران عن شيئ واحد، و لذلك يرى بأنه لا يمكن القضاء على الفساد من خلال مكافحة الفساد(الجانب القانوني فقط)، بل لا بد من تحسين عمل المؤسسات و تحقق الإدارة الرشيدة.

و تقضي الإدارة الرشيدة (تحقق دولة المؤسسات من خلال الفصل بين السلطات و التوازن بينها و تمثيل عامة الناس و الشفافية و الإفصاح و المساءلة و سيادة القانون و استغلال القضاء) على فرص الفساد، و تفتح من ثم أبواب التنمية البشرية المستديمة. و من أجل تحقيق الحاكمية (الإدارة الجيدة) يتطلب الأمر تضافر قطاعات مجتمعية ثلاث:

1. **الدولة:** شاملة الدولة و التنظيم التشريعي و القضاء.
2. **المجتمع المدني بالمفهوم الواسع الذي يشمل المجتمعين المدني و السياسي بحسب التعريفات المعتادة، و يضم التنظيمات غير الحكومية و الاتحادات المهنية و النقابات و وسائل الإعلام و الأحزاب السياسية.**

3. القطاع الخاص (الهادف إلى الربح).

و تقوم الحاكمية على مبادئ الشفافية و الإفصاح و المساءلة .

إن بناء استراتيجيات لمواجهة الفساد يقتضي خلق بيئة لتحقق فيها الشفافية و المساءلة، و تعزيز مجموعة من المفاهيم و النظم التي تكون العناصر الأساسية لهذه الاستراتيجيات. و يتطلب الأمر تعزيز أسس المحاسبة العمودية و الأفقية، و استخدام وسائل شاملة و متنوعة، سياسية و قانونية و جماهيرية و قيمية.

و تتمثل أهم مرتكزات إصلاح الدولة من أجل محاربة الفساد في النقاط التالية:

- تعزيز مفهوم الشفافية و الذي يتعلق بوضوح الأنظمة و الإجراءات داخل مؤسسات الدولة و في العلاقة بينها و بين المواطنين المنتفعين من خدماتها، و علنية الإجراءات و الغايات و الأهداف في عمل المؤسسة العامة.
- توسيع قاعدة المحاسبة الأفقية إلى الحد الذي لا تعود القوة في يد سلطة واحدة، و يصبح كل من يشغل منصبا عاما مسؤولا عن عمله على نحو منفصل في حلقة متصلة، بحيث يقوم كل طرف من أطرافها بدور الحارس و المحروس و المراقب و الرقيب، و يعني ذلك وضع نظام جديد يقوم على تعدد هيئات المراقبة و المحاسبة (البرلمان، هيئة الرقابة العامة، وسائل الأعمال الحرة، المحاكم، المدققون العامون، النقابات المهنية)، التي تحول دون إساءة استعمال السلطة.
- الإفصاح عن المعلومات و تعزيز حق المواطن في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة و عن الإجراءات و آليات تقديم الخدمة إلى المواطن، حتى لا تبقى هذه المعلومات وسيلة من وسائل الاستغلال لهؤلاء المواطنين.
- خلق الوعي العام بمواجهة الفساد و يتطلب بناء تحالف وطني لمواجهة الفساد و رفع الوعي لدى الجمهور بمخاطر الفساد و نتائجه المدمرة حتى يتم تجنيد أكبر قطاع ممكن من الجمهور لدعم جهود مكافحة الفساد. و تلعب جمعيات المجتمع المدني و وسائل الإعلام الحرة دورا كبيرا للقيام بهذه المهمة.
- الهيئات المستقلة لمكافحة الفساد: تمثل هيئات الرقابة الإدارية و المالية أو دواوين المحاسبة و هيئات تدقيق الحسابات و هيئات تدقيق الحسابات و هيئات مكافحة الكسب غير المشروع ركائز مهمة في نظام محاربة الفساد، شرط أن تتمتع بالاستقلالية و المصداقية، و أن تعمل وفق صلاحيات واضحة و محددة بالقانون، و أن تبني استراتيجيات وطنية شاملة و دائمة لمكافحة الفساد، و تكون هيئات مكافحة الفساد فعالة في حالة البلدان

التي تتميز بوجود حكم جيد (استراليا، الشيلي)، و إلا فلن تكون لها اية فعالية، بل قد تساهم هذه المؤسسات في زيادة الفساد، مثل ما حدث في بعض البلدان (مالاوي، كينيا، اوغندا، باكستان...).

- دور المجتمع الدولي تلعب المؤسسات المالية و خاصة المؤسسات الدولية التي تمول مشروعات كبرى في الدول النامية دورا مهما. و لذلك تتزايد الحاجة إلى قيام تلك المؤسسات بدورها في التأكد من أن الاعتمادات المالية التي تقدمها للجهات الممنوحة يتم صرفها فعلا على الغرض المستهدف و لا تتبعثر بين موردين أو مقاولين فاسدين و مسؤولين حكوميين. و في هذا الإطار يؤكد رئيس البنك الدولي على أن الدول المانحة لن تقدم دعما لمساعدات التنمية بصرف النظر عن مدى ضرورتها للدول النامية، إذا ثبت ضياع تلك المساعدات من جراء ممارسات الفساد.

و في نهاية هذا العنصر المتعلق باستراتيجيات مكافحة الفساد، ندرج فيما يلي إطارا يحتوي على مجموعة من الاقتراحات التي نرى أنها تسمح بالحد من الفساد المتعلق بالصفقات العمومية التي رأينا سابقا انها تمثل أهم و أخطر مجالات الفساد و أكثرها تأثيرا على تعطيل التنمية الاقتصادية الشاملة[1] .

1- مصدر من الانترنيت، تاريخ الإطلاع 30-06-2021، على الساعة 22:00.

خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بوضع الإطار المفاهيمي للفساد المالي، واستخلصنا أن الفساد المالي هو سوء إستغلال المناصب أو السلطات الممنوحة أو الموارد العامة بهدف تحقيق منفعة خاصة للفرد أو من يحيطون به وعلى الرغم من تعدد تعريفاته التي تناولناها وإختلافها سواء من الناحية اللغوية أو القانونية إلا أنه هناك إتفاق واضح وهو على أن للفساد المالي سلوك سلبي وآثاره وخيمة على الفرد والمجتمع، إضافة إلى ذلك فهو لم يأتي من العدم بل نتيجة تظافر العديد من العوامل السياسية والإدارية والإقتصادية التي شكلت مجموعة الأسباب المساعدة في إنتشاره والتي أدت إلى بروز أنواع كثيرة منه.

لقد إنتشرت ظاهرة الفساد المالي في الجزائر ووصلت إلى مستويات غير مسبوقة حجمها وتنوعها وآثارها المدمرة على المجتمع ورفاهيته، ومما لاشك فيه أن استفحال هذه الظاهرة الخطيرة في مؤسساتنا سيؤدي إلى فقدان ثقة المواطن بالدور الفعال والحيوي الذي يجب أن تلعبه أجهزة ومؤسسات الدولة في عملية التطوير الإقتصادي و الإجتماعي المنشود.

إن مسألة مكافحة الفساد ليست بالمسألة الهينة التي يمكن القيام بها بسهولة و بسرعة، بل إنها تتطلب عملا كبيرا و لا يمكن تحقيق نتائج فورية بل يجب وضع استراتيجية طويلة المدى تسمح بمواجهة نظامية متدرجة لهذا المشكل و يجب أن تحظى بدعم السلطات العمومية و القطاع الخاص.

الفصل الثاني:

الحوكمة و دورها في مكافحة الفساد المالي

تمهيد :

إستجابة لنداء المساهمين وكرد فعل على ما يسود المؤسسات من الفساد الإقتصادي والمالي، وتحقيق رقابة فعالة تحمي المصالح المشتركة للجميع ظهرت الحوكمة، وهي تلك الآليات والإجراءات والقوانين والنظم التي تضمن الإنظباط والشفافية والنزاهة بهدف تحقيق المصلحة العامة ومصالح المعنيين في الشركة.

حيث تتمحور فكرة الحوكمة حول أدوات الرقابة المختلفة على إدارة الشركة التي تضمن لها حقوق المستفدين وتحميهم من أن يكونو ضحايا لأنواع الفساد الإقتصادي والمالي أو إنتهاك لإستثماراتهم، فوجود نظام حوكمة فعال يضمن المزيد من الإشراف للحد من الفساد.

وسنتطرق خلال هذا الفصل لماهية الحوكمة ودورها وأهميتها في مكافحة الفساد المالي.

المبحث الأول : ماهية الحوكمة

في بداية تناول هذا الموضوع تجدر الإشارة إلا أنه على المستوى العالمي لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الإقتصاديين والقانونيين والمحللين لمفهوم الحوكمة، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور الإقتصادية والمالية والتنظيمية والإجتماعية للشركات، وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والإقتصاد ككل، وسنستعرض في هذا المبحث الى نشأة وتطور مفهوم حوكمة الشركات، تعريف الحوكمة وخصائصها، وأهمية وأهداف الحوكمة.

المطلب الأول : نشأة و مفهوم الحوكمة

يرتبط مفهوم الحوكمة وضرورة نشأته نتيجة لإعتبارات متعددة أبرزها أهمية الظهور والإنتشار السريع لمفهوم إنفصال الإدارة على الملكية، والذي يمثل السمة البارزة للشركات في العصر الحديث، وما عقبه من ظهور مشاكل الوكالة وما يرتبط بها من تضارب المصالح بين الإدارة والمالكين.

كما أدى إلى زيادة الإهتمام والتفكير في حوكمة الشركات وتطور مفهوم الوحدة المحاسبية، التي تعتبر من أهم أسباب ظهور علم المحاسبة بالإضافة إلى المعاملات المالية ووحدة النقد ووجود الأسواق [1].

وقد مر تطور مفهوم الحوكمة بأربعة مراحل:

1- عبد المطلب عثمان محمود، نموذج مقترح لقياس تطبيق حوكمة الشركات، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص57.

1_مرحلة الكساد (ما بعد 1932):

تتميز هذه المرحلة بأنها الأساس لأبحاث الحوكمة، حيث تستهدف بداية الإعتراف بعمق الفجوة بين الإدارة والملاك وتعارض مصالح الأطراف المختلفة في المنشأة، وسعي كل مجوعة لتحقيق مضالحها الذاتية، مما دفع إلى تدعيم الإتجاه نحو التطبيق السليم واللوائح للمساهمة في الحد من الإحتيال وتضارب المصالح.

2_مرحلة ظهور نظرية الوكالة وضبط العلاقة :

أولت هذه المرحلة إهتمام كبير لإيجاد الوسائل والآليات والقوانين والمبادئ لضبط السلوك الإداري، وتحفيز المديرين للعمل على تحقيق مصالح المساهمين، وتعظيم قيمة المنشأة على المدى الطويل مما يقل من التعرض وأسباب التعرض فيها، وتطور مفهوم الحوكمة بسبب تطور سوق المال، والإشراف على شفافيته علاوة على التطور الذي وصلت إليه المحاسبة والمراجعة الأمريكية، وترجع البداية الحقيقية للحوكمة إلى صدور تقرير كاديري 1992، بعد إخفاق مجموعة من الشركات العامة في بريطانيا منها (Max Well and BCCI) وما نرتب عليه من إنخفاض الثقة في التقارير المالية التي هزت أسواق لندن المالية، والذي تم إعداده بواسطة مجلس التقرير المالي (Council Francial Reporting) لبورصة لندن للأوراق المالية، وشمل هذا التقرير على القواعد الرئيسية لأفضل الممارسات المالية والإدارية للشركات،

ومن أهدافه الرئيسية تعزيز وتدعيم الموضوعية والإستقلالية لدى أعضاء مجلس الإدارة والمديريين التنفيديين وتفعيل الأداء وضمان الشفافية والإفصاح في الوقت الملائم، وأوصى التقرير بزيادة مشاركة المساهمين في ممارسة مسؤولياتهم وإكتساب حقوقهم مع زيادة الحاجة إلى الشفافية والإفصاح المحاسبي، وأصدر مجلس معايير المراجعة البريطاني (APB) إرشادات للمراجعين، وذلك لبيان كيفية إعداد التقارير المالية للتأكد من حسن تطبيق إجراءات الحوكمة، ثم صدر تقرير لجنة Committee of Sponsoring of the Tread Way Commission في عام 1992 بعنوان الرقابة الداخلية، والذي تم تقسيمه إلى أربعة أجزاء تناولت إطار إعداد الرقابة الداحلية، وإعداد التقارير للأطراف الخارجية وأدوات التقييم، وصدور تقرير لجنة تيرنيبول (Turnbull) عام 1999 عن مجمع المحاسبيين القانونيين بإنجلترا و ويلز والذي وفر إرشادات عامة لمجالس إدارات تنظيمات الأعمال لمراجعة مخاطر كل من الإدارة ونظم الرقابة الداخلية والتي تتمثل في المخاطر المالية والتشغيلية والتقنية والبيئية.

3_مرحلة ظهور مفهوم الحوكمة:

تعتبر هذه المرحلة بداية الإعتراف الرسمي لهذا المفهوم، فبعد أن وضعت منظمة التجارة العالمية معايير حوكمة الشركات، أصدرت منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي تقريرها عام 1999 بعنوان مبادئ الحوكمة شملت مجموعة من القواعد المطلوبة لأفضل الممارسات وإتحادات مهنية متعددة، لوضع مجموعة من المعايير لتحقيق أهداف الحوكمة [1].

4_مرحلة التأكيد على حتمية الحوكمة:

إستمر تطور الحوكمة مع تتابع الإنهيارات المالية الكبرى للشركات العالمية في الو م أ ، وأشهرها شركة إنورن عام 2001 ليصبح مفهموم الحوكمة يحتل مساحة كبيرة من الإهتمام في مختلف دول العالم ومنظماتها والسعي نحو تطبيقها، حيث إتجه البنك الدولي للإهتمام بالحوكمة، فألزم بعض المؤسسات واللجان والهيئات لتبنيها، وأصدر مجموعة من الضوابط لتطبيق الحوكمة وتفعيلها، كتأسيس المجلس الأروبي لتقديم المساعدات اللازمة لتطبيق الحوكمة، وتأسيس الآسيوية لدعم تطبيق الحوكمة.

مما سبق نستنتج أن :

- تطور مفهوم الحوكمة خلال العقود الماضية، جاءت بعد سلسلة الإنهيارات الكبرى للشركات العالمية.
- فشل القواعد المستحدثة عقب تلك الأحداث في منع الممارسات الخاطئة، وذلك لإنهيار عدد من الشركات الأمريكية في بداية الألفية الثالثة.
- تعد بريطانيا والو م أ من الدول الرائدة في إرساء مفهوم حوكمة الشركات[2].

المطلب الثاني : تعريف الحوكمة وخصائصها

نجد عديدا من الباحثين قد حاولوا تعريف الحوكمة من خلال النظر لها من عدة زوايا، وذلك لأهميتها في العديد من المجالات الإقتصادية، وعليه سنحاول في هذا المطلب تعريف الحوكمة والتطرق لبعض أهم خصائصها.

1- أمير واجب غالب دويكات، دور حوكمة الشركات في تفعيل الأسواق المالية الناشئة، مذكرة ماستر، علوم إقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2015، ص 49_50.

2- أمير غالب واجب دويكات، دور حوكمة الشركات في تفعيل الأسواق المالية الناشئة، مذكرة ماستر، علوم إقتصادية، تخصص مالية و نقود، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2015، ص49-50.

أولا : تعريف الحوكمة :

تعتبر الحوكمة من المصطلحات الحديثة نسبيا، والتي لم يتم الإتفاق على ترجمة محددة لها في اللغة العربية سواء على المستوى، المحلي او الإقليمي، فقد أطلق عليها حكم الشركات، حكمانية الشركات، حاكمية الشركات، و حوكمة الشركات، بالإضافة الى العديد من البدائل الأخرى منها، أسلوب سلطة ممارسة الإدارة [1].

و تعرف الحوكمة بأنها مجموعة من الطرق و التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لإستثمارهم، كذلك هي مجموعة من القواعد و الحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركات و قيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين.

و لقد تعددت التعاريف المقدمة لهذا المصطلح و من بينها:

الحوكمة هي مجموعة الآليات و الإجراءات و القوانين و النظم و القرارات التي تضمن كلا من الإنضباط و الشفافية و العدالة بهدف تحقيق الجودة و التميز في الآداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الإقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة و للمجتمع ككل.[2]

و تعرف الحوكمة بأنها :" الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب في المؤسسة لتوفير الإشراف على المخاطر و رقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة.[3]

و مما سبق يتضح أن الحوكمة هي : النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة و مراقبتها من أجل تحقيق أهدافها، و الوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية و النزاهة و الشفافية .

و ما تجدر الإشارة إليه أنه لتعريف الحوكمة يجب النظر إليها من عدة جوانب :

1- **المفهوم اللغوي :** هو اصطلاح يعني عملية التحكم و السيطرة من خلال قواعد و أسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، و تشير كتب أخرى أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل و السيطرة ، و يرى آخرون أنها تعني لغويا نظام و مراقبة بصورة متكاملة و علنية تدعيما للشفافية و الموضوعية ، و المسؤولية .

1-علاء محمد شوقي ابراهيم عيسى، تأثير تطبيق الحوكمة على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، مصر، القاهرة،2015، ص19.

2-1-مرادي أميرة و قلاني مريم ، مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر تحت عنوان حوكمة البنوك و دورها في إدارة و تخفيض المخاطر المصرفية- دراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية الطارف-وكالة رقم807و 811-

2- **المفهوم المحاسبي:** من المنظور المحاسبي ، يشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات الحماية لأموال المستثمرين ، و حصولهم على العوائد المناسبة و ضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة ، و عدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق مدافع خاصة ، و يتم ذلك من خلال اجراءات و ضوابط و معايير محاسبية حيث ترتكز هذه النظرية على تحقيق الشفافية و توسيع نطاق الإفصاح على البيانات المحاسبية المالية .

3- **المفهوم القانوني :** يشير من المنظور القانوني الى الإطار التشريعي و القواعد القانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة و تناولها كتاب القانون على أنها إطار متكامل من القواعد القانونية الحاكمة لإدارة شؤون المنظمات في مواجهة الأطراف المستفيدة و بالتالي يهتم القانونيين بالقواعد القانونية و النواحي الاجرائية التي توفر متطلبات المحافظة على الكيان المؤسسي للشركات و توفير ضمانات الحماية لحقوق كافة الأطراف ذوي العلاقة و المستفيدين من نشأة المؤسسة و بقائها و نموها .

4- **المفهوم الإداري:** لم يتجدد بدقة ما يمكن أن يسمى بالمفهوم الإداري لمصطلح الحوكمة و إن كان يمكن القول أن هناك استخدامات لهذا المصطلح في بعض الكتابات الإدارية منها : الحوكمة هي مجموعة من القواعد و الضوابط و الإجراءات الداخلي للمؤسسة التي توفر ضمانات تحقيق حرص المديرين على حقوق الملاك و المحافظة على حقوق الأطراف ذات المصالح بالمنظمة [1].

ثانيا : خصائص الحوكمة

تفعيل الحوكمة يتطلب توافر مجموعة من الخصائص التي تمثل سمات الحوكمة، و التي تساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها ،كما تساعد على تحقيق أهدافها و مزاياها المتعددة ، و تتضمن الحوكمة الخصائص التالية:

1- **الإنضباط:** أن تمارس الإدارة مهامها في ضوء إطار معين من قواعد السلوك الإخلاقي، من خلال الإلتزام بالأخلاق المهني في تحقيق مصالح جميع الأطراف .

2- **الشفافية:** يتم الإفصاح للجهات ذات العلاقة عن المعلومات المالية و التنظيمية بشكل يمكن المساهمين و المقرضين من تقييم أداء الشركة .

3- **المسؤولية:** يكون للإدارة كافة الصلاحيات و السلطات التي تمكنها من إتخاذ الإجراءات ، و تكون مسؤولة عن المساهمين .

1-نفناف أميرة و آخرون، مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الليسانس تحت عنوان الأزمة و حوكمة المؤسسات ، دراسة حالة البنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكالة الذرعان، ص47-48.

4- **الإستقلالية:** تمارس الإدارة مهامها دون ممارسة ضغوط عليها من أي طرف يدفع الإدارة لإتخاذ مواقف و قرارات فيها تحيز لأي طرف .

5- **العدالة:** تقوم كل الأنظمة في الشركة بمعاملة كافة المساهمين و الجهات ذات العلاقة بعدالة و الأخذ في الإعتبار مصالحهم .

6- **المسؤولية الإجتماعية:** تدرك الشركة المسؤولية الإجتماعية و التمسك بالمعايير الأخلاقية لما اها من أثر كبير في زيادة الإنتاجية و تحسين سمعة الشركة .

7- **المساءلة:** تلتزم الإدارة التنفيذية بالإجابة على استفسارات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالقرارات التي إتخذتها و تنفيذ الخطط، كما يلتزم مجلس الإدارة بالإستجابة لإستفسارات المساهمين و أصحاب المصالح .[1]

شكل رقم (01): يوضح خصائص الحوكمة

الإنضباط	**الإلتزام بأخلاق المهنة**
الشفافية	**تقديم صورة حقيقية لكل ما يجري**
المسؤولية	**إتخاذ قرارات مسؤولة**
الإستقلالية	**ممارسة المهام دون ضغوط**
العدالة	**إحترام الحقوق و العدالة بين الأطراف**
المسؤولية الإجتماعية	**التمسك بالمعايير الأخلاقية**
المساءلة	**تنفيذ الخطط و الإستجابة لإستفسارات المساهمين**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات السابقة أعلاه.

1-هشام بلغول، مرجع سبق ذكره، ص10.

المطلب الثالث : أهمية و أهداف الحوكمة

يمكن توضيح أهمية الحوكمة فيما يلي :

- الحاجة الى الفصل بين الملكية و إدارة المؤسسات في ظل إختلاف الأهداف و تضاربها بين مختلف الأطراف (مسيرين ، مساهمين ، عمال ، ....الخ) .
- تساهم الحوكمة في تقليل المخاطر و تحسين الآداء و فرص التطور للأسواق و زيادة الفترة التنافسية للسلع و الخدمات و تطوير الإدارة و زيادة الشفافية ، كما تساهم في زيادة أعداد المستثمرين في أسواق المالية .
- مساعدة البلدان التي تحاول كبح جناح الفساد المتفشي داخل القطاع العام أو بصدد طرح القطاع العام للخوصصة .
- مساعدة المؤسسات و الإقتصاد بشكل عام على جذب الإستثمارات و دعم آداء الإقتصاد و القدرة لى المنافسة على المدى الطويل بالإعتماد على عدة طرق و أساليب من خلال التأكيد على شفافية في معاملات المؤسسة و في عمليات إجراء المحاسبة و التدقيق المالي و المحاسبي [1].
- تطبيق أسلوب ممارسة سلطة الإدارة يقوي ثقة الجمهور في صحة عملية الخوصصة و يساعد على ضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها و هو بدوره يؤدي الى المزيد من فرص العمل و التنمية الإقتصادية .
- تخفيض المخاطر .
- تعزيز الأداء .
- تحسين الوصول إلى الأسواق المالية .
- زيادة القابلية التسويقية للسلع و الخدمات .
- إظهار الشفافية و قابلية المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية [2].

1- مرادي أميرة، حوكمة البنوك و دورها في إدارة و تخفيض المخاطر المصرفية، مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة الشاذلي بن جديد، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، سنة 2017.

2- هيدوب ليلى ريمة، المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات، (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار)، قسم التجارة، تخصص دراسة محاسبة و جبائية معمقة، جامعة ورقلة، 2012، ص16 .

الشكل رقم 02: يوضح أهمية مفهوم الحوكمة

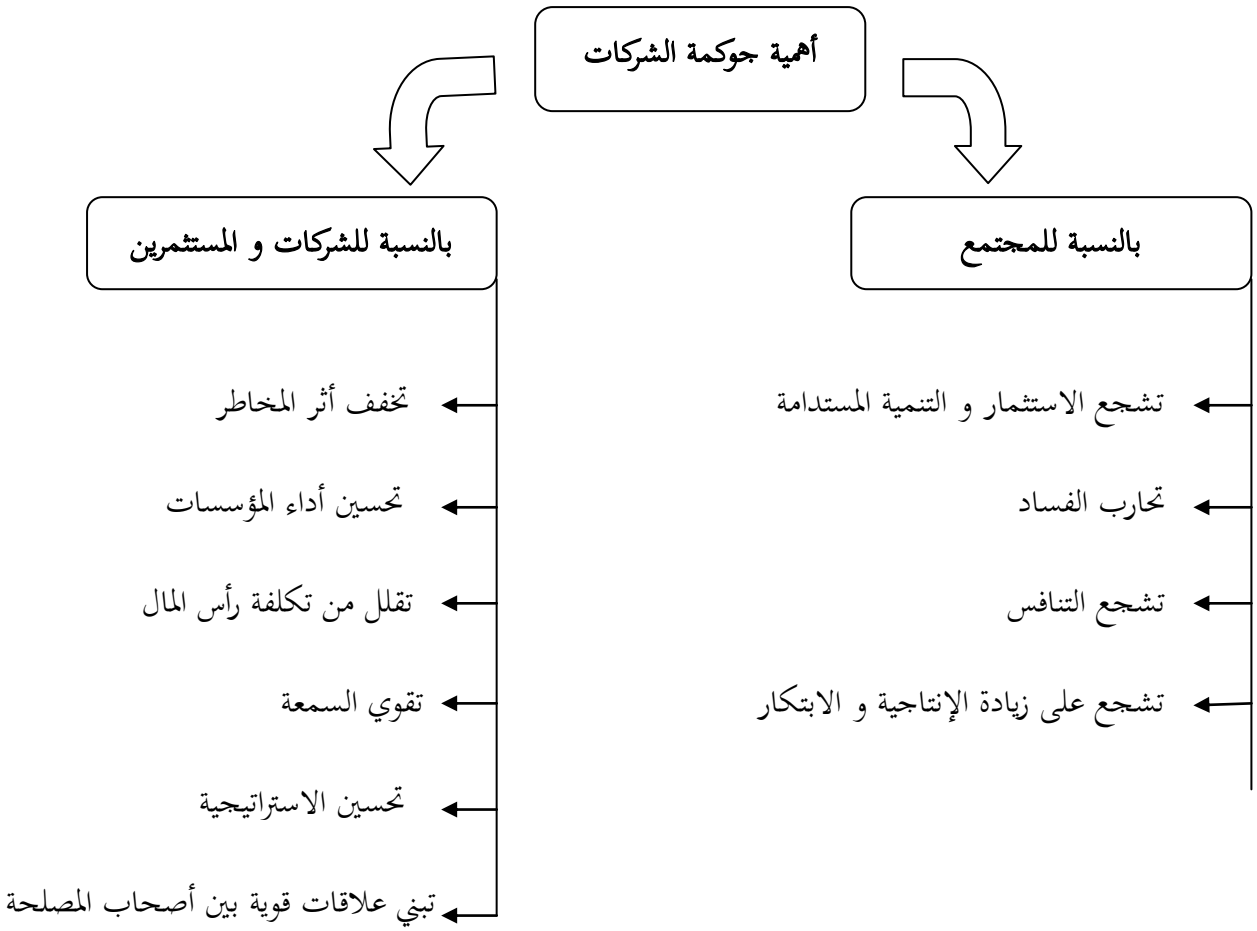

المصدر:أفروخ رانيا، دور حوكمة الشركات في تحسين آداء المؤسسات، مذكرة ماستر علوم اقتصادية، تخصص مالية وحاكمية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، ص22.

ثانيا : أهداف الحوكمة

تسعى المؤسسات إلى تطبيق حوكمة الشركات من أجل تحسين الأداء حيث تتمثل هذه الأهداف في ما يلي:

1. ضمان مراجعة الأداء المالي و تخصيص أموال المؤسسة، و مدى الإلتزام بالقوانين و الإشراف على مسؤولية المؤسسة الاجتماعية في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة.
2. ضمان وجود هياكل إدارية تمكن من قابلية محاسبة إدارة المؤسسة أمام مساهميها .
3. تحسين و تطوير إدارة المؤسسة، و مساعدة المديرين و مجلس الإدارة على تبني استراتيجية سليمة، و ضمان اتخاذ قرارات للدمج و السيطرة بناء على أسس سليمة ما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.
4. تجنب حدوث الأزمات المالية نظرا لتأثيرها على الاقتصاد الوطني .

5. تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات و عمليات المؤسسة و إجراءات المحاسبة و التدقيق المالي على النحو الذي يمكن من الحد من ظاهرة الفساد المالي و الإداري .
6. تحسين كفاءة و فعالية المؤسسات و ضمان استمراريتها و نموها و تقييم أداء الإدارة و تعزيز المساءلة، و رفع درجة الثقة بقراراتهم .
7. تحسين أداء المؤسسات و زيادة ربحيتها و مساعدتها على النمو، و زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية و الدولية .
8. إلزام المؤسسات بقواعد و إجراءات العمل وفقا لمجال كل منها .
9. تعظيم دور المؤسسات و مساهمتها في عملية التنمية الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الكلي للدولة و قدرته على خلق الثروة للمجتمع و خلق فرص للتوظيف .
10. تحسين العلاقات بين المؤسسة و كافة الأطراف ذات المصالح المرتبطة بالمؤسسة من مساهمين و عملاء و مقرضين و مديرين و موظفين و موردين و المجتمع المحيط بها .
11. بناء و سيادة و ثقافة الحوكمة الجيدة في المجتمع [1].

كما حددت هيئة سوق المال في نيوزيلندا عن ضرورة أن تحتوي و تشمل أهداف حوكمة الشركات على:

- تعظيم ثروة المساهمين .
- حماية حقوق المساهمين .

1- حجاج إيمان، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الإقتصادية العمومية، مذكرة ماستر، علوم سياسية، تخصص إدارة جماعات محلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945: قالمة، الجزائر، 2016، ص37.

المبحث الثاني: الجوانب التطبيقية للحوكمة

تعد الحوكمة من المواضيع الحديثة التي يتم تداولها في الوقت الحالي، و يجب الإشارة إليها في أهميتها في تطوير البيئات التنظيمية للمؤسسات و الدولة و الشركات المختلفة و ذلك من خلال علاقتها بآليات و إجراءات الإصلاح و أهداف التغير، و هذا بغية ضبط العمل و توجيه العمليات نحو النجاح و التطور المستمر و ستتطرق إلى أهم مبادئ الحوكمة و مقوماتها و ركائزها [1].

المطلب الأول: مبادئ الحوكمة و آلياتها

أولا: مبادئ الحوكمة

تنحصر مبادئ الحوكمة في ما يلي:

1- مبدأ توافر الإطار القانوني و المؤسسي للحوكمة:

لضمان تطوير إطار فعال لحوكمة الشركات فإنه من الضروري وجود أساس قانوني و تنظيمي و مؤسسي فعال لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم و عادة ما يضم إطار حوكمة المنظمات عناصر تشريعية و تنظيمية و معايير اختيارية ... إلخ، و التي تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروف تطورها الاقتصادي و السياسي من هنا يجب أن يعمل هيكل حوكمة المنظمات على رفع مستوى الشفافية و كفاءة الأسواق و أن يتوافق مع دور القانون و يحدد بوضوح تقسيم المسؤولية بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف و الرقابة و الإلتزام بتطبيق القانون [2].

و يشمل هذا المبدأ مجموعة المبادئ الفرعية التالية:

- يجب أن يتم تطوير هيكل حوكمة المنظمات مع تأثيرها على الأداء الإقتصادي الكلي و نزاهة السوق، و الحوافز التي تخلفها للمشاركين بالسوق، و الترويج لشفافية و كفاءة السوق .
- إن المتطلبات القانونية و الرقابية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع يجب أن تتوافق مع قواعد القانون و الشفافية و الإلتزام بتطبيقه .
- يجب أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المستويات بين الهيئات المختلفة مع ضمان تحقيق مصالح الجمهور.

1- بن داود محمد عبد النور، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة ماستر، علوم مالية و محاسبة، تخصص دراسات محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي برباح: ورقلة، الجزائر، 2015، ص11.

2- يعقوبي خليفة، راشدي عبد القادر، و بدري عبد المجيد، دور الحوكمة في تفعيل الرقابة الجبائية، مذكرة ماستر، تخصص حوكمة المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم الإجتماعية و علوم التسيير، جامعة مولاي الطاهرذك سعيدة، الجزائر، 2017، ص 11-13 .

- يجب أن تتمتع الهيئات الرقابيةو الإشرافية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة و النزاهة و الإستقلالية و الموارد اللازمة للقيام بواجبها بأسلوب مهني و طريقة موضوعية .

2- المبدأ الثاني : ضمان حقوق المساهمين

ينص المبدأ الثاني على الآتي: ينبغي على إطار حوكمة الشركات على أن يوفر الحماية للمساهمين و أن يسهل لهم ممارسة حقوقهم ، و من أبرز هذه الحقوق مايلي [1]:

- ✓ ضمان وجود طرق مضمونة لتحقيق ملكية الأسهم.
- ✓ إمكانية تحويل ملكية الأسهم .
- ✓ الحصول على المعلومات اللازمة عن الشركة في الوقت المناسب و على أساس منتظم .
- ✓ المشاركة و التصويت في الجمعية العامة للشركة .
- ✓ المشاركة في أرباح الشركة .

كما يجب على المساهمين أن يحصلوا على معلومات كافية حول أي قرارات تخص أي تغييرات جوهرية في الشركة مثل:

- ✓ تعديل النظام الأساسي أو عقد التأسيس .
- ✓ إصدار أسهم إضافية .
- ✓ أي عمليات استثنائية كبيع أصول الشركة .

3- المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:

وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، و حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية و التصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، و كذلك حمايتهم من أي عمليات إستحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الإتجار في المعلومات الداخلية، و كذلك حقهم في الإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين . [2]

1- أساسيات الحوكمة(مصطلحات و مفاهيم)، سلسلة النشرات التثقيفية لمركز ابو ظبي للحوكمة، ص16، اطلع عليه من الموقع التالي:
www.abccge.ae/publication/doc.30-807.2013.12792pdf

2- بن طاهر حسين، بوطلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية و الإفصاح في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي الإداري المنعقد يوم 6-7 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص01.

4. **الإفصاح و الشفافية:** و يتحقق من خلال :

- ✓ دقة الإفصاح .
- ✓ التوقيت الملائم للإفصاح .
- ✓ شمولية الإفصاح .
- ✓ مراجعة المعلومات المفصح عنها .
- ✓ توفير قنوات توصيل المعلومات للمستخدمين [1].

5- **مسؤوليات مجلس الإدارة :** و يتحقق من خلال :

- ضمان مسؤولية المجلس تجاه الوحدة الإقتصادية و المساهمين .
- توفير المعلومات الكافية و الموثوق فيها .
- المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين .
- الإلتزام بالقوانين و تحقيق مصالح كافة الأطراف .
- اتخاذ القرارات و متابعة المهام و الوظائف الأساسية بالوحدة الإقتصادية[2].

ثانيا : آليات الحوكمة

و تتمثل هذه الآليات فيما يلي:

1- الدولة:

في إطار تجسيد فلسفة الحكم الراشد تسعى الدول للاطلاع بالمهام المنوطة لها بكل مسؤولية و العمل على توفير الخدمات العامة و لهيئة بيئة تمكينية لتنمية البشرية في ظل تأثيرات أدبيات العولمة و التحولات الدولية المعاصرة على مفهوم السيادة و دور الدولة رغم تعدد الأدوار التي تقوم بها هذه الأخيرة إلا أنها تبقى تواجه عدة تحديات أهمها انتشار الفساد و غياب التخطيط لرسم سياسات هادفة بعيدة المدى أكثر من ذلك عجز الدولة الحديثة عن التصدي للأزمات الإقتصادية التي طالبت اقتصاديات أكبر الدول العظمى ضف إلى ذلك الهاجس البيئي الذي أصبح اليوم يهدد الحكومات و الشعوب، كل هذه الأسباب و غيرها أفرزت التباين و التناقض الواضح بين التيار الذي يدعم بقائها و بقوة

1-2- الدكتور طارق عبد العال حماد، تطبيقات الحوكمة في المصارف، أستاذ مساعد بقسم المحاسبة و المراجعة، كلية التجارة، جامعة عين الدفلى ، 2005، ص49.

و التيار يستمد دورها و يرى بضرورة تقلص أدوارها الا أن الأكيد أن الدولة الحديثة تبقى فاعلا استراتيجيا في إدارة الحكم على جميع المستويات لكن شريطة إعادة صياغة سياستها و استيعابها لمدى الحوكمة و التأقلم و التكيف مع مقتضياتها لتتلاءم مع التحولات العالمية الراهنة .

2- القطاع الخاص:

لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي أو الوحيد في عملية التنمية فقد غيرت العولمة الاقتصادية طرق شغل المنظمات الصناعية لعجز مؤسسات الدولة التقليدية في التصدي للأزمات الراهنة و أضحى من الضرورة الفتح على القطاع الخاص كأساس التنمية الجديدة إذ تعتبر الخوصصة وجه من أوجه الحوكمة الخاصة بالمؤسسات الإقتصادية التي تسعى إلى تحقيق التنميات الإقتصادية في ظل الإبتعاد عن الدولة الإدارية التقليدية إلى ما يعرف بالدولة الإقليمية هذه ما كرسته المؤسسات المالية العالمية التي تتضمن مفاهيم جديدة للإصلاح و الحد من تدخل الدولة و تحرر التجارة و الأسعار و كذا اعتماد الإصلاحات الهيكلية و عقلنة الاتفاق الحكومي و ترشيد كل هذه الآليات و غيرها ستسمح بتكريس اقتصاد السوق و تغير مفاهيم العقيدة الاقتصادية و أفاق التنمية في اعطاء أولوية بالغة للقطاع الخاص في ظل احترام متطلبات الحوكمة [1].

3- منظمات المجتمع المدني:

أصبح مفهوم المجتمع المدني ملازما للدولة العصرية فهو مفهوم عريق نسبيا رغم ما يبدو عليه من أنه حيث المنشأ و اول من وضع حجر الاساس لهذا المداول هو جون جاك روسو من خلال كتابه العقد الاجتماعي و تم إحياء هذا المصطلح مع تداعيات العولمة و تعزز في اطار الحوكمة ليتخذ نفسا جديدا من التنوع و التجديد في اطار الشفافية و المساءلة ليصبح الاطار الحقيقي للمجتمع و الرأي العام ليتيح قدرا من التوازن بين طرف معادلة القوى فالأداء الفاعل للمنظمات المجتمع المدني يجسد دعائم الديمقراطية و إحترام اسس و معالم الحوكة في مؤسسات المجتمع المدني تسعى الى حماية الحقوق المدنية و السياسية للأفراد مما يحقق العدالة الاجتماعية كما تسعى للتصدي للسلطات العامة في حالة تعسفها في إستعمال سلطتها و كذا الوقوف في وجه السوق المتوحش خدمة للفرد و حماية و يجب ملاحظة أن مفهوم حوكمة الشركات يتأثر بالعلاقات فيما بين الإطارات في نظام الحوكمة و أصحاب الملكيات الغالية من الأسهم الذين قد يكونوا أفراد أو عائلات او كتلة متحالفة أو أية شركات أخرى تعمل من خلال شركة قابضة مما يمكن أن يؤثروا في سلوك الشركة ففي الوقت الحالي تتزايد مطالب المستثمرين المؤسسين في بعض الأسواق باعتيارهم أصحاب حقوق ملكية في أن يكون لهم سير في حوكمة الشركات و عادة مالا يسمى المساهمين الأفراد إلى ممارسة حقوقهم في الحوكمة و لكنهم قد يكونوا أكثر اهتماما بالحصول على معاملة عادلة من المساهمين ذوي الملكيات الغالية و من إدارة الشركة و يلعب الدائنون دورا

1- د.خلفي عبد الرحمان، د. زوايمية رشيد، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته و سياسة الحوكمة، مذكرة ماجستار، تخصص الهيئات العمومية و الحوكمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ، بجاية، 2014، ص24.

هاما في عدد أنظمة حوكمة الشركات و يمكنهم أن يقوموا بدور المراقب الخارجي على الشركة كما يلعب العاملون دورا هاما بالإسهام في نجاح الشركة و أهميتها في الأجل الطويل بينما تعمل الحوكومات على إنشاء الإطار المؤسسي و القانوني الشامل لحوكمة الشركات و يتباين دور كل من هؤلاء الأطراف و تفاعلاتهم فيما بينهم ثابتا واسعا و ذلك حسب الظروف السياسية و الإقتصادية و الثقافية السائدة[1].

هذا على المستوى الكلي، إما على المستوى الجزئي فهناك الآليات الداخلية و الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

أ- الآليات الداخلية للحوكمة:

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة و فعاليات الشركة، و اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة . و يمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي:

1- مجلس الإدارة:

يذكر كل من Singh و Harianto إن الناشطين في مجال حوكمة الشركات و الباحثين و الممارسين يعدون مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس أموال المستثمر في الشركة من سوء استعمال ما قبل الإدارة، و ذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين و إمضاء و مكافأة الإدارة العليا. كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك[2] بفاعلية في وضع استراتيجية الشركة، و يقدم الحوافز المناسبة للإدارة، و يراقب سلوكها و يقوم أداتها، و بالتالي تعظيم قيمة الشركة، و لكي تكون هذه المجالس فعالة يتبقى أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة. و في ذات الوقت تأخذ الأهداف الإجتماعية للشركة بعين الإعتبار كما يجب أن تملك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية و البيروقراطية في شؤونها، و تقوم باختبار الإدارة العليا، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة و الإفصاح عن ذلك، و في هذا السياق يأتي تأكيد (PSCGT) على ضرورة أن تقاد كل شركة من الشركات المملوكة للدولة بمجلس إدارة فعال، يمارس القيادة ووجه الشركة بنزاهة و حكمة و يعمل لمصلحة الشركة بثقافية و مسؤولية، و لكي يتمكن مجلس الإدارة في الشركة المملوكة للدولة من القيام بواجباته في التوجيه و المراقبة، يلجأ إلى تأليف مجموعة من اللجان من بين أعضاءه من غير التنفيذيين، أبرزها مايأتي:

1- المرجع السابق، ص25.

2- سليمان محمد مصطفى، حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري، دراسة مقارنة، الدار الجامعية مصر، 2006، ص06.

- **لجنة التدقيق:**

تعتبر لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة و الشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، و ذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية و إشرافها على التدقيق الداخلي في الشركات، و كذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي و زيادة إستقلاليتها، فضلا عن دورها في التأكيد على الإلتزام بمبادئ حوكمة الشركات[1] .

- **وظائف وواجبات (المسؤوليات) لجنة التدقيق:** سبق و أن أشار الباحث إلى أن إحدى أهم مسؤوليات لجنة التدقيق هي للتأكد من تطبيق قواعد الحوكمة على أرض الواقع، و الذي يتم من خلال مجموعة من الآليات، كما أن وجود نظام رقابة داخلية يعد من أهم مسؤولية مجلس الإدارة، و يتمثل الدور الرئيسي للجنة التدقيق فيما يتصل هذه النظام بالتحقيق من كفاءته، و فاعلية تنفيذه و تقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة. و التي من شأنها تفعيل النظام و تطويره، مما يحقق أعراض الشركة و يحمي مصالح المالكين و بقية أصحاب المصالح بكفاية عالية و تكلفة معقولة، و تقترحPSCGT الوظائف التالية للجنة التدقيق:
  - ✓ مراجعة الكشوفات المالية قبل تقديمها لمجلس الإدارة.
  - ✓ التوصية بتعيين و مكافأة و إعفاء المدقق الخارجي .
  - ✓ مناقشة نطاق و طبيعة الأولويات في المدقق و الإنفاق عليها .
  - ✓ المناقشة مع المدققين الخارجين لأية تحفظات أو مشكلات تنشأ أثناء عملية التدقيق .
  - ✓ المناقشة مع المدققين الخارجين و الداخلين لتقويم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة و إدارة المخاطر فيها .
  - ✓ الإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي و مراجعة التقارير التي تقدمها و النتائج التي تتوصل إليها و تقديم التوصيات للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة.
  - ✓ القيام بأية واجبات تكلف بها من قبل مجلس الإدارة، و التي لها صلة بأعمال التدقيق و الرقابة .

- **لجنة المكافآت:**

توصى أغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات و التوصيات الصادرة عن الجهة المهتمة بها لأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، و في مجال الشركات المملوكة للدولة فقد تضمنت الإرشادات منظمة

1-أشرف ميخائيل(2006)، تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات بحوث و أوراق عمل المؤتر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة.

التعاون الإقتصادي و التنمية (OECD) تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة العليا معقولة، و ذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية.

و تتركز وظائف لجنة المكافآت وواجباتها في تحديد الرواتب و المكافآت و المزايا الخاصة بالإدارة العليا لذا فإن Mintz حدد تلك الواجبات مما يأتي:

- ✓ حديد المكافآت و المزايا الأخرى للإدارة العليا، و مراجعتها و توصية مجلس الإدارة بالمصادقة عليها .
- ✓ وضع سياسات الإدارة برامج مكافأة الإدارة العليا و مراجعة هذه السياسات بشكل دوري .
- ✓ اتخاذ خطوات لتعديل برامج مكافآت الإدارة العليا التي ينتج عنها دفعات لا ترتبط بشكل معقول بأداء عضو الإدارة العليا.
- ✓ وضع سياسات و مزايا الإدارة و مراجعتها باستمرار[1].

- **لجنة التعيينات:**

يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة و الموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم و خبراتهم مع المهارات و الخبرات المحددة من الشركة، ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة و بقية الموظفين فقد وضعت PSCGT لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات هي:

- ✓ أن تقوم لجنة التعيينات في الشركة مع مجلس الإدارة و بمصادقة الوزير المختص بوضع المهارات و الخبرات المطلوب توافرها لدى عضو مجلس الإدارة و الموظفين المطلوبين.
- ✓ يجب على لجنة التعيينات أن تضع آليات شفافة للمعنيين، مما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين.
- ✓ أن تقوم اللجنة مع بقية أعضاء مجلس الإدارة بتقويم المهارات المطلوبة للشركة باستمرار.
- ✓ يجب أن تقوم اللجنة بالإعلان عن الوظيفة المطلوب إشغالها، و دعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم للتعيين عن اللجنة أن تتوخى الموضوعية، و ذلك بمقارنة مؤهلات و مهارات التقدم مع المواصفات الموضوعة من الشركة [2].

2- التدقيق الداخلي:

تؤدي وظيفة التدقق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة، إذ إنما تعزز هذه العملية، و ذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساواة الشركة، حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال الأنشطة التي يتحذونها بزيادة المصداقية و العدالة و تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة و تقديم مخاطر الفساد الإداري و المالي، و في هذا السياق يرى

1-دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الإداري، الملتقى الوطني مخبر مالية، بنوك و إدارة أعمال، جامعة بسكرة، 2012، ص13.

2- إلهام سنوساوي، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية، مذكرة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، تخصص مالية و حوكمة المؤسسات، جامعة سطيف1، 2016، ص44.

Archambeault إن كل من التدقيق الداخلي و الخارجي يعد آلية مهمة من آليات المراقبة ضمن إطار هيكل الحوكمة، و بشكل خاص فيما يتصل بضمان دقة و نزاهة التقارير المالية و منع و اكتشاف حالات الغش و التزوير، وقد اعترفت الهيئات المهنية و التنظيمية بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي للحوكمة، فقد أكدت لجنة كاديري Cadbury committee على أهمية مسؤولية المدقق الداخلي في منع و اكتشاف الغش و التزوير و لتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها، يجب أن تكون مستقلة و تنظم بشكل جيد و تستند إلى تشريع خاص بها و في هذا الإتجاه يؤكد Cohen et al على أنه يتم تقوية إستقلالية هذه الوظيفة عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق بشكل مباشر و ليس إلى الإدارة، يضيف إلى ذلك يمكن أن تزداد فاعلية التدقيق الداخلي عندما تكون قادرة على توزيع ملاك التدقيق الداخلي للحصول على معلومات مهمة عن قضايا خاصة بالشركة، مثل تقوية نظام الرقابة الداخلية و نوعية السياسات المحاسبة المستخلصة.

ب- الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابات التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين عن الشركة، و الضغوط اتي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تعشيق قواعد الحوكمة، و من الأمثلة على هذه الآليات ما يأتي:

1- منافسة سوق المنتجات (الخدمات) و سوق العمل الإداري:

تعد منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، و يؤكد على هذه الأهمية كل من (Hess and Impavido) ، وذلك بقولهم إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح(أو أنها غير مؤهلة) أنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، و بالتالي تتعرض للإفلاس، إذن إن منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات) تهذب سلوك الإدارة، و خاصة إذا كانت هنالك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا و هذا يعني أن إدارة الشركة في حالة إفلاس سوف يكون لها تأثير سيئ على مستقبل المدير و أعضاء مجلس الإدارة، إذ غالبا ما تحدد اختبارات الملائمة لتعيين أنه لا يتم إشغال مواقع المسؤولية من أعضاء مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التصفية .

2- الاندماجات و الاكتسابات Mergers and Acquisitions :

مما لا شك فيه إن الاندماجات و الاكتسابات من الأدوات التنفيذية لإحادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم و يشير كل من (John and Kedia) إلى وجود العديد من الأدبيات و الأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى إن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة (في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال)، و بدونه لا يمكن السيطرة

على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الإستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء [1] المختص عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج، أما في الشركات المملوكة للدولة فتشير OECD إلى إن الحوكمة الصينية على سبيل المثال قد استفادت من هذه الآلية، و ذلك بعد إعطاء هذه الشركات قدرا من الإستقلالية في اتخاذ القرارات و منها قرارات الاكتساب و الاندماج، و لكن تبقى الدولة بحاجة إلى أن تتأكد من عدم الإضرار بحقوقها كمالك للأسهم جراء مثل هذه القرارات المهمة التي تتخذها الإدارات، و يرى الباحث أن آلية الاكتساب ليس لها تأثيرا على الشركات المملوكة للدولة، و ذلك لأنها يمكن أن تحصل في الشركات المساهمة الخاصة. و هي ليست موضوع الدراسة، أما الاندماج فقد نص عليه قانون الشركات العامة، إلا أنه على حد علم الباحث لم يتم تفعيل هذه الآلية .

3- التدقيق الخارجي (External Auditing) :

يؤدي التدقيق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، و لتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، و ليس مقبوليتها فقط، و مع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، و على وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي و الاستمرار في تكليفه، يرى Abbot ans Parker إن لجان التدقيق المستمرة و النشيطة سوف تطلب تدقيقا ذا نوعية عالية، و بالتالي اختيار المدققين الاكفاء و المتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه الشركة، يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية للحوكمة جيدة للشركات المملوكة للدولة، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة و النزاهة و تحسين العمليات فيها، و يغرسون الثقة بين أصحاب الصالح العامة، و يؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية Institute of Internal Auditions على إن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف، التبصر و الحكمة، ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت الشركات المملوءة للدولة تعمل ماهو مفروض أن تعمله و يفيد في اكتشاف و منع الفساد الإداري و المالي، أما المبصر فإنه يساعد متخذي القرارات و ذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج و السياسات، العمليات، و أخيرا تحدد الحكمة الاتجاهات و التحديات التي تواجهها الشركة . ولانجاز كل دور من هذه الأدوار يستخدم المدققون الخارجيون التدقيق المالي، و تدقيق الأداء و التحقق و الخدمات الاستثمارية .

4- التشريع و القوانين :

غالبا ما تشكل و تؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم و وظيفتهم في هذه العملية بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم، فعلى سبيل المثال فرض قانون Sarbanes oxly act إطارات جديدة

1- صلاح الدين عزوي، دور آليات الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة و الكبيرة، مذكرة الماستر، علوم التسيير، تخصص حاكمية المؤسسات، جامعة بسكرة، 2015، ص19-20.

على الشركات بالمساهمة العامة في زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، و تقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية و الطلب من المدير التنفيذي و مدير الشؤون المالية الشهادة على صحة التقارير المالية و على نظام الرقابة الداخلية ووضع خطوط اتصال فعالة بين المدقق الخارجي و لجنة التدقيق و تحديد قدرة المسؤولين في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة و التي قد تكون مضرة بمصالح الملكين و أصحاب المصالح الأخرين في الشركة، كما أن مسؤولية تعيين و إعفاء المدقق الخارجي و المصادقة على الخدمات غير التدقيقية التي يمكن أن تقدمها شركات التدقيق لزبائنها بلجنة التدقيق .

5- آليات حوكمة خارجية أخرى:

هناك آليات حوكمة خارجية أخرى فضلا عن ما تقدم ذكره، تؤثر على فاعلية الحوكمة بطرق هامة و مكملة الكليات الأخرى في حماية مصالح أصحاب المصالح في الشركة، و يذكر Cohen et al إنها تتضمن (و لكن لا تقتصر على المنظمين) المحللين الماليين و بعض المنظمات الدولية، فعلى سبيل المثال تمارس منظمة الشفافية العالمية ضغوطا هائلة على الحكومات و الدول، من أجل محاربة الفساد المالي و الإداري، و تضغط منظمة التجارة العالمية من أجل تحسين النظم المالية و المحاسبية، و في قطاع البنوك تمارس اللجنة ضغوطا من أجل ممارسة الحوكمة فيها .

المطلب الثاني: مقومات تطبيق الحوكمة و الأطراف المعنية بها

أولا: مقومات تطبيق الحوكمة

يتطلب التطبيق السليم و الفعال للحوكمة توير مجموعة من المقومات تمثل الدعم الأساسي، و التي تضمن لحوكمة الشركات أن تقوم بدورها اتجاه منظمات الأعمال وهي :

1- توفر مجموعة من القوانين و التشريعات و اللوائح التي تحدد حقوق و مسؤوليات و إختصاصات كل طرف من الأطراف الأساسية بالشركات و كذلك جزاءات انتهاك هذه الحقوق و التقصير في المسؤوليات و تجاوز الإختصاصات .

2- تشكيل لجان رئيسية تابعة لمجلس الإدارة و منها المراجعة لها من الصلاحيات ما يكفل لها حق ممارسة دورها الرقابي على أعمال المراجع الداخلي و الخارجي و متابعة تقاريرهم للتأكد من قيام إدارة الشركة بتنفيذ ما تحويه هذه التقارير من مقترحات و توصيات.

3- فعالية نظام التقارير المالية و أن يتسم بالشفافية و يوفر المعلومات المناسبة عن أداء الشركات لجميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة عن من يستخدمون المعلومات المالية المنشورة للشركات في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

4- وضع هيكل تنظيمي واضح يحدد السلطات و المسؤوليات و تساعد مجموعة من الأنظمة منها نظام الرقابة الداخلية و نظام محاسبة المسؤولية يوفر مجموعة من المؤشرات المالية و غير المالية اللازمة للمساعدة و التقييم.

5- تفعيل دور المؤسسات الرقابية المنظمة لعمل الشركات و الجهات غير الحكومية السائدة للشركات للقيام بمسؤولياتها اتجاه تطبيق و تطوير الحوكمة.

6- المشاركة النسبية لغير المديرين التنفيذيين في صنع القرارات و من توجه مسار العمل و في تحديد مجالات النشاط[1].

ثانيا: الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة

يجب ملاحظة أن هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر و تأثر بالتطبيق السليم لقواعد الحوكمة و تحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد و الشكل التالي يوضح هذه الأطراف :

الشكل رقم-03- يوضح الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة

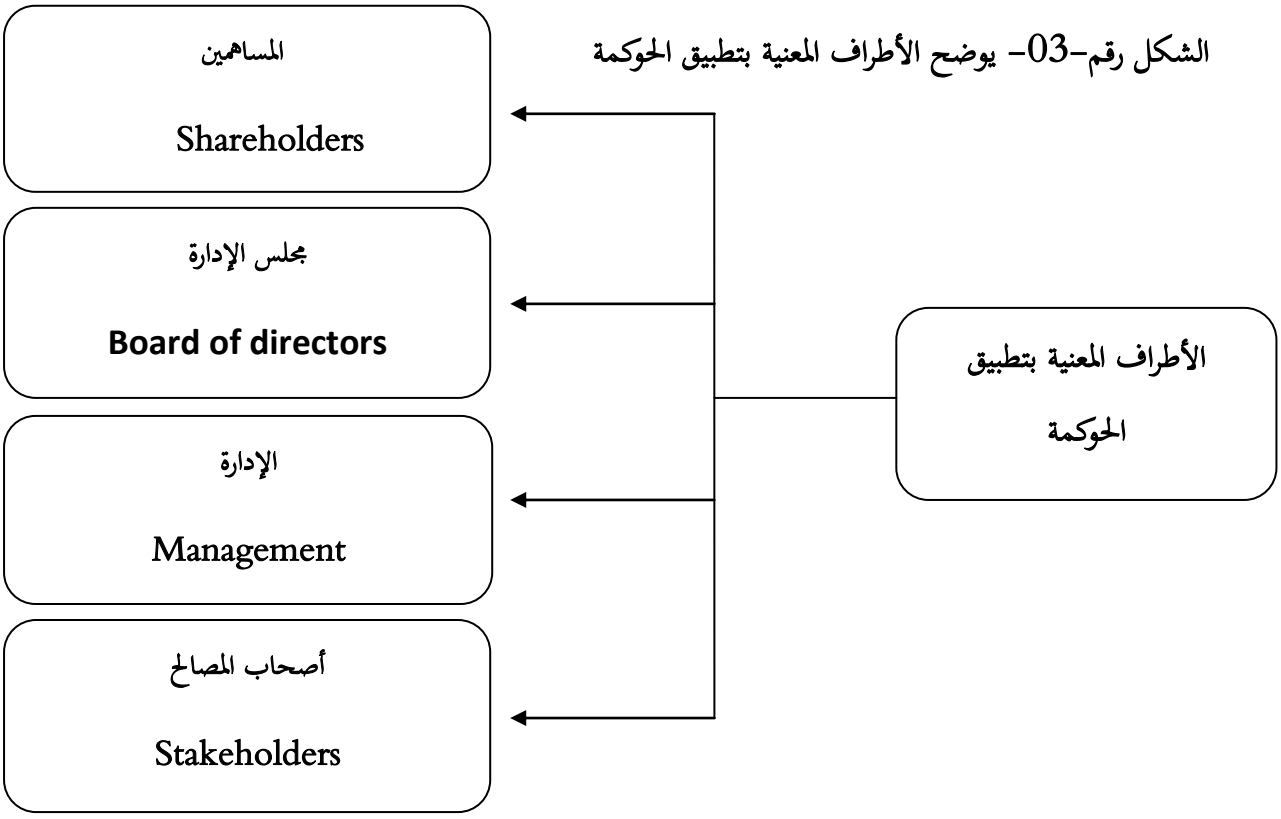

المصدر:عبد المطلب عثمان محمود، نموذج مقترح لقياس تطبيق حوكمة الشركات، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص69.

1- المرجع السابق، ص65.

1- **المساهمين:** و هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم و ذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم و أيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل و لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

2- **مجلس الإدارة :** و هم من يمثلون المساهمين و أيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح و مجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين و الذي يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة و كيفية المحافظة على حقوق المساهمين[1].

3- **الإدارة:** و هي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة و تقديم التقارير الخاصةبالأداء إلى مجلس الإدارة و تعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة و زيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح و الشفافية في المعلومات التي تشيرها للمساهمين .

4- **أصحاب المصالح:** و هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين و الموردين و العمال و الموظفين و يجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة و مختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال و الموظفين بمقدرة الشركة على الاستمرار[2].

المطلب الثالث: ركائز الحوكمة و محدداتها

أولا: ركائز الحوكمة

يمكن اعتبار الركائز الاساسية لتطبيق الحوكمة في العناصر التي يمكننا من خلالها تحديد معايير جودة الحوكمة المطبقة و تتمثل الركائز الأساسية فيما يلي:

1- الرقابة كأهم ركيزة و تمثل مجموع الآليات الرقابية الداخلية و الخارجية لتفعيل المسألة.

2- الإفصاح و الذي يهدف إلى تفعيل الشفافية و تجنب حالات التأكد.

3- إدارة المخاطر و التي من خلالها يمكن تجنب الأزمات و ضمان حقوق أصحاب المصالح[3].

و يمكن ترجمة هذه الركائز في الشكل الموالي:

1- صلاح الدين عزوي، دور آليات الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة و الكبيرة، مذكرة ماستر، علوم التسيير، تخصص حاكمية المؤسسات، جامعة بسكرة، ص16 .

2- نفس المرجع، ص16.

3- أمينة فيداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم المالية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014، ص68.

الشكل رقم (04): الركائز الأساسية لتطبيق حوكمة الشركات

المصدر: أمينة فداوي، نفس المرجع سبق ذكره، ص69.

ثانيا: محددات الحوكمة

تنقسم محددات الحوكمة إلى قسمين هما:

1. المحددات الخارجية:

تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة و الذي يشمل القوانين و القوات المنظمة للنشاط الاقتصادي و كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات و كفاءة الجهات الرقابية في إحكام الرقابة على الشركات، كذلك بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة وسائل الإعلام و مكاتب المراجعة، و تبرز أهمية المحددات الخارجية في أن وجودها يساهم في تنظيم إدارة الشركات و تقليل من التعارض بين العائد الاجتماعي و العائد الخاص.

2. المحددات الداخلية:

يقصد بها القواعد و الأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات و توزيع السلطات داخل الشركة كما تشمل قواعد تشكيل و اختيار اعضاء مجلس الإدارة و علاقة المجلس بالجمعية العمومية و الإدارة العليا، و ربط مكافآة المجلس و الإدارة التنفيذية بالأداء، و يؤدي توفير المحددات الداخلية و تطبيقها إلى تقليل التعارض بين مصالح الأطراف المختلفة في الشركة [1] .

المبحث الثالث: الحوكمة كآلية لمكافحة الفساد المالي

يعد الفساد المالي و الإداري من أخطر المشكلات التي تعاني منها المؤسسات على كافة أشكالها و قطاعاتها، و يتمثل الفساد المالي و الإداري بالمكاسب و الإمتيازات التي يتم الحصول عليها بشكل غير مشروع، و يترتب عليها تحمل الشركات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها، مما يضعف قدرتها على التنافس و البقاء، و بالتالي تأكل رأس المال، و بدلا من أن تكون هذه الشركات أحد محركات الإقتصاد و عامل من عوامل النمو، تصبح عبئا على الإقتصاد الوطني يتحمله المجتمع بأسره، تؤدي حوكمة الشركات دورا هاما في معالجة المشكلات التي تعاني منها هذه الشركات، و التي من أبرزها مشكلة الفساد المالي و الإداري، و ذلك من خلال مجموعة من الآليات تنطلق من مبادئها العامة و التي صنفت من قبل Hess و Impavido عام 2003 إلى آليات حوكمة داخلية و أخرى خارجية .

1- عبد المطلب عثمان محمود، مرجع سبق ذكره، ص68.

المطلب الأول: دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي

أولا: دور الآليات الداخلية للحوكمة في الحد من الفساد المالي

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة و فعاليات المؤسسة، و اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهدافها و يمكن تصنيف آليات الحوكمة الداخلية إلى ما يأتي:

- **مجلس الإدارة:** يذكر كل من Singh و Harianto (1989) أن الناشطين في مجال حوكمة الشركات و الباحثين و الممارسين أن مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، و ذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين و إعفاء و مكافأة الإدارة العليا، كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية للشركة، و يقدم الحوافز المناسبة للإدارة، و يراقب سلوكها و يقوم آدائها، و بالتالي تعظيم قيمتها، و لكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل للمصلحة، و في الوقت ذاته تأخذ الأهداف الإجتماعيةللشركة بعين الإعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية و البيروقراطية في شؤونها، و تقوم باختيار الإدارة العليا، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة و الإفصاح عن ذلك و من ثم فإنه من الضروري أن تقاد كل شركة من الشركات بمجلس إدارة فعال، يمارس القيادة و يوجه الشركة بنزاهة و حكمة و يعمل لمصلحة الشركة بشفافية و مسؤولية.
- **مجلس التدقيق:** لقد عرفت لجنة التدقيق من قبل الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين The canadian Institute of Accountants Chartered بأنها لجنة مكونة من أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، و تتلخص نشاطاتها في ترشيح المدقق الخارجي و مناقشة نطاق و نتائج التدقيق معه، و كذلك مراجعة نظام الرقابة الداخلية للشركة و التأكد من فاعليته، و كذلك التأكد من قواعد تطبيق حوكمة الشركات في الشركة، و من ثم فإن هذه اللجنة تساهم في زيادة الثقة و الشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات و ذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية، إشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات و كذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي و زيادة استقلاليتها فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.
- **لجنة المكافآت :** توصى أغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات و التوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها لأنه يجب أن تشكل لجنة المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، و تتركز وظائف لجنة المكافآت وواجباتها في تحديد الرواتب و المكافآت و المزايا الخاصة بالإدارة العليا .

- **لجنة التعيينات :** تقوم لجنة التعيينات في الشركة مع مجلس الإدارة بوضع المهارات و الخبرات المطلوب توافرها لدى عضو مجلس الإدارة و الموظفين المطلوبين، كما تضع آليات شفافة للتعيين بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين، و تقوم اللجنة مع بقية أعضاء مجلس الإدارة بتقويم المهارات المطلوبة للشركة باستمرار .
- **التدقيق الداخلي:** تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورا مهما في عملية الحوكمة، إذ إنها تعزز هذه العملية، و ذلك بزيادة قدرة المواطنين على مساءلة الشركة، حيث يقوم المدققون الداخليون غير الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، تحسين سلوك الموظفين و تقليل مخاطر الفساد الإداري و المالي، و لتحقيق هذه الوظيفة لأهدافها، يجب أن تكون مستقلة و تنظم بشكل جيد و تستند إلى تشريع خاص بها[1].

ثانيا: دور الآليات الخارجية للحوكمة في الحد من الفساد المالي

تتمثل آليات الحوكمة الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، و الضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولد لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد الحوكمة، و من الأمثلة على هذه الآليات ما يأتي:

- منافسة سوق المنتجات(الخدمات) و سوق العمل الإداري.
- الإندماجات و الاكتسابات و هي من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب و الاندماج.

- التدقيق الخارجي: يؤدي التدقيق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية الكشوفات المالية، و لتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، و ليس مقبوليتها فقط.

يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للشركات، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة و النزاهة و تحسين العمليات فيها، و يغرسون الثقة بين أصحاب الصالح العامة، و يؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية Institute of Internal Auditions (IIA) على إن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف، التبصر و الحكمة، حيث ينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت الشركات تعمل وفق النظم و الضوابط التي يجب أن تعمل ضمنها كما و بقيد في اكتشاف وضع الفساد الإداري و المالي، أما التبصر فإنه يساعد متخذي القرارات و ذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج و السياسات، العمليات، و النتائج و أخيرا تحدد الحكمة الاتجاهات و التحديات التي تواجهها الشركة . ولانجاز كل دور من هذه الأدوار يستخدم المدققون الخارجيون التدقيق المالي، و تدقيق الأداء و التحقق و الخدمات الاستشارية .

1- صلاح الدين عزوي، مرجع سبق ذكره، ص23-24.

- **التشريع و القوانين:** حيث تؤثر القوانين و التشريعات بشكل كبير في تأزم الادارات داخل الشركات بإتباع خطوات و إجراءات هادفة الى ضبط عملها الداخلي من جهة، و إلتزامها بتطبيق معايير الإفصاح الدائم عن المعلومات بالإضافة الى تأطير التشريعات و القوانين لحالات الفساد المالي و الإداري و ربطها بعقوبات مثل رادعا أمام تنامي هذا تمثل رادعا الظاهر.
- **منظمة الشفافية و العالمية:** من خلال الدور الذي تلعبه في ممارسة ضغوطا من اجل محاربة الفساد المالي و الإداري في الدول فمثلا تضغط منظمة التجارة العالمية من اجل تحسين النظم المالية و المحاسبية و في قطاع البنوك، تمارس لجنة بازل ضغطا من اجل من اجل ممارسة الحوكمة فيها، فهكذا فإنه يتضح الدور الذي يمكن أن تلعبه آليات الحوكمة المختلفة في الحد من ظاهرة الفساد المالي و الإداري و مكافحة تفشيها .

و يرى الباحث أنه بسبب تنوع آليات الحوكمة و تعدد مصادرها، فإن تنفيذها يتطلب وضع إطار شامل لها، يأخذ بنظر الإعتبار جميع أصحاب المصالح في الشركات سواء كانت خاصة ام مملوكة للدولة. إذ أن كل طرف من هذه الأطراف يؤدي دورا مهما في عملية الحوكمة و إنها تتفاعل فيما بينها ضمن اطار الحوكمة، مثال على ذلك التفاعل فيما بين لجنة التدقيق و المدقق الخارجي، المدقق الداخلي، مجلس الإدارة و الإدارة العليا و إن لهذا التفاعل تأثير كبير في الحد من حالات الفساد المالي و الإداري.

المطلب الثاني: تفعيل و تعزيز المساءلة للحد من الفساد المالي

أولا: تعريف المساءلة

يعد مفهوم المساءلة من المفاهيم المجددة إذ اختلفت دلالته تبعا لمقصده و في العديد من اللغات كاللغة الكورية و الإسبانية و التايلاندية لا يوجد معنى يوازي كلمة مساءلة و في الكثير من الأحيان يتم تفسيره بالمسؤولية، الآن مفهوم المساءلة أوسع و أشمل من ذلك .

و قد عرف برنامج الأمم المتحدة الأنمائي undo المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم و تصريف واجباتهم و الأخذ بالإنتقادات التي توجه لهم و تلبية المتطلبات المطلوبة منهم و قبول المسؤولية عن الفشل و عدم الكفاءة أو عن الخداع و الغش. كما يشير مفهوم المساءلة إلى أن المستخدم مسؤول عن نتائج عمله و عن تقديم إجابات أو تفسيرات عما يقدمه من نتائج و أن هناك جهة إدارية أو إشرافية تساؤله، و تكون العلاقة بين الطرفين علاقة مبنية على تحديد أهداف واضحة متفق عليها ووجود معايير تحكم

عملية المساءلة تستخدم لقياس أداء الشخص موضوع للمساءلة، و يتضمن المسؤول أن هناك محاسبة قد تترتب على المساءلة، كمكافأة و ترقية أو قد يصاحب ذلك إيقاع العقوبة أو حرمان من مكافأة أو ترقية [1].

ثانيا: أهمية المساءلة

تلعب المساءلة دورا محوريا في تشكيل و توجيه العمليات و النشاطات اليومية للمنظمة و تمثل المساءلة قيمة في النسل القيمي للمجتمع قبل أن تكون مجرد أليات و أن أهميتها القيمية ترتبط بتحقيق قيم أخرى أبرزها الديمقراطية و الشفافية و التمكين، و ذلك من خلال السعي الدؤوب إلى تعزيز و تحقيق الكفاءة و الفعالية و الجودة، و تتمثل أهمية المساءلة في :

- توجيه تركيز الموظفين على نتائج أعمالهم .
- تحسين الأساليب المستخدمة في تسيير أمور العمل .
- إعطاء دفعة أكبر للتطور و التقدم في العملية الإدارية .
- المساعدة على الإبداع و الابتكار حيث أن تفعيل المساءلة في حالة إظهار الإنجاز الحسن تنمى لدى العاملين الرغبة بمحاولة الإبداع و البحث عن الوسائل لتحقيق ذلك .

المطلب الثالث: أهمية مبدأ الإفصاح و الشفافية في الحد من الفساد المالي

أولا: دور مبدأ الإفصاح في الحد من الفساد المالي

يعرف الإفصاح محاسبيا بأنه "العرض للمعلومات المحاسبية بشكل موضوعي دون تحيز و بشكل عام فإنه بث المعارف أو نقل المعلومات ضمن مصدر إنتاجها إلى المستفيدين منها" .

كما يعرف الإفصاح أيضا بأنه الكشف عن المعلومات المالية و غير مالية و بيانها في تقارير تقدم للمستخدمين و المهتمين بمنشآت الأعمال كما أنه يعني التعبير بوضوح و من خلال القوائم المالية و بشكل عادل عن الوضع المالي لدى المنشآت و التغيرات في الحالة المالية و التي يمكن تحقيقها من خلال التطبيق المتكامل للمعايير الدولية و توفير الخصائص النوعية في المعلومات كذلك عرف بأنه إظهار القوائم و التقارير المالية لجميع المعلومات السياسية التي تهم الفئات الخارجية في المشروع بحيث تعمها على اتخاذ القرارات الرشيدة و يتم تعريف الإفصاح من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأنه أطاح المعلومات ذات الطبيعة العامة التي يتعين ايضاحها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة [2].

1- نعيمة محمد حرب، واقع الشفافية الإدارية و متطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستار، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، جامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص41-42.

2- ريا ماجد بصول، أثر كفاءة الإفصاح و حوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية و الأجنبية، كتاب، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، القاهرة، 2018، ص84-85.

و تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا و التي تعود إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية و المالية و غيرها من المعلومات المهمة و ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية و ذلك لصالح المستفيدين من هذه المعلومات و تتأكد أهمية الإفصاح أيضا كون معظم مستخدمين القوائم المالية لا تتاح لهم الفرصة للإطلاع على دفاتر الشركة و سجلاتها، و تكمن أهمية الإفصاح فيما يلي:

- زيادة الإفصاح و خصوصا المعلومات الخاصة بشركة قد تؤدي إلى تحسين سمعة الشركة بأنها تفصح عن المعلومات الذي قد يعطي انطباعا جيدا عن الشركة بأنها لا تقوم بحجب او اختفاء أي معلومات.
- إن الشركات قد تستخدم القوائم المالية كأداة تسويقية للإفصاح عن المعلومات غير النقدية و التي ليست ملزمة بالإفصاح عنها لمختلف الفئات من أصحاب الأسهم و الموظفين و الزبائن و الموردين و الإعلام و الجهات الحكومية و الرقابية و ذلك سعيا بتطوير علامة تجارية معنية لنفسها .
- الإفصاح يساعد على تحسين كفاءة تخصيص الموارد في اقتصاد سوق رأس المال.
- يعتبر الإفصاح وسيلة لزيادة المصداقية بالممارسات الإدارية حيث أن الشركات التي تميل بشكل أكبر إلى الإفصاح عن أدائها ستقوم باتباع التشريعات و المتطلبات المحاسبية المختلفة .
- إن توفير مستوى كاف من الإفصاح في التقارير المالية يساهم في مساعدة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات الرشيدة .
- إن الإفصاح عن عمليات الشركة يؤدي إلى حماية الشركة من سلوكيات بعض المدراء التنفيذيين و غيرهم و الذين يحاولون التلاعب بالأرباح من أجل مصالحهم الشخصية مثل زيادة العلامات التي يحصلون عليها و التي عادة ما تكون مرتبطة بالنتائج التي سجلتها الشركة و ذلك من أجل المحافظة على سمعتهم الجيدة كالمدراء التنفيذيين في الشركة .
- الإفصاح يجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة إذ أن الإفصاح يوفر فرصا متكافأة للمستثمرين في الحصول على المعلومات و هذا بدوره يوفر مناخا استثماريا ملائما يزيد من فرصة نمو السوق و ازدهاره و استمراريته .

ثانيا: أهمية مبدأ الشفافية في الحد من الفساد المالي

عرفت من قبل ROGERS بأنها الانفتاح داخل سياسات و قرارات الحوكمة و أن مثل هذا الانفتاح توفير المعلومات المطلوبة سيعملان على التقليل ماديا من سوء استخدام الموارد و عدم القدرة العامة لمحاسبة الحكومات و إسنادها.

تعني شفافية القوانين الغدارية وضوحها و بساطة صيغتها و سهولة فهمها فضلا من سهولة الإجراءات التنفيذية و بساطتها و عدم تعطيلها و عدم السماح بالاتفاق عليها و إطالتها غير المبررة و كذلك النزاهة في تنفيذها .

و تنطلق أهمية الشفافية بأنها تعطي صورة حقيقة عن إدارة الشؤون العامة إذا لا يمكن الحديث عن التنمية شتى المجالات أو حكم ديمقراطي أو حماية حقوق الإنسان ..ألخ، إلا بوجود مساحة واسعة من الشفافية و يمكن من خلالها تفعيل أسس دولة المؤسسات و مبدأ المشروعية و تتمثل أهمية الشفافية فيما يلي:

- منع الممارسات الإدارية الخاطئة في العمل .
- تظافر الجهود و الدعم الكافي و الالتزام على مستوى القيادات الإدارية العليا فضلا عن إنجاح التنسيق و وضع الخطط و تنفيذها ضمن برامج زمنية محددة .
- تعزيز قدرات الأجهزة الإدارية على مواكبة التغيرات و المستجدات المحيطة بها .
- تحديث الأنظمة و القوانين و تبسيط الإجراءات و جعلها واضحة مفهومة و شفافة بالمعنى الصحيح .
- تحقيق التطور الإداري فضلا عن كفاءتها و ممارستها من خلال دقتها و وضوحها للإجراءات و الممارسات الإدارية المعمول بها .
- تعزيز الرقابة الإدارية و تزيد من كفاءتها و ممارستها من خلال دقتها و وضوحها للإجراءات و الممارسات الإدارية المعمول بها .
- إنعاش الأسواق المالية من خلال تحقيق المصداقية في توفير المعلومات .
- مكافحة الفساد الإداري بأشكاله المختلفة و تحد من الممارسات الإدارية الخاطئة .
- الوسع في اللامركزية و توضيح خطوط السلطة و أحداث هياكل مرنة .

خلاصة الفصل الثاني:

يمكن أن نستخلص من هذا الفصل أن تعزيز الحوكمة و محاربة الفساد عنصران مرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا فمن أهم خصائص الحوكمة الرشيدة أنها تضم آليات محاربة الفساد و السلوك الفاسد من خلال الإفصاح و الشفافية و المساءلة و إن الحوكمة تعتبر عنصر فعال في النمو الاقتصادي فلا شك أن الفساد يأثر سلبا على مناخ الاستثمار و الأعمال و بذلك التطور الاقتصادي.

و يلاحظ أنه بسبب تنوع آليات الحوكمة و تعدد مصادرها فإن تنفيذها يتطلب وضع إطار شامل لها يأخذ بنظر الاعتبار جميع أصحاب المصالح في الشركات سواء أكانت خاصة أم مملوكة للدولة، إذ أن كل طرف من هذه الأطراف يؤدي دورا مهمة في عملية الحوكمة و إنها تتفاعل فيما بينها ضمن إطار الحوكمة، مثال على ذلك التفاعل فيما بين لجنة التدقيق و المدقق الخارجي، المدقق الداخلي، مجلس الإدارة و الإدارة العليا، و إن لهذا التفاعل تأثيرا كبيرا في الحد من حالات الفساد المالي و الإداري.

الفصل الثالث:

دراسة لبعض التجارب الدولية في تطبيق آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي

تمهيد:

يخلف الفساد المالي من آثار و انعكاسات سلبية على النشاط الإقتصادي في كل دول العالم المتقدمة منها و النامية على حد سواء، و لكن تأثيره أكبر ما يكون على الدول النامية بسبب ضعف نظم الرقابة و المساءلة، مما يقود إلى هدر الموارد و الكفاءات الإقتصادية و ضعف المؤسسات العامة للدولة، لذلك لم تعد مكافحة ظاهرة الفساد شأنا محليا يتعلق بكل دولة لوحدها، بل أصبحت بشكل عام ظاهرة عالمية ليس لكل المجتمعات، و إن تفارقت من دولة لأخرى، و قد شكل استشراء الفساد في مختلف دول العالم هاجس للمجتمع الدولي و هو ما دفع لإنشاء كثير من المنظمات و الهيئات الدولية و الإقليمية لمواجهة هذه الظاهرة و كبح ، و بعد تطبيق الحكمة بمختلف آلياتها و تجسيد مبادئها من أهم آليات مكافحة الفساد المالي بمختلف مظاهره و أشكاله، و هناك العديد من التجارب الدولية الناجحة في هذه المجال، و هذا ما سيتم عرض تحليله في هذا الفصل.

المبحث الأول: دراسة التجربة المصرية في مكافحة الفساد المالي.

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى تجربة دولة ناشئة تتحدى الفساد من إفريقيا و هي مصر، و ذلك بذكر واقع كل من الفساد و تطبيق الحوكمة في هذه الدولة، إضافة إلى موقعها في خريطة الفساد العالمي و الجهود المبذولة لمكافحة الفساد من خلال إرساء مبادئ الحوكمة.

المطلب الأول : واقع الفساد و الحوكمة في مصر

أصبح الفساد هو الشغل الشاغل لكل مصري، خصوصا بعد ثورة 25 يناير، و لم يعد الحديث عن الفساد مقصورة على طبقة من المثقفين و غيرهم من المهتمين بالشأن العام، بل أصبح الموضع محل نقاش العامة، و ذلك بسبب حجم الفساد الرهيب الذي أصبحت تتناوله وسائل الإعلام و تنظره المحاكم بعد الثورة، و لما لمسوه من أن الفساد ليس مجرد جريمة ضد الصالح العام بقدر ما أصبحوا ينظرون إليه على أنه جريمة ضد مستقبلهم و مستقبل أولادهم، و بالتالي جريمة ضد مستقبل بلد بكامله.

فقد ساد المجتمع بعض القيم السلبية و التي تمثل أهمها في ظاهرة الفساد المنتشرة في كافة المؤسسات و الأجهزة الحكومية، حيث أصبح الفساد نظامة عامة في المجتمع، و تراجعت أمامه قيم النزاهة و الشفافية، كما أثرت القيم المادية على علاقات الأفراد، فأصبحت المصالح و المنافع الشخصية التي تحدد شكل العلاقات الإنسانية، و تكرست قيم اللامبالاة و قيم الاستهلاك الطرفي و النزعة الفردية و تراجعت قيم الولاء للجماعة و الوطن، و قيم التضامن الإجتماعي و الحوار و الكفاءة و التنافس، و تراجعت قيم الابتكار و البحث العلمي، و لم يعد الترقي الوظيفي و المهن قائمة على التحصيل العلمي و الكفاءة و الخبرة، و إنما نتيجة للوساطة و المحسوبية و القرابة و الشراكة في الفساد، كل تلك القيم السلبية أدت إلى تفتيت المجتمع، و إهدار جهود الكفاءات و تبديد أرصدة القوة الفكرية و العلمية بث روح اليأس في النفوس، مما أدى إلى انتشار الفساد و تراكمه في المجتمع[1].

ظهرت في المجتمع المصري في الآونة الأخيرة ثقافة جديدة للفساد على أنه وسيلة مقبولة إجتماعية للحصول على الحقوق و ليست وسيلة منبوذة، و اتخذ الفساد مسميات أخرى مثل" الإكرامية، الشاي، الموصلات" و بالتالي أصبح لا ينظر إليه على أنه فعل متين. و هو ما يوضح الفساد في الأجهزة الحكومية و يعرقل جهود مكافحته و وصلت درجة القبول للفساد في المجتمع المصري إلى أن 92% من المبحثين، في دراسة لمركز العقد الاجتماعي عن الفساد في الخدمات

1- منال جابر مرسي محمد، أسباب الفساد في مصر دراسة قياسية خلال الفترة(2000-2018)، رسالة ماجستير، الموسوعة العلمية للإقتصاد و التجارة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، ص243-244.

الحكومية، يوافقون على أن الفساد جزء من حياتنا و لا يمكننا إنكار وجوده، من بينهم 49% موافقون جدا على هذه العبارة، و 43% موافقون فقط، و الأهم من ذلك أن نتائج هذه الدراسة أظهرت أن حوالي نصف المبحثين 55% يوافقون على أن الفساد جزء من حياتنا و لا يمكن مكافحته، و ذلك مقابل 30% ترفض هذه العبارة و تعتقد إمكانية مكافحة الفساد، و لا شك أن اليأس من إمكانية مكافحة الفساد، و أن كنا نرى أن القبول الاجتماعي للفساد في مصر هو الفساد الصغير، أما الفساد الكبير فهو مرفوض من الكافة، و يرى ايضا أن قبول الفساد الصغير ليس تابعة من اقتناع او رضا، بمعنى أخر ليس جزءا من ثقافتنا العربية و الاسلامية التي ترفض كل أشكال الفساد كما يتضح من القرآن الكريم و السنة المشرفة، و إنما هو قبول اضطراري فحين تسد أمام الشخص الأبواب الشرعية لقضاء حاجاته، فإنه يلجأ إلى الفساد.

كما أن مصر ستظل تواجه تحديات كبيرة في مجال مكافحة الفساد بشقية الكبير و الصغير، و قد اعترفت الحوكمة في عام 2008 بأن الفساد هو مشكلة خطيرة كما ذكرت منظمة الشفافية الدولية، و أن مكافحة الفساد لم تؤتي ثمارها، و قد أشارت وزارة الخارجية الأمريكية في تقريرها عام 2010 أن الحوكمة المصرية لم تنفذ قوانين مكافحة الفساد بفاعلية، كما أن تقارير وسائل الإعلام تشير بشكل روتيني على أن مستوى الفساد منخفض، كما يذكر التقرير أيضا أن وكالات مكافحة الفسادليست فعالة في مواجهة الفساد.

بدأ الاهتمام بالحوكمة في مصر عام 2001 بمبادرة من وزارة الاقتصاد و التجارة الخارجية (وزارة التجارة حاليا)، حيث وجدت الوزارة أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته مصر منذ أوائل التسعينات لا يكتمل إلا بوضع إطار على القطاع الخاص في ظل السوق الحر، و بالفعل تم دراسته و تقييم مدى التزام مصر بالقواعد و المعايير الدولية لحوكمة الشركات.

و أعد البنك الوطني، بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية و هيئة سوق المال و البورصة الأوراق المالية، بالإضافية إلى عدد من المراكز البحثية و شركات المحاسبة و المراجعة و المهتمين مع الاقتصاديين و القانونيين، أول تقرير لتقييم حوكمة الشركات في مصر، و كان من أهم نتائج التقييم:

- أن القواعد المنظمة لإدارة الشركات و المطبقة في مصر، تتماشى كع المبادئ الدولية في سياق 39 مبدأ من إجمالي 48 مبدأ. حيث تنص القوانين الحاكمة للشركات و لصناعة الأوراق المالية مع ذات المبادئ، كما أن تطبيقاتها لا تتم بصورة كاملة مع المعايير الدالة على على حسن الأداء، و من أهم القوانين في هذا الصدد: قانون الشركات 159 لسنة 1981، و قانون قطاع الأعمال العام 23 سنة 1991، و قانون سوق رأس المال

95 لسنة 1992، و قانون الاستثمار 8 لسنة 1997، و قانون السوية و الإبداع و الحفظ المركزي 93 لسنة 2000.

لا يتم تطبيق بعض المبادئ الواردة في القوانين الحاكمة الحالية في السوق بشكل عملي، و قد يرجع هذا إلى ضعف وعي المساهمين، و من ثم لا تتماشى هذه القواعد عمليا مع المبادئ الدولية في سياق مبادئ 7 من إجمالي ال48 مبدأ، و هناك إثنان من المبادى لا تطبق في السوق المصرية [1].

من الممارسات الإيجابية في مصر تجد أن القانون يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم، كالمشاركة في توزيع الأرباح، و التصويت في الجمعيات العمومية، و الاطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة، و يحمي القانون المصري حقوق أصحاب من حملة السندات و المقرضين و الأعمال، كما أن معايير المحاسبة و المراجعة المصرية تنسق مع المعايير الدولية، أما الممارسات السلبية فهي ترتبط بالإفصاح عما يتعلق بالملكية و الإدارة، و منها الإفصاح عن هياكل الملكية الصريحة و المستثمرة أو المتداخلة، و مكافآت مجلس الإدارة و الإفصاح عن المعلومات المالية و غير المالية(مثل عوامل المخاطر المحتملة)، كذلك يجب تدعيم ممارسات المحاسبة و المراجعة السليمة، و من الأمور الهامة تطوير ممارسات مجالس الإدارة بالشركات، و تدعيم و تشجيع ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم المكفولة، و تعد مصر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط التي تهتم بتطبيق مبادئ الحوكمة، و يؤدي تطبيق الحوكمة إلى تحقيق الشفافية، مما يؤدي إلى جذب استثمارات جديدة سواء كانت محلية أو أجنبية، كما يؤدي إلى تراجع الفساد .

عندما بدأ الحديث عن الحوكمة في مصر، لم يكن على مستوى الشركات، و إنما بدأ في المجتمع البدني. و كان الحديث عن كيف يمكن للدولة أن تدير النشاط الاقتصادي إدارة رشيدة في ضوء المتغيرات و الأحداث، إضافة إلى ضرورة استكمال الإطار القانوني الذي يضمن التطبيق السليم للحوكمة، و منها إصدار قانون سوق المال المعدل، و قانون الشركات الموحد، و قانون مزاولة مهمة المحاسبة و المراجعة، و قانون الإفلاس، و في النهاية نشير إلى أن دور الحوكمة لا يقتصر على وضع القواعد و و مراقبة تنفيذها أو تطبيقها، و لكن يمتد ليشمل أيضا توفير البيئة اللازمة لدعم مصداقيتها، و هذا لا يتحقق إلا بالتعاون بين كل من الحوكمة و السلطة الرقابية و القطاع الخاص و الفاعلين الآخرين بما فيهم الجمهور.

1-علاء فرحان طالب، استراتيجية مكافحة الفساد، الطبعة العربية 2015، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص262-263.

المطلب الثاني: موقع مصر في خريطة الفساد العالمي(حسب مؤشر مدركات الفساد)

و سنوضح في الجدول متابعة تطورات موقع مصر حسب مؤشرات مدركات الفساد الدولية التي تعدها منظمة الشفافية العالمية كل سنة، و ذلك من سنة 2003 إلى غاية 2019، لتوضيح درجات تطور الفساد في مصر كل سنة.

جدول رقم (02): يوضح موقع مصر على خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة (2003-2019)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المرتبة	70	77	70	70	105	115	111	98
النقطة	33	32	34	33	29	28	28	31

2001	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
112	118	114	94	88	108	117	105	105
32	32	32	37	36	34	32	35	35

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد لدولة مصر(2003-2019)، على الموقع الإلكتروني http://cpi.transparency.org **تاريخ الإطلاع 18-05-2021 على الساعة 15:30.**

بمتابعة موقع مصر بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد يلاحظ تسجيل جدول: ترتيب مصر لدرجات منخفضة على هذا المؤشر بصورة سنوية كما يتضح بالنسبة لمؤشر مدركات الفساد في الشكل، و قد احتلت مصر في عام 2019 على المرتبة 105 و هي نفس المرتبة التي حصلت عليها العام الذي سبقها 2018، و أفضل من العام 2017 حيث حصلت على المرتبة 117، لكنها في جميع الأحوال مرتبة ادنى مما حصلت عليه في الأعوام 2004،2003، 2005، 2006، 2007، فعند سنة 2007 بدأت في التدني في مؤشر مدركات الفساد و احتلت المرتبة 115.

يأتي مؤشر مدركات الفساد بنتائج متوقعة، حيث يعتبر المواطنون انتشار الفساد في مصر من البديهيات التي لا يمكن تفاديها. و من المثير للانتباه، أن مؤشر محاربة الفساد في القطاعات الدفاعية الصادر عن مؤسسة الشفافية العالمية وضع مصر في التصنيف الأكثر قابلية للفساد في قطاع الدفاع و الأمن القومي نظرا لضعف نظم الأشراف و المراقبة أو غيابها تماما كما وصفه بالتقرير، و يشير تقرير النزاهة المالية العالمية Global Financial Integrity Report 2014، أن الجريمة و

الفساد تكلف مصر ما يقرب من 8 مليار دولار سنويا، كما ذكر التقرير أن جزء كبيرا من هذه الأموال نتج عن التهرب من دفع الضرائب الشخصية بالإضافة إلى الفساد و الجريمة. كما أشار مسح تام على المواطنين المصريين 2009 قام به المركز الدولي للمشروعات خاصة The Center For International Private Entreprise(Cipe).

و هو مركز لا يهدف المربح و تابع لغرفة التجارة الأمريكية، بالتعاون مع مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، و قد تم البحث عن أسباب الفساد في مصر، فالأغلبية الساحقة من أفراد العينة رأوا أن أهم أسباب الفساد في مصر مايلي:

- انخفاض المرتبات .
- ضعف الأداء للأجهزة الرقابية .
- نقص المعلومات الصحيحة.
- تضارب و تعدد القوانين .
- ضعف المشاركة السياسية .

و يأتي كل ذلك في خصم الجدل حول الجهاز المركزي للمحاسبات و دوره في مكافحة الفساد و حدود استقلاليته في مواجهة السلطة التنفيذية، خاصة أنه أعلى جهاز للمراقبة و الإشراف على الأداء الحكومي في مصر.

المطلب الثالث: جهود مصر في إرساء مبادئ و آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي .

تعد مصر أول دولة عربية يتم إجراء تقييم لممارسة حوكمة الشركات فيها من قبل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي سنة 2001، و قد أوصى البنك الدولي بتبني مصر لمبادئ الحوكمة التي أعدتها منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية.

و قد صدر في جمهورية مصر العربية دليل قواعد و معايير الحوكمة في أكتوبر 2005 الذي يتناول مبادئ حوكمة الشركات في مصر، و تستملك القواعد و المعايير بأن لها طبيعة إرشادية فلا يوجد إلزام قانوني بها، و إنما هي مجرد تنظيم و بيان للسلوك الجيد في إدارة الشركات وفقا للمعايير و الأساليب العالمية التي تحقق توازنا بين مصالح الأطراف المختلفة.

و تنطبق قواعد الحوكمة بصفة أساسية على شركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية، و المؤسسات المالية التي تتخذ شكل شركات المساهمة، و كذلك الشركات التي يكون تمويلها الرئيسي من الجهاز المصرفي، و قد ألزم الدليل أن يكون لدى الشركة نظام محكم للرقابة الداخلية، و أن تهدف المراجعة الداخلية إلى وضع نظم لتقييم وسائل و نظم

إجراءات إدارة المخاطر في الشركة، و يتم ذلك بناء على تصور و دراسة للمخاطر التي تواجه الشركة، و أن يتم تحديث و متابعة و تقييم تلك المخاطر بشكل دوري.

و فيما يتعلق بمراقبة الحسابات ألزم أن يكون للشركة مراقب حسابات تتوافر فيه السمعة و الكفاءة و الخبرة الكافية و بما يتناسب مع حجم و طبيعة نشاط الشركة و أن يكون مستقلا عن الشركة و لا تربطه بها علاقة عمل و محايدا فيما يبديه من أراء، كما ألزم مراقب الحسابات أن يلتزم بمبادئ و قواعد المحاسبة المصرية من حيث المضمون لا الشكل فقط، و قد أوجب الدليل على أن يكون أضمن أعضاء لجنة المراجعة أحد الخبراء في الشؤون المالية و المحاسبية [1].

و تحقيقا للإفصاح عن السياسات الإجتماعية فإنه يلزم على إدارة الشركة أن تفصح للمساهمين و لجمهور المتعاملين معها و العاملين لديها مرة على الأقل سنويا عن سياسات الشركة الأجتماعية و البيئية و تلك المتعلقة بالسلامة و الصحة المهنية، على ألا يتعارض ذلك مع واجب الشركة و العاملين و المديرين بها في الحفاظ على سرية المعلومات المالية و التجارية، من القواعد لتجنب تعارض المصالح، حيث ألزم أن يكون لكل شركة معروف بشأن تجنب تعارض المصالح، و أن تضع الشركة – بالتشاور مع العاملين نظام مكتوب و معروف بشأن تجنب تعارض المصالح.

تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد المصري يعاني من كثير من مظاهر الاختلالات المالية و الإدارية و غيرها على مستوى الاقتصاد القومي، و يتم ذلك في عجز الموازنة و الإنتاجية المتدهورة، و البطالة، و المديونية، و الاختلالات في مجال التجارة الخارجية و الزراعة، و الصحة و التعليم و النقل. و غيرها من القطاعات، و هو ما يتطلب تخطيط استراتيجي و سياسات رشيدة تعتمد على تفعيل مبادئ الحوكمة بصفة عامة في المجتمع و الاقتصاد القومي، ثم في الصناعة .

لا يتم تطبيق بعض المبادئ الواردة في القوانين الحاكمة الحالية في السوق المصرية بشكل عملي، و قد يرجع هذا إلى ضعف وعي المساهمين أو إدارات الشركات بتلك المعايير و من ثم لا تتماشى هذه القواعد عمليا مع المبادئ الدولية في سياق 7 مبادئ من إجمالي 48 مبدأ، و هناك اثنان من المبادئ لا تطبق نهائيا في السوق المصرية.

و عليه يستنتج من تجربة مصر في مكافحة الفساد من خلال إرساء مبادئ الحوكمة أنها تقوم بجهود كبيرة في هذا المجال خاصة بالمبادئ التي سنتها في قوانينها الخاصة بمكافحة الفساد في الدولة بعد ان كان الفساد ينهب مختلف القطاعات فيها، لذلك فهي تعمل على تخطيط استراتيجي و البحث عن سياسات رشيدة لتفعيل الحوكمة و مبادئها في كافة قطاعاتها.

1- علاء محمد شوقي إبراهيم عيسى، مرجع سبق ذكره، ص30.

المبحث الثاني: دراسة التجربة الماليزية في تطبيق آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى تجربة دولة ناشئة هي ماليزيا،و ذلك بذكر واقع كل من الفساد و تطبيق الحوكمة في الدولة، إضافة إلى موقعها في خريطة الفساد العالمي و الجهود المبذولة لمكافحة الفساد في الدولة.

المطلب الأول : واقع الفساد و الحوكمة هي ماليزيا

تعد ماليزيا واحدة من الدول التي حققت المعجزة الآسيوية، فقد شهدت و مزالت تشهد طفرة تنموية هائلة في شتى المجالات و خاصة على الصعيد الاقتصادي، كما تقدم التجربة التنموية الماليزية حجة قاطعة للآراء الداعية لإقصاء الجانب الثقافي و القيمي عن أي مشروع حضاري سياسي أو اقتصادي، فقد أثبتت التجربة التنموية الماليزية أهمية و دور منظومة القيم في بلورة معالم حضارية ناجحة مبنية بالأساس على ما يحمله الفرد الماليزي من خلفيات و دعمتها الدولة الماليزية من خلال الاستثمار في الفرد الماليزي و احتواء الأقلبات بشتى أطباقها.

و يعتبر الفساد من أخطر عوامل هدم التجارب التنموية، لذلك سارع مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق، أثناء أزمة 1997، بمواجهة الفساد الذي عم الجهاز المصرفي هناك، و الذي كان أحد أسباب الأزمة، حيث انتشرت القروض الرذيئة أو منح قروض قصيرة الأمد لمشروعات طويلة الأمد، و هو ما دعا مهاتير في ذلك الوقت لإعطاء صلاحيات أكبر للمصرف المركزي الماليزي، للرقابة على أعمال المصارف و وضع قواعد جديدة للإئتمان، و إذا ما أخذنا مؤشر الشفافية الدولية معيارا لتقييم وضع الفساد في ماليزيا، فنلاحظ أن ترتيب ماليزيا تراجع عام 2015 لتحصل على 50 درجة من 100 درجة إجمالي درجات المؤشر، بينما كانت درجة ماليزيا في 2014 هي 52 درجة، على مدار العامين الماضيين تشهد ماليزيا حالة من الاضطرابات السياسية، و التي تركز بشكل رئيسي على فساد الحكومة، و نسبها في تراجع الأداء الاقتصادي، الذي انعكس على تراجع قيمة العملة المحلية أمام الدولار، و استنزاف احتياطات البلاد من النقد الأجنبي، لقد انهار النقد بماليزيا بأكثر من 40 مليار دولار خلال الفترة من 2012-2015، كما انخفضت قيمة العملة المحلية بنحو 33% في الفترة من أغسطس/آب 2014 و حتى نهاية يناير/كانون الثاني 2015، إن من شأن إحداث تغيير سياسي في ماليزيا عبر انتخابات نزيهة أن يكشف عن المزيد من ممارسات الفساد، و خاصة أن الإقامات السويسرية تخص أموال "صندوق تنمية ماليزيا" و الذي يضم العديد من الشركات الحكومية، و ما لم يتم مكافحة الفساد بشكل

عام، عبر مؤسسات البرلمان و القضاء، فسوف يؤدي ذلك إلى هدم تجربة اعتمدت بشكل رئيس على النزاهة و الديمقراطية السياسية [1].

و لم يجيب رئيس الوزراء "مهاتير محمد، و عقب تسلمه مهام منصبه بدأ بالتحرك سريعا لاسترداد أموال منهوبة جرى تحويلها إلى الخارج عبر عمليات غير مشروعة، بل و أكد أن حكومته تسعى لاسترداد مليارات الدولارات دخلت في عمليات غسل أموال في الولايات المتحدة و سويسرا و دول أخرى ...، فخلال فترة لا تتجاوز 10 أيام من بعد انتخابه أي من 10 مايو إلى 20 مايو قام بغلق الحدود على المتورطين في قضايا فساد، و حجز أموالهم السائلة و المنقولة و إحالتهم للمحاسبة، و خلال هذه الفترة القصيرة فتح الرجل أكثر الملفات فسادا، المتصلة بالصندوق السيادي الماليزي الذي تقدر حجم الأموال المنهوبة منه بأكثر من 5.4 مليارات دولار، كما بدأ التحقيق مباشرة مع رئيس الوزراء السابق و زوجته و بعض أقاربه بتهم الفساد و التربح و تلقي رشى خارجية منها 681 مليون دولار من الأسرة المالكة بالسعودية.

أدت الأزمة المالية التي شهدتها دولة شرق آسيا في منتصف عام 1997 إلى الإهتمام بحوكمة الشركات و تعزيز الشفافية و الإفصاح على اعتبار أن السبب الرئيسي لهذه الأزمة هو ضعف إجراءات الحوكمة و انعدام الشفافية و تفشي ظاهرة الفساد المالي في تلك الدول. مما دفع الحكومة الماليزية في مارس 1998 إلى إنشاء لجنة الحوكمة التي ضمت عدد من الأكاديميين و المهنيين و ممثلين عن القطاع الخاص، و لقد أعدت هذه اللجنة تقريرا حددت فيه أهم نقاط الضعف في ممارسات الحوكمة في الشركات الماليزية، و التي كان أهمها: نقص الشفافية و الإفصاح، انعدام الرقابة و المساءلة، عدم مراعاة حقوق الأقلية من المساهمين.

و في العام نفسه أنشئ المعهد الماليزي لحوكمة الشركات (Governance Malaysian Institute of Corporate) الذي اهتم بالعمل على رفع مستوى الحوكمة في الشركات الماليزية من خلال تدريب القائمين عليها.

و بهدف تحقيق التميز و تعزيز الحوكمة داخل الشركات قامت لجنة الحوكمة الماليزية في مارس 2000 بإصدار قانون الحوكمة الذي ركز على أربعة نقاط أساسية هي: مجلس الإدارة، المدير التنفيذي، المساهمين و مراجعة الحسابات .

1- حكيمة بوسلمة، حوكمة الشركات كآلية لمواجهة الفساد المالي و تحقيق التنمية المستدامة-تجربة ماليزيا نموذجيا-، مجموعة محاضرات، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة باتنة، ص59.

و قد لعبت لجنة الأوراق المالية و بورصة كوالالمبور دورة حاسمة في تعزيز الحوكمة في ماليزيا، حيث قامت اللجنة في 2007 بمراجعة قانون الحوكمة الصادر في عام 2000 و أجرت عليه بعض التعديلات التي تم من خلالها التركيز على تعزيز دور و مسؤوليات مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، و المراجعة الداخلية[1].

كذلك ألزمت بورصة كوالالمبور الشركات المدرجة فيها بالإفصاح في تقريرها السنوي عن مدى امتثالها لمتطلبات قانون الحوكمة بهدف تعزيز ثقة المستثمرين في سوق المال الماليزي و رفع كفاءته، و زيادة الإفصاح و الشفافية، و كذلك حماية حقوق المساهمين.

و للتكيف مع التطورات التي تمس الاقتصاد سواء الماليزي أو العالمي تم في أفريل تنقيح قانون الحوكمة و التأكيد على ما يلي:

- تعزيز دور مجلس الإدارة و ضرورة استقلاليته.
- الاعتراف بدور المديرين باعتبارهم الأمناء على أموال الشركة و المسؤولين عنها، و ليس فقط تحديد التوجه الاستراتيجي للشركة و الإشراف على سير العمل فيها.
- ضمان الإمتثال للقوانين و القيم الأخلاقية، و الإدارة السليمة للمخاطر مع رفع مستوى الضبط الداخلي.
- يجب أن يضع مجلس الإدارة في الاعتبار واجبه في توجيه جهوده لاستغلال موارد الشركة بشكل يؤدي إلى تحقيق مصلحة الشركة و مساهميها و حماية حقوق أصحاب المصلحة الآخرين.
- زيادة مستوى الإفصاح و الشفافية من قبل الشركات لتمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.
- توفير معلومات ذات جودة عالية و في الوقت المناسب، بما في ذلك ما يتعلق منها بالأداء المالي هي الجوانب الرئيسي لحماية المستثمرين و إعادة الثقة لسوق المال الماليزي .

المطلب الثاني: موقع ماليزيا في خريطة الفساد العالمي(حسب مؤشر مدركات الفساد)

بمتابعة موقع دولة ماليزيا حول تطور ترتيبها و درجاتها في الفساد حسب مؤشر مدركات الفساد التي يوضح منذ سنة 2003، إلى غاية 2019، و يأتي الجدول كما يلي:

1- حكيمة بوسلمة، نفس المرجع، ص59.

جدول رقم(03): يوضح موقع ماليزيا على خريطة الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد للفترة(2003-2019)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الترتيب	37	39	36	44	43	47	59	56
النقطة	52	50	51	50	51	51	45	44

2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
60	54	53	50	54	55	62	61	51
43	49	50	52	50	49	47	57	53

المصدر: من إعداد (الطالبين) بالاعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد لدولة ماليزيا للسنوات (2003-2019) على الموقع الإلكتروني http://cpi.transparency.org ، تاريخ الإطلاع 03-06-2021 ، على الساعة 21:47.

حسب هذا المؤشر فإن دولة ماليزيا تعتبر من الدول النامية القليلة التي استطاعت تحقيق نتائج مشجعة في مجال مكافحة الفساد و نشر الشفافية، حيث يلاحظ تسجيلها مراتب تتراوح بين 62 كأدنى مرتبة في 2017 و 39 كأعلى مرتبة في 2003 و هذا ما يعكس الجهود المبذولة من طرف الحكومة الماليزية في مجال نشر الشفافية و تداول المعلومات و حماية المبلغين عن الفساد و تفعيل دور المؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد بمنحها الاستقلالية و الصلاحيات الكافية التي تمكنها من القيام بمهامها بشكل فعال و كفوء.

لكن نرى أن دولة ماليزيا تراجعت تدريجيا من 2003 إلى غاية 2019، حيث سجلت أفضل ترتيب لها سنة 2003 في المرتبة 37، بدأت بالتراجع تدريجيا لغاية 2011 التي حصلت فيها على المرتبة 60، و سنة 2012 التي تعتبر أدنى مرتبة حصلت عليها و هي 62، رغم المراتب المقبولة التي تحصدها دولة ماليزيا كل عام، إلا أنها في تراجع على ما كانت عليه سابقا في السنوات 2003، 2004، 2005.

المطلب الثالث: جهود ماليزيا في إرساء مبادئ و آليات الحوكمة لمكافحة الفساد

إلزام الشركات الماليزية بتطبيق الحوكمة خاصة المدرجة منها في بورصة كوالالمبور أدى إلى تجاوز السلبيات السابقة لأن تطبيقها ساعد على منع التلاعب و التحريف و إحكام الرقابة على الشركات، و مواجهة الفساد المالي و تحقيق مصالح كافة الأطراف، و ذلك من خلال الإجراءات التالية:

- وضع نظام فعال لمحاسبة المسؤولين الذين يتخذون القرارات في الشركة عن نتائج قراراتهم و أعمالهم المتعلقة بأهداف الشركة .
- توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة و المسؤولية.
- وضع مجموعة من النظم كالنظام الداخلي للشركة، و نظام الرقابة الداخلية الذي يؤكد أن سجلات الشركة تتسم بالدقة و أن الشركة تعمل في ظل أنظمة و قوانين و لوائح تنظيمية .
- وجود نظام سلوك أخلاقي و مهني فعال و آليات يلتزم بها.
- إيصال معلومات حقيقية و واضحة و كاملة عن الشركة كالمركز المالي، و الأداء، و حقوق الملكية إلى كل الأطراف ذات المصلحة بما يتيح لهم إمكانية تحليلها و اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها و يضمن النزاهة و الثقة في إدارة الشركة.
- الإفصاح بكل وضوح في التقارير المالية عن كيفية إعداد القوائم المالية و عن السياسات المحاسبية المتيحة في إعدادها و تأثير هذه السياسات على النتائج.
- وجود مراجع خارجي مستقل، كفء مؤهل يقوم بتدقيق القوائم المالية للشركة وفقا للأصول المهنية لعملية المراجعة، و يقدم تأكيدا بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي للشركة و أدائها[1].

و بهذا فإن تطبيق الحوكمة في الشركات الماليزية أدى إلى ترشيد ممارسات المديرين و مجلس إدارة الشركة، و ترشيد ممارسات المحاسبين و مراجعي الحسابات و ما يقوموا به من أعمال لإظهار المراكز المالية للشركات، و كذلك ترشيد ممارسات المستثمرين و ما قد يقوموا به من تأثير على قرارات الاستثمار داخل الشركة، مما أدى في النهاية إلى تحقيق حوكمة الشركات لأهدافها و الحد من الفساد المالي.

1- حكيمة بوسلمة، نفس المرجع، ص79.

- **بعض أهم السياسات و الإجراءات لتطوير نظام حوكمة المؤسسات المالية الماليزية**

تم إنشاء نظام مصرفي مزدوج إسلامي و تقليدي يسيران بشكل متوازي، و قد حقق هذا النظام نجاحا ملحوظا أيضا، حتى أن الأزمة الاقتصادية الأخيرة نفسها أظهرت أهمية البنك الإسلامي، ففي الوقت الذي كان هناك فيه حاجة لإعادة هيكلة البنوك التجارية الماليزية بهدف تخفيض عددها إلى عشرة، قام البنك المركزي بالموافقة على تأسيس بنك إسلامي ثان هو بنك معاملات، و لم يقتصر النشاط الاقتصادي الإسلامي على البنوك بل تعداها إلى مشاريع مالية أخرى في المجتمع، و لضمان العدالة الاجتماعية و تخفيض الفجوة بين الفقراء و الأغنياء، إذ قامت الحكومة بتأسيس صندوق ثان خاص يهدف إلى منح قروض للفقراء بدون فائدة، لقد أصبح هذا النظام المالي الذي يعمل بنجاح منذ 20 عاما جزء من الحياة اليومية للماليزيين، و إن لم يكن بديلا للنظام القائم بقدر ماهو جزء من مكمل له، و توجد في ماليزيا سوق أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بنسبة 85%، و الدولة هي أكبر مصدر للصكوك الإسلامية في العالم، كما يوجد بها ما يزيد على 13 صندوق استثمار جماعي إسلامي.

تخصيص المبالغ اللازمة لترويج برامج لتطوير الحوكمة و الامتثال إلى الشريعة الإسلامية في القطاع المالي و المصرفي العالمي، كخطوة أساسية نحو تجسيد الفجوة و توثيق العلاقات بين اقتصاديات بلدان الشرق الأوسط و جنوب شرق آسيا في هذا المجال، و يعود السبب لاتخاذ هذه الخطوة هو رغبة الحكومة الماليزية إلى إيقاظ قطاع المالية الإسلامي لبناء خارطة الطريق لاتفاق اجماعي للتوسع المستقبلي لهذا القطاع الحيوي، و الذي يقدر له امتلاك ما قيمته 300-500دولار، نسبة نمو سنوي بمعدل 20%، أما المجالات المقررة لصرف هذه التخصيصات فسيكون على المنح الدراسية في الإطار المؤسسي و التشريعي لحاكمية المؤسسات.

1- دور حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا: تعمل حوكمة الشركات على تحسين كفاءة استخدام الموارد و تعظيم قيمة الشركة و تدعيم تنافسيتها بالأسواق، مما يمكنها من جذب مصادر تمويل محلية و عالمية للتوسع و النمو و يجعلها قادرة على خلق فرص عمل جديدة، مع الحرص على تدعيم استقرار أسواق المال و الأجهزة المصرفية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة و التنمية الاقتصادية المطلوبة.

و يمكن تلخيص الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا بالنقاط التالية: [1]

1- سناء عبد الكريم الخناق، الإطار المؤسسي و التشريعي لحاكمية المؤسسات المالية-التجربة الماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد12، 2012، ص79.

إن زيادة الحصول على التمويل الخارجي من قبل الشركات يؤدي إلى زيادة الاستثمار و رفع معدلات النمو الاقتصادي و خلق المزيد من الوظائف.

- ✓ إن الحصول على رأس المال بتكلفة أقل و ما يرتبط به من تقييم أعلى للشركات يؤدي إلى جذب عدد أكبر من المستثمرين و بالتالي زيادة النمو و زيادة التوظيف، يؤدي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات إلى تحسين أداء الشركات من خلا التخصيص الأفضل للموارد و الإدارة الأفضل و بالتالي خلق ثروة أكبر.
- ✓ تقليص مخاطر الأزمات المالية و هو أثر ذو أهمية كبيرة، حيث أن الأزمات المالية يمكن أن تفرض تكاليف اقتصادية و اجتماعية باهظة.

من خلال المحاور الآنفة الذكر يمكن استخلاص النتائج التالية:

- تسعى ماليزيا من خلال جهودها الرامية إلى تعزيز الحوكمة في نظامها المالي إلى اثبات مصداقيته و زيادة قوة النظام المالي الاسلامي و استقراره.
- أن تطبيق معايير الحوكمة في النظام المالي الاسلامي أثبت قدرة النظام على التطور و الاندماج في السوق المالية العالمية.
- استفادت ماليزيا نتيجة نظام الحوكمة الذي تطبقه إلى خروجها من أزمتين عالميتين متتاليتين، تخرج دروس تستفاد منها في تحسين مستوى أداء منظماتها، و إن تطور إجراءات وقائية لمنظومتها المالية و الاقتصادية.
- أن اتساع و تباين و حداثة مفهوم حوكمة الشركات قد أدى غلى جذب اهتمام أطراف بحثية و مؤسساتية لسير أدواره و تطبيقه في مجالات جديدة لما يحققه من فوائد عملية.
- بالرغم من إمكانية تطبيق مبادئ و مفاهيم الحوكمة على مختلف القطاعات إلا أن أهمية تطبيقه أخذت تتزايد في المؤسسات المالية و المصرفية باعتبار أن هذا القطاع يمثل العصب الحيوي لاقتصاد الدول.
- لقد استدلت أن الأسباب الحقيقية لحدوق الأزمات المالية و الاقتصادية و التي أخذت تجتاح الكثير من الدول و الأنظمة الاقتصادية، مما دعاها إلى تجريب و إثبات أن تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية قد أنقذ مؤسساتها المالية.
- أن ما يميز مبادئ الشريعة الاسلامية المطبقة في المؤسسات المالية الماليزية لا تجبر الكثير من التعاملات الجارية في الدول الغربية و التي كانت تعد السبب الأساسي لحدوث الأزمة.
- وضعت ماليزيا أنظمة صارمة و مدروسة لحوكمة أدائها المؤسسي و الاقليمي فقط و بخط متكامل لكافة مؤسساتها المالية.

- استحدثت الحكومة الماليزية و حدثت الكثير من قوانينها المالية و الاقتصادية و ذلك بعد الأزمة المالية السابقة، و التي زودتها بعناصر القوة لمواجهة الأزمة الراهنة.

و عليه، يستنتج من التجربة الماليزية أن الدولة قاومت الفساد بجميع أنواعه فيي كافة القطاعات و تعمل على إرساء مبادئ الحوكمة في مكافحة الفساد المالي بعد عدد من الفضائح المالية التي هزت البلاد سابقا، و اليوم تعتبر من أنجح الدول في مكافحة الفساد، و من أفضل الدول الاقتصادية من خلال مجموعة القوانين و الأنظمة الصارمة التي اعتمدتها لتحسين كفاءة مؤسساتها، و استطاعت الخروج من أزماتها المالية.

المبحث الثالث:دراسة التجربة الجزائرية في تطبيق آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى التحدث عن تجربة الجزائر، دولة ناشئة كافحت العديد من الفساد الذي يمس الدولة و هي الجزائر، حيث سنتناول واقع ظاهرة الفساد و الحوكمة على وضع ترتيب لها في مؤشر الفساد العالمي حسب مؤشر مدركات الفساد من سنة 2003 غلى 2018، ثم التحدث عن جهود الدولة في مكافحة الفساد المالي.

المطلب الأول: واقع الفساد المالي حسب مؤشر مدركات الفساد ومظاهره

أولا: واقع الفساد المالي حسب مؤشر مدركات الفساد

إن الإعتماد على الريع البترولي عزز من مكانة السلطة السياسية في الجزائر وذلك بالتحكم في منطق الزبائنية وهذا ما جعل الدولة هي المانح والمانع في نفس الوقت، فهي تعمل على منح من تشاء من المسؤولين والفئات الإجتماعية وكل شخص ترى فيه خدمة لبقاء النظام التي تعمل على مساومته ماديا، كما تمنع الموارد على كل من ترى فيه معارضا لسياستها، فأصبحت الدولة الجزائرية تعرف ضمن منطقة الثقب الأسود نظرا لما تعرفه من إنتشار للفساد.

إن إعتماد الدولة على الريع ومع التحولات الإقتصادية والسياسية التي عرفتها خاصة أسعار البترول جعل من هذه النقمة نعمة،فبدل أن توجه الثروة لخدمة التنمية الشاملة نجد أن هذه الثروة سلكت مجار آخر [1]، ومن هذه الأفعال نذكر:

- ✓ **رشوة الموظفين العمومين، الرشوة في مجال الصفقات العمومية، رشوة الموظفين العمومين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية، إختلاس ممتلكات من قبل موظف عمومي أو إستعمالها على نحو غير شرعي.**
- ✓ **تعارض المصالح، أخذ فوائد بصفة غير قانونية**
- ✓ **التصريح أو التصريح الكاذب بالمتلكات.**
- ✓ **الغدر والإعفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم، إستغلال النفود وإساءة إستغلال الوظيفة.**
- ✓ **حماية الشهود والمبلغين والضحايا، البلاغ الكيدي وعدم الإبلاغ عن الجرائم، كل هذه الأفعال يعتبرها قانون الوقاية من الفساد ومكافحته جرائم وممارسات فساد يعاقب عليها القانون وجهت لخدمة فئة معينة والتي تمثل السلطة الفعلية في الجزائر والتي أطلق عليها الرئيس الراحل " محمد بوضياف " المافيا المالية السياسية[2] .**

[1] –سارة بوسعيد، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، مقارنة بين الجزائر وماليزيا،مذكرة ماجيستر،تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،كلية العلوم الإقتصادية،جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص121.

عدم إهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد إذا كانت غاية السلطة في نظر سياسية الدول المتخلفة هي البقاء في السلطة وهذا ما أثبته واقع هذه الدول من خلال مشاركة مسؤوليها في أعمال فساد تتضمن نهب المال العام وتوظيف الأقارب والأصدقاء...، فإن غاية أي نظام سياسي في الدول التي تحترم نفسها وتتيح لأبنائها حق التداول السلمي على السلطة هو تحقيق مصالح المجتمع ، وذلك من خلال محاربة الفساد بوضع مجموعة من القوانين الرادعة للمفسدين مهما كانت مناصبهم.

جدول رقم (04): يوضح واقع الفساد في الجزائر حسب مؤشر مدركات الفساد(CPI) للفترة (2003-2018).

السنة	نقاط المؤشر (0-10)	الترتيب	عدد الدول بالدراسة
2003	2.6	88	133
2004	2.7	97	146
2005	2.8	97	159
2006	3.1	84	163
2007	3.0	99	180
2008	3.2	92	180
2009	2.8	111	180
2010	2.9	105	178
2011	2.9	112	183
2012	3.4	105	174
2013	3.6	109	177
2014	3.6	100	177
2015	3.6	88	167
2016	3.4	108	176
2017	3.3	112	180
2018	3.5	105	180

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية عن مؤشر مدركات الفساد للسنوات(2010-2018)، على الموقع الالكتروني للمنظمة: (http://cpi.transparency.org)، تاريخ الاطلاع 27-06-2021، على الساعة 19:00.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، حسب مدركات الفساد، أن الجزائر شهدت ارتفاع في نسبة الفساد منذ سنة 2003 إلى 2008، حيث صنفت في المرتبة 88 من بين 133 دولة سنة 2003، و ارتفعت إلى المرتبة 97، من بين 146 دولة، إلى غاية 2008 حيث صنفت في المرتبة 92 من بين 180 دولة بتقييم 10/3.2 حسب رمؤشر CPI.

ثم يلاحظ انخفاض خلال سنة 2009، حيث صنفت في المرتبة 111 من بين 180 دولة، و بتقييم 10/2.8 حسب مؤشر مدركات CPI، ثم يليها ارتفاع سنة 2010 إلى 2015، حيث صنفت في المرتبة 88 سنة 2015، ثم يليها انخفاض سنة 2017 صنفت في المرتبة 112، ثم ارتفاع سنة 2018، حيث صنفت في المرتبة 105 من بين 180 دولة بتقييم 10/3.5، و رغم كل هذه الاحصائيات تبقى الأرقام و المراتب التي تحتلها الجزائر في مؤشر الفساد غير مباشرة.

ثانيا: مظاهر الفساد المالي في الجزائر:

تتمثل أبرز مظاهر الفساد المالي في الجزائر في :

- **تهريب الأموال :** يتمثل أحد مظاهر الفساد المالي التي تحدث عندما يتم الإستيلاء على الأموال بطريقة غير شرعية من قبل بعض المسؤولين الكبار وذلك من خلال إستخدام نفوذه وصلاحيته بموجب القانون والقيام بتحويلها إلى الخارج.

- **الإسراف ونهب المال العام :** نجد هدر وتبديد الثروة العامة بشكل سري دون وجه حق والتي تتمثل بمنح الإعفاءات الضريبية والجمركية أو تراخيص لشركات لغرض تحقيق مصالح متبادلة على حساب المال العام تحت ذريعة المساعدات وتمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء وغيرها من المسببات التي تتم بطريقة مخالفة للقواعد والأحكام المالية.

- **التبذير في النفقات العامة :** يتصل بوضعية الإقتصاد لدى الدول التي مرت بمرحلة الإقتصاد الموجه، وبالأخص المظهر الأول، سلوك كبار المسؤولين في الدولة والجيش من خلال تضخيم فواتير الإنفاق العام لصالح أفراد [1].

أو طبقات معينة، وكذلك يتصل بمرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق ومرحلة الإصلاح الإقتصادي ويتمثل في تهريب مبالغ والمساعدات المقدمة أساسا في إطار برامج التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي.

[1] – أحمد سلامي وآخرون ،تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر لفترة 2003_2007 ، مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة ،العدد السادس ،جامعة ورقلة.

- **الرشوة :** وهي دفع مبلغ من المال نقد أو عينا لقاء تسيير أمر أو معاملة قانونية أو غير قانونية لدى موظف عام، ويقال لها إكرامية أو بخشيش أو ظرف نقود أو ثمن فنجان قهوة أو أتعاب إضافية، يتطلب تحقيق الرشوة التفاعل بين طرفين : الراشي والمرتشي حيث يمثل الأول جانب العرض، ويتعلق بأولئك الساعين دوما للحصول على مزايا أو مصالح أو مكافآة أو مكاسب معينة، في حين يمثل الطرف الثاني جانب الطلب، ويتعلق بأصحاب المراكز والنفوذ والسلطة، الذين يقدمون ميزة أو أفضلية أو يسهلون الحصول على مكاسب شخصية .

- **مخالفة القواعد والأحكام ايمالية المنصوص عليها.**

- **مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها داخل المنظمة.**

- **التزوير :** ويكون في محررات رسمية من طرف موظف عام أثناء تأدية وظيفته، والمحررات الرسمية قد تكون قرارات تشريعية أو قرارات إدارية أو قرارات مالية، ويمثل التزوير في المحررات الرسمية إعتداء غير مباشر على سلطة الدولة والإدارة التي تستخددم هذا النوع من المحررات.

- **غياب النزاهة والشفافية في طرح العطاءات الحكومية :** كإحالة عطاءات بطرق غير شرعية على شركات ذات علاقة بالمسؤولين أو أفراد عائلاتهم أو إحالة العطاءات الحكومية على شركات معينة دون إتباع الإجراءات القانونية المطلوبة كالإعلان عنها أو فتح المجال المتنافس الحقيقي عليها، أو تكافؤ الفرص للجميع.

- **التراخي :** ويعني التباطؤ في إنجاز المهام الموكلة للموظف سواء كان ذللك بغرض الحصول على رشوة أو لغياب الضمير المهني كالتباطؤ في إنجاز المعاملات المهمة والمستعجلة، كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صورة صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية [1].

[1] – عبد الستار ناصر و السوداني، في مفهوم الفساد ومظاهره www.alsaba.com/paper.php?.source

شكل رقم (05):شكل يوضح مظاهر الفساد المالي في الجزائر

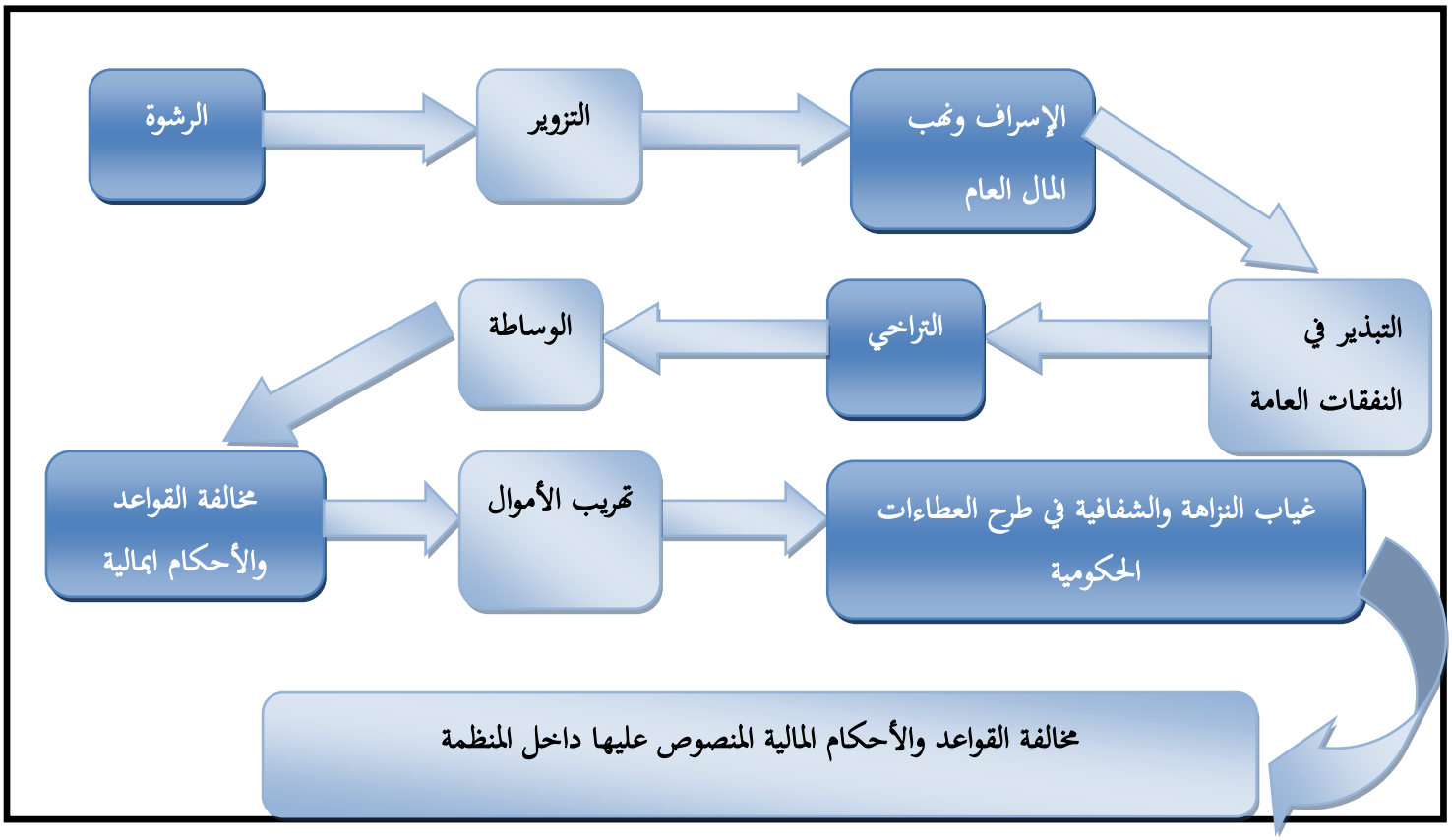

المصدر: من إعداد الطالبين : بالاعتماد على المعطيات السابقة أعلاه.

المطلب الثاني:بوادر مفهوم الحوكمة في الجزائر والتحديات التي تواجهها

أولا : بوادر الحوكمة في الجزائر

رغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الداخل و التخلص من التبعية الكلية لقطاع المحروقات ، تسعى الحوكمة الجزائرية الى تحسين مناخ الاعمال من خلال السي لضمان المساءلة و الشفافية بالعمليات المتعلقة بارادة الاعمال ، فمن بين بوادر مفهوم الحوكمة في الجزائر والجهود المبذولة من اجل إرساء إطار مؤسساتي لحوكمة الشركات ما يلي :

- **تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومقاومته :** تأسست هذه الهيئة سنة 2006 ، التي تتمحور مهامها حول إقتراح سياسات و توجيهات وتدابير للوقاية من الفساد ، وإعداد برامج للتوعية من خاطر الفساد ، بالإضافة إلى جمع المعلومات التي يمكن ان تساهم في الكشف عن اعمال الفساد و الوقاية منه و التقييم الدوري للادوات القانونية والإجراءات الإدارية ذات الصلة ، حيث انضمت هذه الهيئة مؤخرا إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهية و مكافحة الفساد التي تأسست سنة 2008 ، لتضاف بذلك 42 وزارة وهيئة اخرى في المنطقة

العربية، التي تشكل آلية إقليمية تشاركية فريدة من نوعها لتنمية القدرات و تبادل المعلومات ومناقشة السياسات التي تدخل في إختصاصها [1].

- **إنعقاد أول مؤتمر حول الحكم الراشد للمؤسسات في جانفي :** الملتقى تبلورت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة كأول توصية وخطوة عملية تتخذ .
- انشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات : قامت جمعيات و اتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجديدة في الاعمال بغاية جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، و القيادة في هذه العملية .

قام أصحاب المصالح في القطاعين العام و الخاص سنة 2007 بانشاء مجموعة عمل الحوكمة المؤسسات تعمل جنبا الى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات GCGF ومؤسسة التمويل الدولية IFC لوضع دليل حوكمة المؤسسات الجزائري .

- إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري : تم إصدار هذا الدليل سنة 2009 من قبل كل من جمعية CARE و اللجنة الوطنية لحوكمة المؤسسات في الجزائر.
- إطلاق مركز حوكمة الجزائر: بناءا على قوة الدفع التي خلقها دليل حوكمة الشركات، قامت مجموعة عمل حوكمة الشركات الجزائرية بإطلاق مركز حوكمة الجزائر في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة، تأسس مركز حوكمة الجزائر ليكون بمثابة منير المساعدة.

ثانيا: التحديات التي تواجه المؤسسات الجزائرية التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة

تمويل الشركات هو مشكلة رئيسية في الجزائر بسبب عدم كفاية رأس المال للشركات يجعل من الصعب تمويل أنشطتها و حصولها على قروض مصرفية. صعوبة الحصول على القروض المصرفية في بلادنا، و عموما البنوك التي لديها شكاوي بسبب عدم تماثل بين معلومات الشركة و الواقع. يرتبط نقص المعلومات و الشفافية. حوكمة الشركات ترتكز على الشفافية، و دقة الحسابات سيؤدي إلى قراءة أسهل للشركة من طرف البنك و المساهمين و هذا يسمى بتحسين جو الثقة بين الطرفين[2]، كذلك يمكن أن نذكر:

1- بن الشيخ سارة، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، مخبر LUDLD، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص661.

2- صالح سمير، واقع حوكمة الشركات في الجزائر : دراسة حالة الهيئة الوطنية للمراقبة التقنية، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير مؤسسات، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018، ص63.

- **تدهور العلاقة بين المؤسسات و البنوك:** ثمة مشكلة واسعة الانتشار حيث تشتكي العديد من المؤسسات من صعوبة الحصول على قرض بنكي، في حين ترى البنوك عادة ضعف رأسمال هذه المؤسسات الذي لا يكفي لتقديم ضمانات مقابل قروض.
- **ضعف الاستثمارات الخارجية في النواة الأولية للمؤسسة التي غالبا عائلية:** في الجزائر ليس هناك تجميع كاف لتجارب ناجحة تخص تجارب في فتح رأس المال ، بالنظر إلى الحذر الذي يبديه أقلية المساهمين الذين يخشون فقدان حقهم في المراقبة اللازمة لتسيير المؤسسة بالنظر إلى المساهمين الغاليين .
- غياب الثقة مع الإدارة الجبائية : توسعت مع الوقت علاقة حذر لدى المؤسسة الجزائرية خاصة منها الخاصة مع الإدارة الجبائية ، واقتنع الكثير من رؤساء المؤسسات بضرورة وجود علاقة نزيهة وشفافة مع هذه الإدارة وعليه بعد الجهد المبذول من أجل شفافية ونزاهة الحسابات ، عنصرا أساسيا يسمح للمؤسسة من بناء مستقبلها بطريقة أكثر صفاء مقابل إجراءات الدعم التي تتخذها السلطات أو ما يطلق عل المعلومات .

المطلب الثالث: آليات وقوانين مكافحة الفساد المالي في الجزائر

أولا: آليات مكافحة الفساد :

✓ **خلية معالجة الإستعلام المالي:**

أنشأت بموجب المرسوم الرئاسي 127_ 02 و تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، مهمتها تحليل المعطيات المتحصل عليها من خلال الإخطارات بالشبهة الواردة إليها و تقرير الإجراء الواجب إتخاده ، على ضوء ذلك الهيئة علجت مجموعة من القضايا و هي تعمل بالتنسيق الكامل مع بقية المؤسسات المكلفة بالوقاية من الفساد و محاربته[1].

✓ **الهيئات الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته:**

أنشئت بموجب القانون 06_01 تطبيقا لأحكام الفصل الثاني من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و المصادق عليها من قبل الجزائر سنة 2004، مهامها وقائية تتم عن طريق جمع المعلومات، إجراء التحاليل و الدراسات، تتلقى التصريح بالممتلكات، تهتم بالتحسيس و التكوين و إقتراح الحلول الكفيلة لمواجهة ظاهرة الفساد، الهيئة أعدت مؤخرا برنامج عمله مدته ثلاثة سنوات.

[1]–السيد ع. معزوز. رئيس الديوان، تطور التشريع الجزائري في مجال الوقاية من الفساد و مكافحته، مقال منشور في الإنترنت بتاريخ 2016 ،6 شارع جميلة، ساحة القدس، حيدرة، الجزائر (16035)، contact@ ocrc.gav.d

✓ **الديوان المركزي لقمع الفساد:**

مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية موضوع لدى وزير العدل، يتمتع بالشخصية المعنوية، و الإستغلال المالي أنشأ بموجب الأمر رقم 10_05 المتتم للقانون 06_ 01 و تطبيقا لأحكام الفصل الثاني من الإتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، مهام الديوان و تشكيله و تنظيمه عالجها المرسوم الرئاسي 11_426 المؤرخ في 08/12/2011، يتمثل دوره في البحث و التحري و التحقيق و معاينة الجرائم المتعلقة بالفساد.

- **الآليات التقليدية التي دعمت مهامها في مجال الوقاية من الفساد و محاربته:**

تتوفر الجزائر على آليات أخرى متخصصة في مجال الوقاية من الفساد و محاربته ثم تعزيز دورها في سياق تعديلات تشريعية مست هياكلها و تنظيمها و مهامها و يتعلق الأمر ب:

✓ **مجلس المحاسبة:** هيئة عليا للرقابة البعدية على أموال الدولة و الجماعات الإقليمية أنشأت بموجب دستور 1976 و تأسست عام 1980، خضع الأمر رقم 95_02 المحدد لمهامها و تنظيم سير مصالحها إلى تعديل تم بموجب الأمر 10_02 بغرض تمكينها من الإنخراط في مجهود الوقاية من الفساد و محاربته عن طريق المراقبة لإرساء قواعد تسيير صحيحة، نزيهة و شفافة.

✓ **المفتشية العامة للمالية:** هيأت رقابة أنشأت عام 1980، بموجب المرسوم الرئاسي 80_53 الذي تم تعديله بموجب المرسوم الرئاسي 92_78، كما أدخلت عليه تعديلات جوهرية بموجب المرسوم 08_272، مهام المفتشية العامة للمالية هي الرقابة على التسيير المالي و المحاسبي للدولة و الجماعات المحلية الإقليمية و الهيئات و الأجهزة و المؤسسات ذات الطابع الصناعي و التجاري.

✓ **مصالح الضبطية القضائية بمختلف فروعها:** هي إحدى الآليات الفعالة بحكم إنتشارها و تواجدها عبر كامل الإقليم الجزائري، و بالنظر إلى إمكانياتها المادية و أطرها البشرية و قدراتها التقنية و بخبرتها العملياتية، تم تدعيم صلاحياتها عن طريق توسيع مجال الإختصاص الإقليمي و إستحداث أساليب بحث و تحري و قواعد عمل فعالة تعتمد على التكوين المتخصص و المستمر لأطرها البشرية.

✓ **هيئات ومؤسسات و مصالح إدارية مركزية و محلية:** و يتعلق الأمر بالمرصد الوطني للمراقبة و الوقاية من الرشوة المنشأ بموجب المرسوم الرئاسي 96_233، إضافة إلى مجموعة من المصالح المركزية و الإقليمية، كإدارة الجمارك، و المديرية

العامة للضرائب، و مصالح الخزينة العامة لبنك الجزائر، مختلف اللجان القطاعية الخاصة بالصفقات العمومية، المراقبون الماليون، مصالح إدارة المنافسة و الأسعار.

ثانيا: قوانين مكافحة الفساد المالي في الجزائر

فيما يخص تجربة الجزائر في مكافحة الفساد الإداري و المالي، فقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة لمكافحة الفساد و ذلك من خلال مصادقتها على مجموعة من الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة سنة 2003، و المتعلقة بمكافحة الفساد، حيث صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية في 19 أفريل 2004 بموجب مرسوم رئاسي رقم 04-128، حيث تم من خلاله إصدار مجموعة من القوانين للحد من هذه الظاهرة، تمثلت في القانون 06/01 الصادر في 2006/04/02، و المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته في الجزائر، و المرسوم رقم 404/06 المحدد لنموذج التصريحات بالممتلكات، و المرسوم 415/06 المتضمن كيفيات التصريح بالممتلكات الخاصة بالأعوان العموميين، بالإضافة إلى قانون رقم 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و الإرهاب المعدل و المتمم بالأمر 12-02 الصادر سنة 2012، و مراجعة قانون الصفقات العمومية، و تعديل القانون رقم 30/11، و تعديل الأمر رقم 69/22، المتعلق بقمع مخالفة التشريع و التنظيم الخاصين بالصرف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج، و هي تجربة يمكن تحديد فعاليتها في تسيير المال العام الذي أصبح مستهدف بشكل غير مسبوق في السنوات الأخيرة ظهرت تجلياته بعد تراجع أسعار النفط (- بن عزوز محمد، 2016، الصفحات 210-2011).

و بالرغم من الجهود الجبارة التي قامت بها الجزائر في مكافحة الفساد بنوعيه المالي و الإداري إلا أنها صنفت خلال السنوات الخمس الأخيرة ضمن القائمة السوداء و اعتبرت من بين الدول العاجزة عن مكافحة الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد التي صرحت أن الجزائر تلميذ غير نجيب في مكافحة الفساد وفق تقريرها 2015 و جاء ترتيب الجزائر حسب مؤشر الفساد الذي تعده المنظمة سنويا في المرتبة 88 سنة 2015 من بين 168 دولة و المرتبة 108 سنة 2016.

خلاصة الفصل:

هناك العديد من تجارب الدول في هذا المجال و منها تجربة مصر و ماليزيا و الجزائر و التي كانت محل الدراسة و التحليل في هذا الفصل، و التي يمكن الإستفادة منها في مكافحة الفساد المالي من خلال الإرادة السياسية التي تؤمن بها هذه الدول في مواجهة الفساد، و ذلك بتطبيق سياسات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي و التي ينبغي أن تكون جذرية، لأن الفساد لا تنفع معه سياسات ترقيعية و لعل أهم الاستفادات في هذه التجارب هي أن تكون السلطات المعنية بمكافحة ذات نزاهة عليا مرتبطة بإرادة سياسية نزيهة وتطبيق قوانين صارمة تحد من الفساد.

خاتمة عامة

إن ظاهرة الفساد المالي ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعاد واسعة تتدخل فيها عوامل مختلفة يصعب التميز بينها، و بعد التعرف على أسباب الإنهيارات و الفضائح المالية و السبب وراء حدوث الأزمات و الفشل المالي و التي كانت في أغلبها ترتبط بضعف الشفافية و الرقابة، و كان للحوكمة و آلياتها ثمرة هذه الدراسة في مكافحة الفساد المالي و الاقتصادي. لذا سعت العديد من الدول إلى تبني مفهوم الحوكمة و تطبيق آلياتها في قطاع الأعمال نظرا لدور هذه الأخيرة في مكافحة الفساد المالي.

و سيتم عرض أهم نتائج هذه الدراسة و توصياتها، بالإضافة إلى آفاق الدراسة في هذا الموضوع فيما يلي:

1- نتائج الدراسة:

• الفساد المالي هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة، يتمثل في مظاهر متعددة من بينها الإسراف و نهب المال العام، تهريب الأموال، تبييض الأموال، اختلاس الأصول، إدارة الأرباح لمصلحة الإدارة التنفيذية و غيرها.

• الحوكمة تتمثل في إقامة هيكل تنظيمي و إداري واضح و محدد من خلال مجموعة من التعليمات و العلاقات المحددة بدقة للحقوق و الالتزامات.

• تتمثل مبادئ الحوكمة في مبادئ توافر الإطار القانوني و المؤسسي للحوكمة، مبادئ خاصة بحقوق المساهمين، خاصة بالمعاملة العادلة للمساهمين و الخاصة بدور الأطراف ذوي المصلحة في الحوكمة.

• الشفافية لا تقتصر على الإشراف على الإنفاق الحكومي بل تمتد لتشمل كون الإنفاق قد تم بشكل صحيح .

• تمثل الحوكمة أداة للرقابة على الأعمال و المعاملات الإدارية و المالية من خلال عدة آليات داخلية و خارجية.

• يعد التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة كوسيلة احتياط لمواجهة الفساد المالي و الإداري من خلال الرقابة و تشجيع الشفافية.

• الإرادة السياسية الواضحة في ماليزيا أنتجت قانونا فعالا، و نظاما حياديا و مستقلا و سريعا للتقاضي، و إدارة ضبط إجرائي و قضائي تتميز بالصرامة و المهنية.

• يستنتج أن الفساد المالي ما هو إلا انعكاس للحوكمة الضعيفة.

- نتائج اختبار صحة فرضيات الدراسة:

• **الفرضية الأولى: و التي نصها الآتي: "يتم الاعتماد على العديد من آليات و مبادئ الحوكمة لمكافحة الفساد المالي في دولة مصر" .**

- أثبتت نتائج هذه الدراسة صحة هذه الفرضية بأنه يتم الاعتماد على العديد من آليات و مبادئ الحوكمة لمكافحة الفساد المالي في كل من دولة مصر.

حيث أن مصر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط التي تهتم بتطبيق مبادئ الحوكمة، و من الممارسات الإيجابية في مصر أن القانون المصري يكفل الحقوق الأساسية لجملة الأسهم، كالمشاركة في توزيع الأرباح، و التصويت في الجمعيات العمومية، و الاطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة(الإفصاح و الشفافية) ، كما تطبق قواعد الحوكمة بصفة أساسية على شركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية، و المؤسسات المالية التي تتخذ شكل شركات مساهمة، و كذلك الشركات التي يكون تمويلها الرئيسي من الجهاز المصرفي. و ما تجدر الإشارة إليه هو أن تطبيق الحوكمة في مصر لمكافحة الفساد المالي بشكل نسبي و ليس مطلق.

- **الفرضية الثانية: " و التي نصها كالآتي:" يتم الاعتماد على العديد من آليات و مبادئ الحوكمة لمكافحة الفساد المالي في دولة ماليزيا".**

بالنسبة للتجربة الماليزية فقد أثبتت التجربة التنموية بها أهمية و دور منظومة القيم في بلورة معالم حضارية ناجحة من خلال الاستثمار في الفرد الماليزي و احتواء الأقليات يشتى أطيافها، كما أن الإرادة السياسية كانت من بين العوامل التي ساهمت في نجاح التجربة الماليزية في مكافحة الفساد المالي، و تم إنشاء المعهد الماليزي لحوكمة الشركات الذي اهتم بالعمل على رفع مستوى الحوكمة في الشركات الماليزية من خلال تدريب القائمين عليها، التركيز على تعزيز دور و مسؤوليات مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، و المراجعة الداخلية، ألزمت بورصة كوالالامبور الشركات المدرجة فيها بالإفصاح في تقريرها السنوي عن مدى امتثالها لمتطلبات قانون الحوكمة بهدف تعزيز ثقة المستثمرين في سوق المال الماليزي و رفع كفاءته، و زيادة الإفصاح و الشفافية، و كذلك حماية حقوق المساهمين، وضع نظام فعال لمحاسبة المسؤولين الذين يتخذون القرارات في الشركة عن نتائج قراراتهم و أعمالهم المتعلقة بأهداف الشركة، وضع مجموعة من النظم كالنظام الداخلي للشركة، و نظام الرقابة الداخلية الذي يؤكد أن سجلات الشركة تتسم بالدقة و أن الشركة تعمل في ظل أنظمة و قوانين و لوائح تنظيمية، وجود نظام سلوك أخلاقي و مهني فعال و آليات يلتزم بها، إيصال معلومات حقيقية و واضحة و كاملة عن الشركة كالمركز المالي و الأداء، و حقوق الملكية إلى كل الأطراف ذات المصلحة بما يتيح لهم إمكانية تحليلها و اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها و يضمن النزاهة و الثقة في إدارة الشركة، الإفصاح بكل وضوح في التقارير المالية عن كيفية إعداد القوائم المالية و عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعدادها و تأثير هذه السياسات على النتائج، و وجود مراجع خارجي مستقل، كفء و مؤهل يقوم بتدقيق القوائم المالية للشركة وفقا للاصول المهنية لعملية المراجعة، و يقدم تأكيدا بأن القوائم المالية تمثل بصدق المركز المالي للشركة و أدائها.

- **الفرضية الثالثة: " و التي نصها كالآتي:" يتم الاعتماد على العديد من آليات و مبادئ الحوكمة لمكافحة الفساد المالي في دولة الجزائر".**

- أثبتت نتائج هذه الدراسة صحة هذه الفرضية بأنه يتم الاعتماد على العديد من آليات و مبادئ الحوكمة لمكافحة الفساد المالي في كل من دولة مصر.

الاستنتاج الأول: يتبين أن البيئة السياسية، القانونية، الاقتصادية، الاجتماعية، و الثقافية لأي منتظم سياسي إما أن تمنع فرص الفساد و إما أن تساهم في توفير تلك الفرص، و تبين من خلال دراسة حالة الجزائر أن هيئات المنتظم السياسي الجزائري قد أسهمت في تغذية هذه الظاهرة و لا سيما خلال المرحلة الانتقالية ما أدى إلى انتشار الفساد.

الاستنتاج الثاني: فيتعلق بمدى فاعلية الآليات و الأجهزة التي رصدت الجزائر لمكافحة ظاهرة الفساد فعلى الرغم من تعددها إلا أنها تظل عديمة الفاعلية و تفتقر للمصداقية و الصرامة، لأن جميع محاولات مكافحة الفساد في الجزائر تبقى حيز على ورق و تتجاوز ذلك حيز التطبيق و تظل عاجزة أمام من هم على استعداد في زمان و أي مكان لكسر محاولة إصلاح حفاظا لمصالحهم و تكشف تلاعبهم.

توصيات الدراسة :

من خلال ما تم استخلاصه من ما سبق نقدم التوصيات التالية:

- نوعية الشركات و الإدارات لدور تطبيق السليم للحوكمة و دور آلياتها في مكافحة الفساد المالي و الإداري و حماية حقوق أصحاب المصلحة.

- على الهيئات الرقابية تحسين و زيادة الدور الرقابي لمكافحة الفساد المالي.

- التوعية بضرورة الرقابة الداخلية و الخارجية و وضع المعايير اللازمة لذلك في سبيل تحقيق الإفصاح و الشفافية لمواجهة الفساد المالي و الإداري.

- الاهتمام بالممارسة الديمقراطية و الاستقرار السياسي و توفير مناخ صحي لمنظمات المجتمع المدني لتلعب دورا كبيرا في المجتمع و الاهتمام بتعزيز سلطة القضاء و جعله مستقلا.

- الاهتمام بتعزيز آليات الشفافية و المساءلة باعتبارها أهم الآليات فاعلية في مكافحة الفساد المالي.

- تعزيز دور الرقابة باعتبارها أهم آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي.

- ضرورة توفر إرادة سياسية و مجتمعية و منظومة أخلاقية لمكافحة الفساد المالي.

- ضرورة انخراط مؤسسات الدولة و الإعلام و الهيئات المحاسبية و في حوار وطني واسع حول سبل مكافحة الفساد الذي يهدد باستمرار الدولة و توازن المجتمع.

3- آفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة و حسب المعلومات و المعطيات المتوفرة إلا أنه لا يمكن الإلمام بجميع الجوانب، لهذا نقترح عدد من المواضيع التي يمكن أن تشكل مواضيع مستقبلية:

- الآثار الإقتصادية للفساد المالي على الدول العربية.

- دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي للشركات.

- آثار الفساد المالي على التنمية الاقتصادية.

- واقع تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البنوك.

قائمة المراجع

أولا: الكتب بالعربية

1. عبد الله أحمد النصراني، الفساد الإداري نحو نظرية في علم اجتماع الجريمة و الانحراف الإجتماعي، المكتب العربي الحديث للنشر، الإسكندرية، 2011، ص03 .
2. المجند في اللغة و الإعلام، دار الشرق، المكتبة الشرقية، 2003، ص1065
3. القومي (أحمد بن محمد) المصباح المنير، دار المعارف، القاهرة 1973، ص155.
4. لسان العرب (ابن المنظور)، دار المعارف، القاهرة، ج5، ظث، ص3421
5. علاء فرحان، طالب علي الحسين حميدي، إستراتيجية محاربة الفساد، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2004، ص07.
6. كتاب حقوق الإنسان و محاربة الفساد، مؤلف: المجلس الأعلى للجامعات المصرية، قسم الح 13 مارس 2018، ص(88-89-90-91-92-93-94-95).
7. أمير فرج يوسف، الحوكمة ومكافحة الفساد الإداري والمالي والوظيفي، مكتبة الوفاء، الإسكندرية ،2011 ، ص134
8. هاشم الشمري، كتاب الفساد الإداري والمالي وآثاره الإقتصادية والإجتماعية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص23.
9. فهمي محمود (صلاح الدين)، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الإجتماعية و الإقتصادية، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، 1994، ص(63_69).
10. عبد المطلب عثمان محمود، نموذج مقترح لقياس تطبيق حوكمة الشركات، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص57.
11. علاء محمد شوقي ابراهيم عيسى، تأثير تطبيق الحوكمة على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، مصر، القاهرة،2015، ص19.
12. سليمان محمد مصطفى، حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري، دراسة مقارنة، الدار الجامعية مصر، 2006، ص06.
13. أشرف ميخائيل(2006)، تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات بحوث و أوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة.

14. ريا ماجد بصول، أثر كفاءة الإفصاح و حوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية و الأجنبية، كتاب، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، القاهرة، 2018، ص84-85.

ثانيا: القوانين

1. قانون رقم 06_01، مؤرخ في 20 فيفري سنة 2006، يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، ج ر، عدد 14، صادر بتاريخ 01 ديسمبر 2010، معدل و متمم بموجب القانون 15.11، مؤرخ في 02 أوت 2011، ج ر، عدد 04، صادر بتاريخ 10 أوت سنة 2011 .

ثالثا: المجلات العلمية و الدوريات:

1. علي وتوت، توصيف ظاهرة الفساد، كلية الأدب، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد5، جامعة القديسة، العراق، ص04.
2. جريو سارة، بوفليح نبيل، دور الحوكمة الرشيدة في الحد من ظاهرة الفساد المالي، مجلة الاقتصاد و المالية، المجلد 04، العدد 2018.02،ص124
3. سعاد عبد الفتاح محمد، الفساد الإداري و المالي المظاهر وسبيل المعالجة، مجلة النزاهة، العدد 03، مصر ،2008 ، ص(03_08).
4. كريفا مراد وبربري محمد أمين، دور وأهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من الفساد المالي بالإشارة لحالة الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني، جامعة الشلف، 2017، ص(59_60).
5. قرم(جورج) مرتكزات الإقتصاد السياسي للفساد، مجلة دراسات إقتصادية، مركز البحوث، و الدراسات الإنسانية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد الأول، 1999، ص 143
6. عمر (صابر) ، الفساد الإداري و الإقتصادي، مجلة إقتصادية، مركز البصيرة للبحوث و الإستشارات و الخدمات التعليمية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص88 .
7. سناء عبد الكريم الخناق، الإطار المؤسسي و التشريعي لحاكمية المؤسسات المالية-التجربة الماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد12، 2012، ص79.
8. أحمد سلامي وآخرون ،تشخيص واقع الفساد المالي في الجزائر لفترة 2003_2007 ، مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة ،العدد السادس ،جامعة ورقلة.

رابعا: المذكرات الاكاديمية و الأطروحات

1. حاجة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد المالي في الجزائر ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر ، 2012.2013،ص31
2. فوكراش زوبيدة، محاضرات مقياس أخلاقيات المهنة و الفساد، تخصص إدارة تسيير رياضي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص08، 2019،2020 .
3. شريف الدين جمال الدين نوفل، الحوكمة و آلياتها في مكافحة الفساد، جامعة الجزائر 03، ص245
4. نجار الويزة، التصدي المؤسساتي و الجزائي لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري، دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، علوم في القانون الجنائي و العلوم الجنائية، كلية الحقوق، قسم القانون الخاص، جامعة متنوري قسنطينة، ص23
5. بكوش مليكة، جريمة الإختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد و مكافحته، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق قسم القانون الخاص، جامعة وهران، 2013، ص 06 .
6. أمير واجب غالب دويكات، دور حوكمة الشركات في تفعيل الأسواق المالية الناشئة، مذكرة ماستر، علوم إقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2015، ص 49_50.
7. مرادي أميرة و قلاني مريم ، مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر تحت عنوان حوكمة البنوك و دورها في إدارة و تخفيض المخاطر المصرفية–دراسة ميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية الطارف–وكالة رقم807 و 811.
8. نفناف أميرة و آخرون، مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الليسانس تحت عنوان الأزمة و حوكمة المؤسسات ، دراسة حالة البنك الفلاحة و التنمية الريفية، وكالة الذرعان، ص47–48.
9. مرادي أميرة، حوكمة البنوك و دورها في إدارة و تخفيض المخاطر المصرفية، مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة الشاذلي بن جديد، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، سنة 2017.
10. هيدوب ليلى ريمة، المراجعة كمدخل لجودة حوكمة الشركات، (دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار)، قسم التجارة، تخصص دراسة محاسبة و جبائية معمقة، جامعة ورقلة، 2012، ص16 .

11. حجاج إيمان، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الإقتصادية العمومية، مذكرة ماستر، علوم سياسية، تخصص إدارة جماعات محلية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945: قالمة، الجزائر، 2016، ص37.

12. بن داود محمد عبد النور، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة ماستر، علوم مالية و محاسبة، تخصص دراسات محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي برباح: ورقلة، الجزائر، 2015، ص11.

13. يعقوبي خليفة، راشدي عبد القادر، و بدري عبد المجيد، دور الحوكمة في تفعيل الرقابة الجبائية، مذكرة ماستر، تخصص حوكمة المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم الإجتماعية و علوم التسيير، جامعة مولاي الطاهرذك سعيدة، الجزائر، 2017، ص 11-13 .

14. د.خلفي عبد الرحمان، د. زوايمية رشيد، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته و سياسة الحوكمة، مذكرة ماجستار، تخصص الهيئات العمومية و الحوكمة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ، بجاية، 2014، ص24.

15. إلهام سنوساوي، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية، مذكرة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، تخصص مالية و حوكمة المؤسسات، جامعة سطيف1، 2016، ص44.

16. صلاح الدين عزوي، دور آليات الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة و الكبيرة، مذكرة الماستر، علوم التسيير، تخصص حاكمية المؤسسات، جامعة بسكرة، 2015، ص19-20.

17. أمينة فيداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم المالية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014، ص68.

18. الدكتور طارق عبد العال حماد، تطبيقات الحوكمة في المصارف، أستاذ مساعد بقسم المحاسبة و المراجعة، كلية التجارة، جامعة عين الدفلى ، 2005، ص49.

19. دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الإداري، الملتقى الوطني مخبر مالية، بنوك و إدارة أعمال، جامعة بسكرة، 2012، ص13.

20. نعيمة محمد حرب، واقع الشفافية الإدارية و متطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستار، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، جامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص41-42.

21. منال جابر مرسي محمد، أسباب الفساد في مصر دراسة قياسية خلال الفترة(2000-2018)، رسالة ماجستير، الموسوعة العلمية للإقتصاد و التجارة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، ص243-244.

22. سارة بوسعيد، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، مقارنة بين الجزائر وماليزيا،مذكرة ماجيستر،تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،كلية العلوم الإقتصادية،جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص121.

23. بن الشيخ سارة، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، مخبر LUDLD، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص661.

24. صالح سمير، واقع حوكمة الشركات في الجزائر : دراسة حالة الهيئة الوطنية للمراقبة التقنية، مذكرة ماستر، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير مؤسسات، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018، ص63.

خامسا: الإتفاقيات

1. إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة نيويورك، يوم 31 أكتوبر2003، مصادق عليها بتحفظ بمرسوم رئاسي رقم 04_128، مؤرخ في 19 أفريل سنة 2004، ج ر، عدد 26، صادر بتاريخ 25 أفريل سنة 2004.

سادسا: الملتقيات و المحاضرات

1. بن طاهر حسين، بوطلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية و الإفصاح في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي الإداري المنعقد يوم 6-7 ماي 2012، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص01.

2. دهيمي جابر، دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الإداري، الملتقى الوطني مخبر مالية، بنوك و إدارة أعمال، جامعة بسكرة، 2012، ص13.

3. حكيمة بوسلمة، حوكمة الشركات كآلية لمواجهة الفساد المالي و تحقيق التنمية المستدامة-تجربة ماليزيا نموذجيا- ، مجموعة محاضرات، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة باتنة، ص59.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1. www.aman.pestestine.oeg

2. مصدر من الانترنيت، تاريخ الإطلاع 30-06-2021، على الساعة 22:00.

3. www.abccge.ae/publication/doc.30-807.2013.12792pdf

4. www.alsaba.com/paper.php?.source

5. السيد ع. معزوز. رئيس الديوان، تطور التشريع الجزائري في مجال الوقاية من الفساد و مكافحته، مقال منشور في الإنترنت بتاريخ 2016، 6 شارع جميلة، ساحة القدس، حيدرة، الجزائر (16035)، contact@ ocrc.gav.d .